



الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان  
والتعمير العرب



الأمانة العامة  
الشؤون الاقتصادية  
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية  
والتنمية المستدامة

ج 32/08 (12/15) 01 - ق س (0619)

**تقرير وقرارات**

**مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب**

**في دورته (32)**

**القاهرة- جمهورية مصر العربية: 2015/12/22**

**فهرس**  
**تقرير وقرارات**  
**مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب**  
**في دورته (32)**

**القاهرة - جمهورية مصر العربية : 2015/12/22**

الصفحة	الموضوعات	البنود
1	التقرير	أولاً:
5	القرارات	ثانياً:
5	مؤتمر الإسكان العربي.	البند الأول:
7	الاحتفال بيوم الإسكان العربي.	البند الثاني:
8	أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة	البند الثالث:
10	جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.	البند الرابع:
14	المستجدات بشأن الموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وتصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس.	البند الخامس:
16	متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص الإسكان.	البند السادس:
17	التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.	البند السابع:
19	المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.	البند الثامن:
21	التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول في مجال الإسكان والتعمير.	البند التاسع:
22	الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.	البند العاشر:
24	التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات ذات الصلة/شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2016).	البند الحادي عشر:
26	تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان	البند الثاني عشر:
28	محور أعمال الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وموضوعها "السكن المناسب من أسس التنمية المستدامة".	البند الثالث عشر:
29	إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك.	البند الرابع عشر:
30	المستجدات بشأن المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى.	البند الخامس عشر:
31	الدمار الذي لحق بالأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء العدوان الإسرائيلي على فلسطين.	البند السادس عشر:
32	تشكيل أعضاء المكتب التنفيذي للعامين 2016 و 2017.	البند السابع عشر:
33	أساليب التمويل العقاري.	البند الثامن عشر:
34	الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة "حساب مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعام 2015".	البند التاسع عشر:
35	موعد ومكان عقد الدورة (33) للمجلس. وما يسبقها من اجتماعات وزارية وفنية.	البند العشرون:

الصفحة	المرفقة	ات
36		مرفق رقم (1)
49		مرفق رقم (2)
53		مرفق رقم (3)
59		مرفق رقم (4)
64		مرفق رقم (5)
68		مرفق رقم (6)
70		مرفق رقم (7)
74		مرفق رقم (8)
78		مرفق رقم (9)
87		مرفق رقم (10)
89		مرفق رقم (11)
91		مرفق رقم (12)
97		مرفق رقم (13)
99		مرفق رقم (14)
114		مرفق رقم (15)
		مرفق رقم (16) وثيقة مستقلة
116		مرفق رقم (17)
124		مرفق رقم (18)
127		مرفق رقم (19)
130		مرفق رقم (20)
145		مرفق رقم (21)
173		مرفق رقم (22)
176		مرفق رقم (23)
178		مرفق رقم (24)
181		مرفق رقم (25)
183		مرفق رقم (26)
185		مرفق رقم (27)
190		مرفق رقم (28)
249		مرفق رقم (29)
279		مرفق رقم (30)
282		مرفق رقم (31)
286		مرفق رقم (32)
306		مرفق رقم (33)
308		مرفق رقم (34)
312		مرفق رقم (35)
314		مرفق رقم (36)
316		مرفق رقم (37)

الصفحة	المرفقة	ات
318		مرفق رقم (38)
329		مرفق رقم (39)
331		مرفق رقم (40)
335		مرفق رقم (41)
340		مرفق رقم (42)

**تقرير وقرارات**  
**مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب**  
**في دورته (32)**

**القاهرة- جمهورية مصر العربية : 2015/12/22**

**أولاً: التقرير:**

1. تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق19-د.ع 31-2014/12/16) وباستضافة كريمة من جمهورية مصر العربية عقد مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب دورته الثانية والثلاثين بالقاهرة- جمهورية مصر العربية يوم 2015/12/22 بحضور معالي السادة الوزراء ورؤساء وفود الدول العربية، اتحاد المهندسين العرب، اتحاد المقاولين العرب، ( مرفق رقم 1 قائمة بأسماء السادة المشاركين)،
2. أستهلّت الجلسة الافتتاحية بكلمة معالي المهندس / سامي هلسة - وزير الأشغال العامة والإسكان بالمملكة الأردنية الهاشمية رئيس الدورة الحادية والثلاثين للمجلس أشار فيها إلى أهم إنجازات المجلس خلال الدورة 31 للمجلس، وشكر فيها السادة الوزراء على تعاونهم خلال فترة رئاسته للمجلس متمنياً للرئاسة الجديدة التوفيق والنجاح في أعمال الدورة الثانية والثلاثين للمجلس، كما شكر سيادته الإخوة في الأمانة الفنية للمجلس (إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) على جهودهم المبذولة خلال هذه الدورة ثم سلم سيادته الرئاسة إلى وزير الإسكان في جمهورية مصر العربية (مرفق رقم 2)،
3. ألقى معالي الأستاذ الدكتور المهندس/ مصطفى كمال مدبولي - وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بجمهورية مصر العربية رئيس الدورة الثانية والثلاثين للمجلس كلمة وجه فيها الشكر والتحية للحضور مؤكداً على التعاون العلمي العربي المثمر والمستمر ومنها إعداد دراسة حول أسلوب "إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة وكذلك إعداد الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والتي تم أعدادها بمشاركة فعالة من الدول العربية كما أكد على أهمية الحفاظ على الهوية العربية والثقافية والتاريخية للمدن العربية (مرفق رقم 3).

4. كما ألقى سعادة الأستاذ الدكتور/محمد بن إبراهيم التويجيري - الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية كلمة نيابة عن معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور/نبيل العربي والذي دعا إلي بذل المزيد من الجهد لتنمية التعاون والتنسيق بين الدول العربية في مجال السياسات الإسكانية والتعمير حيث أنها من أهم الموضوعات التي تشغل عالمنا العربي وتمس حياة المواطن مباشرة (مرفق رقم 4).

5. ألقى معالي المهندس / صالح شيخ عثمان - وزير الأشغال العامة وإعادة التعمير بجمهورية الصومال كلمه، أكد فيها انه بعد انتقال الحكومة المؤقتة إلي حكومة رسمية بدأت الصومال إلي عودتها تدريجياً إلي العالم العربي، وأن الصومال تواجه مخاطر طبيعية نجمت عن الحروب الأهلية والكوارث البيئية الطبيعية وانه يود أن توضع الصومال من أولويات بنود مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (مرفق رقم 5).

6. ألقى معالي الدكتور المهندس/ مفيد الحساينة - وزير الأشغال العامة والإسكان بدولة فلسطين كلمه أعرب فيها عن سعادته بالمشاركة في المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ومجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (32)، وأكد أن فلسطين تعيش تجربة إسكانية خاصة والتي نسجتها أله التدمير والقصف والحواجز الأسمنتية والجدار الفاصل بفعل وجود الاحتلال الاسرائيلي وفي ظل التوسع الاستيطاني اللا محدود فضلا عن ضيق مساحة الأراضي وتجديد الحصار المفروض على أرضنا (مرفق رقم 6).

7. ألقى معالي الأستاذ/طارق الخيكاني - وزير الأعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة بجمهورية العراق كلمة شكر فيها القائمين على تنظيم دورة المجلس وكذلك المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة كما أكد على تفعيل مقترح إنشاء مكتب الدعم الفني لإنشاء اللجان الوطنية للمستوطنات البشرية في الدول العربية وحول دور اللجان الوطنية للمستوطنات البشرية في متابعة تنفيذ الأجندة الحضرية العالمية الجديدة (مرفق رقم 7).

8. ألقى معالي السيد/ محمد صالح العرفاوي - وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بالجمهورية التونسية كلمة شكر فيها جمهورية مصر العربية قيادة وشعباً على حسن الاستقبال وكرم الوفادة وعلى حسن تنظيم المجلس والمنتدى، كما أكد أن تونس شرعت

في إعداد "الإستراتيجية الجديدة للسكن" منذ شهر مارس 2014 والتي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإسكانية للفئات ذات الدخل المحدود وخلال شهر أكتوبر 2014 تمت المصادقة على الإستراتيجية وتقوم الوزارة الآن بالتنسيق مع كافة الأطراف ببلورة الآليات العملية من أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية. (مرفق رقم 8).

9. ألقى معالي السيد/محمد نبيل بنعبدالله - وزير السكنى وسياسة المدينة بالمملكة المغربية كلمة شكر فيها جمهورية مصر العربية قيادة وشعباً على حسن الاستقبال وكرم الوفادة وعلى حسن تنظيم المجلس والمنتدى، وأكد فيها أن وزارات الإسكان هي وزارات حيوية وذات صلة مباشرة بالمواطن العربي ويجب علينا توفير غد أفضل وعيش كريم وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل الديمقراطية والنماء الاقتصادي، وأن التحديات التي تواجه ضمان تنمية حضرية وعمرانية مستدامة لمواطنينا صارت من الصعوبة والتعقد بحيث يستدعي إلى التفكير في آليات جديدة ومبتكرة لتمكين مواطنينا من مقومات العيش الجيد، كما أكد على استضافة المملكة المغربية فعاليات المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة عام 2017، وكذلك استضافة ندوة "سياسة المدينة والتنمية المستدامة" والتي ستعقد في شهر مايو 2016 بالمملكة المغربية كجزء من التحضير العربي للمونل الثالث. (مرفق رقم 9).

10. أقر المجلس جدول أعماله على النحو التالي :

الموضوعات	البنود
البنود التي تابع تنفيذها المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه 80 من البند 1-16 والتي سيتم رفع مشاريع قرارات بشأنها.	البند الأول:
مؤتمر الإسكان العربي.	أولاً
الاحتفال بيوم الإسكان العربي.	ثانياً
أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة (عرض جمهورية مصر العربية).	ثالثاً
جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.	رابعاً
المستجدات بشأن الموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وتصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس.	خامساً
متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص الإسكان.	سادساً
التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.	سابعاً
المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية	ثامناً

الموضوعات	البنود
التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول في مجال الإسكان والتعمير.	تاسعاً
الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.	عاشراً
التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات ذات الصلة/شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2015).	حادي عشر
تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان (عرض دولة الكويت)	ثاني عشر
محور أعمال الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وموضوعها "السكن المناسب من أسس التنمية المستدامة". (عرض جمهورية مصر العربية)	ثالث عشر
إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك.	رابع عشر
المستجدات بشأن المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى.	خامس عشر
الدمار الذي لحق بالأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء العدوان الإسرائيلي على فلسطين.	سادس عشر
تشكيل أعضاء المكتب التنفيذي للعامين 2016 و 2017.	البند الثاني:
أساليب التمويل العقاري.	البند الثالث:
الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة "حساب مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعام 2015".	البند الرابع:
موعد ومكان عقد الدورة (33) للمجلس. وما يسبقها من اجتماعات وزارية وفنية.	البند الخامس:

11. رفع مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في نهاية الدورة (32) للمجلس برقية شكر وتقدير لفخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية (مرفق رقم 10).



## ثانياً: القرارات:

### البند الأول: مؤتمر الإسكان العربي.

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
    - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
    - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق2-د.ع31-31/12/2014) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
    - مطوية مؤتمر الإسكان العربي الرابع وموضوعه "تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع الإسكان" المقرر عقده عام 2016 في المملكة العربية السعودية
    - مذكرة الجمهورية التونسية والتي تفيد برغبتها في استضافة مؤتمر الإسكان العربي السادس عام 2020 وموضوعه "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" (مرفق رقم 11).
    - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (61) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-6/10/2015 في هذا الشأن.
    - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.
- وفي ضوء المناقشات،

## بقرار

- أولاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم مطوية مؤتمر الإسكان العربي الرابع وموضوعه "تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع الإسكان" المقرر عقده خلال شهر نوفمبر من عام 2016 في المملكة العربية السعودية على الدول العربية (مرفق رقم 12)
- ثانياً: دعوة مملكة البحرين مجدداً إلى إفادة الأمانة الفنية للمجلس بموضوع مؤتمر الإسكان العربي الخامس المقرر عقده بمملكة البحرين عام 2018، وعرضه على الاجتماع القادم للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس.
- ثالثاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بمخاطبة الجمهورية اليمنية لإبداء رأيها النهائي بشأن عقد ندوة "صيانة المباني والمحافظة على الرصيد العقاري والمواقع الأثرية وإعادة

تأهيلها بيئياً وسياحياً وأساليب تمويلها" عام 2016، أو تأجيلها أو تحويلها إلى مؤتمر الإسكان العربي السابع لعام 2022.  
رابعاً: الترحيب برغبة الجمهورية التونسية في استضافة مؤتمر الإسكان العربي السادس عام 2020 وموضوعه "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" والطلب إليها إعداد المسودة الأولية لمطوية المؤتمر للعرض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها القادم.

(ق1-د.ع 32-22/12/2015)

## **البند الثاني: الاحتفال بيوم الإسكان العربي.**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
    - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
    - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق3-د.دع31-31/12/2014) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص ،
    - مذكرة المملكة المغربية تفيد بأوجه الاحتفال الذي ستنظمه بمناسبة يوم الإسكان العربي لعام 2015 (مرفق رقم 13)
    - مذكرة جمهورية العراق التي تفيد بأوجه الاحتفال بيوم الإسكان العربي (مرفق رقم 14).
    - مذكرة دولة الكويت والتي تفيد بأنة تم الإعداد والتجهيز للاحتفال بيوم الإسكان العربي لعام 2015 بعمل بنرات بشعار يوم الإسكان العربي وتوزيعها ووضعها بأرجاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية، بالإضافة إلي طباعة الشعار على غلاف مجلة الإسكان للسنة المالية الحالية كما انه بصدد إعداد كلمة خاصة بيوم الإسكان العربي لمعالي الوزير بمناسبة هذا الاحتفال ونشرها بوسائل الإعلام (مرفق رقم 15).
  - وإذ أحيط علماً بـ مداخلة كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية حول التحضيرات التي تم اتخاذها من قبلهم بشأن الاحتفال بيوم الإسكان العربي لعام 2015.
  - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (61) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-6/10/2015 في هذا الشأن.
  - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.
- وفي ضوء المناقشات،

## **بقرار**

أولاً: دعوة الجهات المعنية بالإسكان والتعمير في الدول العربية إلى تنظيم احتفالات بمناسبة يوم الإسكان العربي لعام 2016، وموافاة الأمانة الفنية للمجلس بما يتم تنظيمه في هذا الشأن.

ثانياً: دعوة الدول العربية إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بمقترحاتها حول موضوع شعار يوم الإسكان العربي لعامي 2017-2018 ليتم عرضها الاجتماع القادم للجنة الفنية العلمية الاستشارية على أن لا يتعدى مقترحين لكل دولة.

(ق2-د.دع 32-22/12/2015)

## **البند الثالث: أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق4-د.ع31-18/12/2014) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص ،
  - مذكرة المملكة المغربية والتي تشمل دليل وكيل اتحاد الملاك المشتركين وتم إرسالها إلى جمهورية مصر العربية لأخذها بعين الاعتبار في إعداد الدراسة.
  - العرض المقدم من جمهورية مصر العربية الدراسة الخاصة بموضوع "أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة" في شكلها النهائي بعد إدخال تجارب كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية أثناء انعقاد اللجنة الفنية العلمية الاستشارية.
  - مذكرة المملكة الأردنية الهاشمية والتي تحتوي على قانون ملكية الطوابق والشقق في الأردن.
  - مذكرة دولة الكويت والتي تفيد بأنه جاري حالياً التنسيق مع وزارة العدل - التسجيل العقاري والتوثيق بدولة الكويت، وذلك لإشهار اتحاد ملاك لإدارة شقق وطوابق العمارات لمشروعات الرعاية السكنية، وذلك لضمان إدارة وصيانة العمارات بالشكل الذي يتناسب مع الصالح العام للمواطنين.
- وإذ استمعت للعرض المرئي الذي قدمته جمهورية مصر العربية حول إعداد الدراسة الخاصة بموضوع "أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة" أثناء عقد الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.
- وإذ أحيط علماً بـ:
  - مداخلتة كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية العراق، الجمهورية التونسية، مملكة البحرين حول الدراسة الخاصة بموضوع "أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة".
  - توضيح جمهورية مصر العربية حول المستجدات بموضوع "أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة".
  - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (61) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-6/10/2015 في هذا الشأن.

- مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.  
وفي ضوء المناقشات،

## **بقرار**

أولاً: توجيه الشكر الى جمهورية مصر العربية على اعدادها للدراسة حول "أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة" وتكليف الامانة الفنية للمجلس بتعميمها على الدول العربية للاستفادة منها(مرفق رقم 16) وثيقة مستقلة.  
ثانياً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بإرسال قانون ملكية الطوابق والشقق في المملكة الأردنية الهاشمية إلي جمهورية مصر العربية لتضمينها في الدراسة الخاصة بموضوع "أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة" (مرفق رقم 17).  
(ق3-د.ع 32-22/12/2015)

## **البند الرابع: جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق5-د.ع31-18/12/2014) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
  - ملف ترشيح المملكة الأردنية الهاشمية حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018 .
  - ملف ترشيح الجمهورية التونسية حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
  - ملف ترشيح جمهورية السودان حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
  - ملف ترشيح جمهورية العراق حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
  - ملف ترشيح دولة قطر حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
  - ملف ترشيح دولة الكويت حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
  - ملف ترشيح جمهورية مصر العربية حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
  - ملف ترشيح اتحاد المهندسين العرب حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
  - ملف ترشيح المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
  - رسالة المملكة الأردنية الهاشمية بمقترحاتها بخصوص جائزة أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2016.
  - مذكرة جمهورية العراق بمقترحاتها بخصوص جائزة أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2016 .
  - مذكرة جمهورية مصر العربية بمقترحاتها بخصوص جائزة أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2016 .

- مذكرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بمقترحاتها بخصوص جائزة أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2016 .  
وإذ أحيط علما بـ:
- مقترحات دولة الكويت بخصوص جائزة أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2016.
- مقترحات دولة الإمارات العربية المتحدة بخصوص جائزة أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2016.
- نتائج أعمال اللجنة المصغرة التي شكلت من كل من (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مملكة البحرين، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة فلسطين، المملكة المغربية) من أجل اختيار أعضاء هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
- نتائج أعمال اللجنة المصغرة التي شكلت من كل من (مملكة البحرين، دولة فلسطين، المملكة المغربية) من أجل اختيار أفضل مقترح بخصوص جائزة أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2016.
- توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (61) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-6/10/2015 في هذا الشأن.
- مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.
- وفي ضوء المناقشات،

## بقرار

- أولاً: أن يكون موضوع جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعام 2016 والمخصصة لأفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية تحت عنوان "التخطيط العمراني ضمان التنمية المستدامة للمناطق الحضرية".
- ثانياً: أن يكون تشكيل هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018 على النحو التالي:

أ - الدول العربية :

المملكة الأردنية الهاشمية

- د.م/ جمال قطيشات - مهندس مدني - عضو أصيل
- م/ ليلي سامي طشاونة - مهندس مدني - عضو مناوب

#### الجمهورية التونسية

- م/روضة العربي - مهندس معماري - عضو أصيل
- م/منجي العفاوي - مهندس معماري - عضو مناوب

#### جمهورية العراق

- م/ جبار حمزة لطيف - مهندس معماري - عضو أصيل
- د.م/ خليل إبراهيم علي - مهندس معماري - عضو مناوب
- د.م/ لطف الله جنين كتانة - مهندس معماري - عضو مناوب

#### دولة قطر

- د.م/ خالد كمال ناجي - مهندس مدني - عضو أصيل
- د.م/حسن الدرهم - مهندس معماري - عضو مناوب
- د.م/ناصر النعيمي - مهندس مدني - عضو مناوب

#### جمهورية مصر العربية :

- د.م/ هشام جلال أبو سعده - مهندس معماري - عضو أصيل -
- د.م/ عزة أمين سري - مهندس معماري - عضو مناوب
- د.م/عبد الرحمن عبد النعيم عبد اللطيف - مهندس معماري - عضو مناوب

#### ب - اتحاد المهندسين العرب :

- د.م/ أنطوان شربل - مهندس معماري - عضو أصيل
- د.م/ حكيم يوسف العيفي - مهندس معماري - عضو مناوب

#### ج - جامعة الدول العربية:

- د/ حياه قطاط حرم القرمازي - مديرة برنامج حماية التراث بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،

#### د - ممثل اللجنة الفنية العلمية الاستشارية:

- المهندس/ حسين الجبالي - مستشار وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية بجمهورية مصر العربية

ثالثاً: التأكيد على الجهات المعنية في الدول العربية باتخاذ الإجراءات اللازمة للإعلان عن جائزة المجلس لعام 2016 والمخصصة لأفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية وموضوعها "التخطيط العمراني ضمان التنمية المستدامة للمناطق



الحضرية" في الصحف الوطنية والمناسبات ذات الطابع الاحتفالي وموقعها الالكتروني بهدف تكثيف المشاركة الواسعة للمرشحين لنيل هذه الجائزة، والتأكيد على أن تصل الترشيحات إلى الأمانة الفنية للمجلس في موعد أقصاه 2016/7/31.

رابعاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتوجيه الدعوة لأعضاء هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب خلال النصف الأول من عام 2016 لوضع مقترحات لمستلزمات ملف الترشيح لجائزة أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية.

خامساً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتوجيه الدعوة لأعضاء هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب خلال النصف الثاني من عام 2016 لتحكيم أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية.

سادساً: دعوة رئيس الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب إلى توجيه خطاب إلى معالي الأمين العام لتمويل جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لرصده ضمن موازنة الامانة العامة للجامعة لعام 2016.

(ق4-د.ع 32-22/12/2015)

## **البند الخامس: المستجدات بشأن الموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وتصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس.**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق6-د.ع31-18/12/2014) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
  - مذكرة جمهورية العراق التي تفيد بملاحظاتها حول الموقع الإلكتروني للمجلس ووزراء الإسكان والتعمير العرب وقد تم إرسالها إلي مملكة البحرين الدولة المستضيفة للموقع.
  - مذكرات كل من جمهورية العراق، المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، جمهورية السودان، المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والتي تفيد بتسمية ممثلها في الفريق العربي المختص بقواعد المعلومات والبيانات لتفعيل أهداف المجلس (مرفق رقم 18) قائمة بأسماء الفريق.
  - مذكرة من كل من دولة ليبيا بتسمية منسق الاتصال لديها للموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.
  - مذكرة جمهورية مصر العربية تفيد بتغيير منسق الاتصال لديها (مرفق رقم 19) قائمة منسقي الاتصال .
- وإذ أحيط علماً بمدخلة مملكة البحرين حول المستجدات بشأن الموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.
- توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (61) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-6/10/2015 في هذا الشأن.
- مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.

وفي ضوء المناقشات،

### **يقرر**

أولاً:الطلب مجدداً إلى الدول العربية الاستمرار في توفير دعمها للموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بما هو متاح لديها من بيانات ومعلومات ووثائق

ودراسات على أقراص مدمجة (CD) باستخدام البرامج المقروءة Microsoft.  
ثانياً: الطلب إلى الدول العربية موافاة المهندس/ عباس علي الوطني- الخبير الفني بمملكة  
البحرين: 00973528280 / ف: 00973534116  
abbasaw@housing.gov.bh بأي بيانات التي تريد نشرها وفق التصور  
المعتمد من قبل مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بالنشرة الالكترونية.  
ثالثاً: أ- دعوة الدول العربية إلى الاطلاع على الموقع الإلكتروني الجديد لمجلس وزراء  
الإسكان والتعمير العرب www.housing-arableague.com لإبداء الملاحظات  
عليه وموافاة المهندس/ عباس علي الوطني- الخبير الفني بمملكة البحرين:  
00973528280 / ف: 00973534116  
abbasaw@housing.gov.bh بها.

ب- دعوة مملكة البحرين إلى الاستمرار في إحاطة اللجنة الفنية العلمية الاستشارية  
والمجلس ومكتبه التنفيذي بالتطورات المستجدة على الموقع الإلكتروني للمجلس.  
رابعاً: الطلب من الدول العربية التي لم تسم بعد منسق الاتصال أو التي لم تستكمل بيانات  
منسق الاتصال لديها لتسهيل انسياب الاتصالات ما بين الدول العربية ومملكة  
البحرين الدولة المستضيفة للموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير  
العرب بموافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك ليتم إرسالها إلى مملكة البحرين ليتسنى  
إرسال اسم المستخدم، وكلمة السر لدخول الموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان  
والتعمير العرب.

خامساً: الطلب مجدداً من الدول العربية بموافاة الأمانة الفنية للمجلس باسم ممثلها في  
الفريق العربي المختص بقواعد المعلومات والبيانات.

سادساً: أ- تقديم الشكر لمملكة البحرين لجهودها المتواصلة حول الموقع الإلكتروني  
لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب،

ب- الطلب إلى مملكة البحرين مراجعة ما تم تنفيذه من مراحل الموقع الإلكتروني  
مع الوضع في الاعتبار ملاحظات الدول العربية التي وصلتها وذلك بغرض  
تفعيل الموقع.

(ق5-د.ع 32-22/12/2015)

## **البند السادس: متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية : الاقتصادية**

### **والاجتماعية فيما يخص الإسكان.**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق7-د.ع31-18/12/2014) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،وإذ أحيط علماً بالدول العربية التي قدمت بالإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ فقرات البرنامج التنفيذي لمتابعة تنفيذ تكاليفات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص مجال الإسكان وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية،
- مذكرة جمهورية مصر العربية بشأن تحديث البرنامج الزمني لمتابعة تكاليفات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في مجال الإسكان (الكويت 2009) (مرفق رقم 20).
- مذكرة دولة الكويت بشأن تحديث تنفيذ فقرات البرنامج التنفيذي لمتابعة تكاليفات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في مجال الإسكان (الكويت 2009) (مرفق رقم 21).
- توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (61) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-6/10/2015 في هذا الشأن.
- مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.

وفي ضوء المناقشات،

### **بقرار**

"الطلب مجدداً من الدول العربية التي لم تواف الأمانة الفنية للمجلس بعد الى سرعة موافاتها بالإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ فقرات البرنامج التنفيذي لمتابعة تكاليفات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص مجال الإسكان (الكويت 2009) وذلك على قرص مدمج (CD)" حتى يتسنى إعداد تقرير حول ذلك يعرض على المجلس في دورته القادمة.

(ق6-د.ع32-22/12/2015)

## **البند السابع: التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق8-د.ع31-18/12/2014) في دورته 31 (عمان - المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
  - قائمة الفريق العربي المختص لإعداد التقرير العربي الإقليمي للموئل الثالث ومضاف إليه المشاركين من جمهورية مصر العربية (مرفق رقم 22).
  - مذكرة دولة ليبيا والتي تفيد بأن مكتب التعاون الدولي والإعلام بالهيئة العامة للإسكان والمرافق كنقطة اتصال، وكذلك فريق العمل المكلف بإعداد التقرير الإقليمي العربي (مرفق رقم 23).
  - قائمة نقاط الاتصال لمتابعة التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة "الموئل الثالث" (كيوتو: أكتوبر 2016) وتحتوي على كل من الجمهورية التونسية، سلطنة عمان، جمهورية العراق، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (مرفق رقم 24).
  - مذكرة جمهورية العراق التي تفيد أنها أرسلت ملاحظاتها بشأن التقرير الإقليمي للموئل الثالث وملء الاستبيان الخاص به من خلال المشاورة الالكترونية ( مرفق رقم 25).
  - مذكرة الجمهورية التونسية التي أفادت بان التقرير الوطني للموئل الثالث ما زال في طور الصياغة (مرفق رقم 26).
- وإذ أحيط بـ:
  - مداخلة ممثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الإقليمي للدول العربية حول التحضير والإعداد للموئل الثالث.
  - مداخلة الأمانة الفنية للمجلس حول التقرير الذي أعدته حول مشاركتها في الدورة (25) للمجلس الحاكم للمستوطنات البشرية الذي عقد بنيروبي في شهر ابريل 2015 (مرفق رقم 27).
  - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (61) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-6/10/2015 في هذا الشأن.
  - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.

## بقر

أولاً: الطلب من الدول العربية التي لم تواف الأمانة الفنية للمجلس بالتقرير الوطني للموئل الثالث سرعة موافاتها في اجل أقصاه 15 / 11 / 2015 ليتم إعداد التقرير الإقليمي العربي والمقرر عرضه على للموئل الثالث في عام 2016.

ثانياً: أ- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم التقارير الوطنية للدول العربية التي استلمتها من الدول العربية إلى أعضاء الفريق المكلف بإعداد التقرير الإقليمي العربي للاطلاع عليها تمهيداً للبدء في إعداد التقرير ولحين ورود بقية التقارير الوطنية من الدول العربية الأخرى.

ب- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتوجيه الدعوة إلى الفريق العربي لإعداد التقرير الإقليمي العربي للموئل الثالث "المكون من الدول الآتية: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، دولة ليبيا، المملكة المغربية، جمهورية مصر العربية. وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الإقليمي للدول العربية، والأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب ومن يرغب من الدول العربية الأخرى إلى عقد الاجتماعات الضرورية لصياغة التقرير الإقليمي العربي للموئل الثالث. ثالثاً: دعوة الأمانة الفنية للمجلس للتنسيق والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الإقليمي للدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA إلى عقد اجتماع يتم فيه تحديد البرنامج الزمني والمهام بشأن الإعداد للتقرير الإقليمي العربي، والتعاون فيما بينهم لإعداد هذا التقرير، والمقرر عرضه على للموئل الثالث في عام 2016.

رابعاً: أ. دعوة الدول العربية الى تكثيف مشاركتها في الموئل الثالث المقرر عقده عام 2016 في مدينة كيتو/الإكوادور.

ب. دعوة الدول العربية للمشاركة في ندوة "سياسة المدينة والتنمية المستدامة" والتي ستعقد في شهر مايو 2016 بالمملكة المغربية كجزء من التحضير العربي للموئل الثالث 2016.

خامساً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس للمشاركة في الموئل الثالث عام 2016 واجراء التنسيق اللازم خلال المؤتمر بين الدول العربية لاتخاذ موقف عربي موحد تجاه الموضوعات المطروحة على المؤتمر.

(ق7-د ع 32-22/12/2015)

## **البند الثامن: المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
    - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
    - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق8-د.ع31-18/12/2014) في دورته 31 (عمان - المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
    - مذكرة كل من جمهورية العراق والمملكة المغربية ببعض المقترحات للمحاور الخاصة بالمنتدى وتم دمجها في محاور المنتدى.
    - مذكرة جمهورية العراق التي تفيد بترشيح ممثلها في عضوية اللجنة العلمية للمنتدى وتم إرسالها إلى جمهورية مصر العربية.
    - مذكرة دولة الإمارات العربية المتحدة بتسمية منسق الاتصال لديها في المنتدى والمختص بتنظيم وتنسيق المحور الخاص "بالتخطيط والتنمية المستدامة" وتم إرسالها إلى جمهورية مصر العربية.
    - رسالة المملكة الأردنية الهاشمية تفيد برغبتها في تنظيم وتنسيق المحور السادس للمنتدى وموضوعه "التشريعات والإدارة الحضرية والاقتصاد" وتسمية منسق الاتصال لديها وتم أخطار جمهورية مصر العربية بذلك.
    - مذكرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تفيد برغبتها في تنسيق وتنظيم المحور الخامس للمنتدى وموضوعه "الإسكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية" وتسمية منسق الاتصال لديها وتم أخطار جمهورية مصر العربية بذلك.
  - وإذ استمع للعرض المقدم من جمهورية مصر العربية عن ما تم التوصل إليه في الإعداد والتحضير للمنتدى.
  - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (61) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-6/10/2015 في هذا الشأن.
  - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.
- وفي ضوء المناقشات،

## بِقَرَر

أولاً: اعتماد إعلان القاهرة وتقرير وتوصيات المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة الذي عقد بالقاهرة - جمهورية مصر العربية خلال الفترة 20-22/ديسمبر/ كانون أول 2015 (مرفق رقم 28).

ثانياً: أ. دعوة جمهورية مصر العربية إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بالأوراق العلمية وإعلان القاهرة وتقرير وتوصيات المنتدى حتى يتم تعميمها على الدول العربية للاستفادة منها.

ب. تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم الأوراق العلمية وإعلان القاهرة وتقرير وتوصيات المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية على الدول العربية والاتحادات والمنظمات المعنية.

ثالثاً: الترحيب بالدعوة الكريمة من المملكة المغربية لاستضافتها المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والمقرر عقده عام 2017.

رابعاً: الترحيب بالدعوة الكريمة من المملكة الأردنية الهاشمية لاستضافتها المنتدى الوزاري العربي الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والمقرر عقده عام 2019.

خامساً: الطلب إلى الدول العربية الراغبة في استضافة المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الرابع، الخامس، السادس) للأعوام 2021، 2023، 2025 إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس برغبتها في الاستضافة ليتسنى مناقشتها في الاجتماع القادم للجنة الفنية العلمية الاستشارية.

(ق8- د.ع 32-22/12/2015)



## **البند التاسع: التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول في مجال**

### **الإسكان والتعمير**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
    - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
    - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق9-د.ع31-18/12/2014) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
    - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (61) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-6/10/2015 في هذا الشأن.
    - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.
- وفي ضوء المناقشات،

### **بقرار**

أولاً: دعوة الجهات المعنية بالإسكان والتعمير في الدول العربية إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بمقترحات حول أوجه التعاون التي ترغب فيها مع التجمعات الإقليمية والدول الأجنبية (دول أمريكا الجنوبية،الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، الصين، الهند، روسيا، اليابان...)

ثانياً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس الاستمرار في متابعة التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأخرى في مجال الإسكان والتعمير.

(ق9-د.ع 32-22/12/2015)

## **البند العاشر: الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق10-د.ع31-18/12/2014) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
  - مذكرة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دولة الكويت، جمهورية العراق، دولة فلسطين، المملكة العربية السعودية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الإقليمي للدول العربية بشأن ملاحظاتهم على المسودة الثالثة للإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتم إرسالها إلي خبيرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مرفق رقم 29).
  - مذكرة المملكة المغربية بشأن ملاحظاتها حول المسودة الثالثة للإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتم إرسالها إلي خبير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية /المكتب الإقليمي للدول العربية وتم تضمينها ملاحظات المملكة المغربية(مرفق رقم 30).
- وإذ أحيط علماً بـ :
  - العرض المقدم من خبيرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الإقليمي للدول العربية بشأن بالمسودة النهائية للإستراتيجية بعد إدخال كافة الملاحظات التي وردت إليها.
  - وإذ يؤكد: على قراره رقم (ق8-د.ع30-18/12/2013) بشأن دعوة الدول العربية لإنشاء لجان وطنية للموئل، واستضافة العراق لمقر مكتب الدعم الفني لإنشاء لجان وطنية للمستوطنات البشرية في الدول العربية.
  - وإذ اطلع على قرار المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الدورة (25) رقم HSP/GC/25/L.4 والذي تقدم به العراق بشأن دعم الهابيتات للعملية التحضيرية لمؤتمر الهابيتات الثالث ودور لجان الموئل الوطنية في التحضير له وتنفيذه (مرفق رقم 31).
- توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (61) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-6/10/2015 في هذا الشأن.
- مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.

وفي ضوء المناقشات،

## **بقر**

أولاً: الموافقة على الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة بالصيغة المرفقة (مرفق رقم 32)، وتكليف الأمانة الفنية للمجلس برفعها إلى القمة العربية القادمة وفق الآليات المتبعة في هذا الشأن.

ثانياً: دعوة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الإقليمي للدول العربية إلى تقديم المساعدة والدعم الفني للدول العربية في متابعة تنفيذ الإستراتيجية.

(ق10-د.ع 32-22/12/2015)

## **البند الحادي عشر: التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية**

### **ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج**

#### **عمل المجلس لعام 2016).**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
    - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
    - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق12-د.ع31-18/12/2014) في دورته31(عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
    - مذكرة الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء التي تفيد أن مجال عمل الاتحاد سينحصر خلال عام 2015 في مجال إصدار أدلة لاستخدامات الوقود البديل لتوليد الطاقة وفي الصناعة وتدوير المواد الإنشائية (مرفق رقم 33).
    - مذكرة الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء بشأن توصيات ورشة عمل حول الوقود البديل لصناعة الاسمنت في الوطن العربي- الخبرة الأوروبية (مرفق رقم 34).
    - مذكرة اتحاد المهندسين العرب مذكرة بشأن إعداد العقود النموذجية (مرفق رقم 35).
    - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (61) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-6/10/2015 في هذا الشأن
    - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.
- وفي ضوء المناقشات،

### **بقرار**

أولاً: استمرار الأمانة الفنية للمجلس بمتابعة تنفيذ برنامج عمل المجلس لعام 2016 بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة.

ثانياً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بالطلب من الدول العربية والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية موافاتها بأنشطتها في مجال الإسكان والتنمية الحضرية خلال عام 2016 ليتم تضمينها في جدول أعمال المجلس.

ثالثاً: التأكيد على مشاركة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في فعاليات المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة وإعداد

تقرير حول ذلك ليتم عرضه على المجلس في دورته القادمة.  
رابعاً: الطلب إلى اتحاد المهندسين العرب موافاة الأمانة الفنية للمجلس بالعقود النموذجية  
بعد الانتهاء منها للعرض على مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب  
(ق11-د.ع 32-22/12/2015)

## البند الثاني عشر: تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة

### في مجال الإسكان.

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
    - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق13-د.ع31-18/12/2014) في دورته 31 (عمان - المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
    - مذكرة دولة الكويت بشأن تجربتها في المشاريع الرائدة في مجال الإسكان وهو "مشروع مدينة صباح الأحمد الإسكاني، ومشروع جابر الأحمد الإسكاني" وسيتم عرض هذه المشاريع أثناء انعقاد الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.
    - مذكرة جمهورية العراق بشأن استخدام أنظمة إنشائية غير تقليدية لمشاريع إسكانية في جمهورية العراق وسيتم عرض هذه الأنظمة أثناء انعقاد الدورة (33) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (مرفق رقم 36).
    - مذكرة جمهورية مصر العربية تفيد برغبتها في عرض مشاريعها الرائدة في مجال الإسكان عن "مشروع الإسكان الاجتماعي" أثناء عقد الدورة (34) للمجلس (مرفق رقم 37).
    - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (61) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-6/10/2015 في هذا الشأن.
    - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.
- وفي ضوء المناقشات،

### يقرر

- أولاً: توجيه الشكر الى دولة الكويت لتقديمها عرض مرئي حول تجربتها في المشاريع الرائدة في مجال الإسكان وهما "مشروع مدينة صباح الأحمد الإسكاني، ومشروع جابر الأحمد الإسكاني" وتكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميمها على الدول العربية للاستفادة منها.
- ثانياً: الطلب من جمهورية العراق تقديم عرض مرئي حول مشروع استخدام أنظمة إنشائية غير تقليدية لمشاريع إسكانية أثناء انعقاد الدورة (33) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.
- ثالثاً: الطلب من جمهورية مصر العربية تقديم عرض مرئي حول "مشروع الإسكان

الاجتماعي" إثناء انعقاد الدورة (34) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.  
رابعاً: دعوة الدول العربية الراجعة في عرض مشاريعها الراجعة في مجال الإسكان إلى  
موافاة الأمانة الفنية بذلك ليتم مناقشتها اللجنة الفنية العلمية الاستشارية القادمة.  
(ق12-د.ع 32-22/12/2015)

## البند الثالث عشر: محور أعمال الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير

### العرب

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق14-د.ع31-18/12/2014) في دورته 31 (عمان - المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
  - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (61) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-6/10/2015 في هذا الشأن.
  - العرض المقدم من جمهورية مصر العربية حول محور أعمال الدورة وموضوعه "السكن المناسب من أسس التنمية المستدامة" (مرفق رقم 38).
  - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.

### **وفي ضوء المناقشات**

### **يقرر**

- أولاً: توجيه الشكر الى جمهورية مصر العربية لتقديمها العرض المرئي حول محور أعمال الدورة وموضوعه "السكن المناسب من أسس التنمية المستدامة" وتكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم العرض على الدول العربية للاستفادة منها.
- ثانياً: الطلب من الدول العربية تقديم مقترحاتها حول محور أعمال الدورة (33) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب .

(ق13-د.ع32-22/12/2015)



## **البند الرابع عشر: إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير**

### **وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي**

#### **المشترك**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق14-د.ع31-18/12/2014) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
  - مذكرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بشأن مقترحاتها لتقييم وتطوير أعمال المجلس (مرفق رقم 39).
  - توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (61) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-6/10/2015 في هذا الشأن.
  - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.

#### **وفي ضوء المناقشات**

### **بقرار**

أولاً: التأكيد على تكوين لجنة من الأمانة الفنية للمجلس وعضوية كل من المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت وجمهورية مصر العربية لإجراء تقييم لمدى تنفيذ قرارات مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب من حيث الانجازات والتحديات التي يواجهها بغرض تعزيز آليات تنفيذ قرارات المجلس مع الأخذ في الاعتبار الجهود السابقة ومقترحات الدول العربية الأخرى.

ثانياً: دعوة الدول العربية إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بمقترحاتها لتقييم وتطوير أعمال المجلس في موعد أقصاه فبراير 2016.

ثالثاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتوجيه الدعوة لعقد اجتماع للجنة المشكلة لإجراء تقييم لمدى تنفيذ قرارات مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب حول الانجازات والتحديات التي يواجهها بغرض تعزيز آليات تنفيذ قرارات المجلس مع الأخذ في الاعتبار الجهود السابقة ومقترحات الدول العربية الأخرى.

رابعاً: إحالة مقترحات اللجنة بشأن تقييم عمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير حين الانتهاء إلى فريق العمل المعني بتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي.

(ق14-د.ع32-22/12/2015)

## البند الخامس عشر: المستجدات بشأن المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل

### والكوارث الطبيعية الأخرى.

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
    - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
    - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق14-د.ع31-18/12/2014) في دورته31(عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص، إذ أحيط علماً بمدخلة المدير العام للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى
    - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.
- وفي ضوء المناقشات،،،

### **بقرار**

أولاً: توجيه الشكر الى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على ما بذلته من جهود لإنشاء المركز وكذلك استضافتها الجمعية العامة التأسيسية للمركز مع توفير مقر للمركز ووضع الصيغه النهائية لاتفاقية المقر.

ثانياً: دعوة الدول العربية التي وقعت ولم تصادق وكذلك الدول العربية التي لم توقع ولم تصادق إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى.

(ق15-د.ع 32-22/12/2015)

## **البند السادس عشر: الدمار الذي لحق بالأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء**

### **العدوان الإسرائيلي على فلسطين.**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
  - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق14-د.ع31-18/12/2014) في دورته 31(عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
  - مشروع قرار المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه (80) الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي (7-8/10/2015) في هذا الشأن.

وفي ضوء المناقشات،،،

### **بقرار**

- أولاً: التعبير عن الأسف الشديد للدمار الذي أصاب الوحدات السكنية والبنى التحتية في قطاع غزة وما تعرض له الفلسطينيون من تشرد.
- ثانياً: التأكيد على دعم حق فلسطين في التنمية العمرانية في كافة الأراضي الفلسطينية وخاصة في مدينة القدس والعمل على بناء ما تم تدميره من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
- (ق16-د.ع32-22/12/2015)

## **البند السابع عشر: تشكيل أعضاء المكتب التنفيذي للعامين 2016 و2017**

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
  - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (6760-د.ع 127) تاريخ 2007/3/4 بشأن تشكيل المكتب التنفيذي المادة التاسعة،وفي ضوء المناقشات،

### **يقرر**

- أولاً : أن يكون تشكيل المكتب التنفيذي للعامين 2016 و2017 على النحو التالي:
- 1- ترويكاً مجلس الجامعة على مستوى القمة (دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية)،
  - 2- ثلاث دول وفقاً للترتيب الهجائي: الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
  - 3- انتخاب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وجمهورية العراق كأعضاء في المكتب التنفيذي للمجلس.
- ثانياً: أن يتم انتخاب رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب ونائبة للسنتين 2016 و2017 خلال انعقاد الاجتماع (81) للمكتب التنفيذي للمجلس.
- (ق17-د.ع 32-2015/12/22)

## **البند الثامن عشر: أساليب التمويل العقاري**

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- مذكرة المملكة العربية السعودية حول أساليب التمويل العقاري (مرفق رقم 40) وفي ضوء المناقشات،

### **بقرار**

أولاً: توجيه الشكر الى المملكة العربية السعودية على اعدادها المذكرة الشارحة حول اساليب التمويل العقاري.

ثانياً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم المذكرة الشارحة حول اساليب التمويل العقاري على الجهات المعنية بالإسكان في الدول العربية لبدء الملاحظات بشأنها وموافاة المملكة العربية السعودية(المهندس/ ناصر بن عبد الله العمار- مدير عام التعاون الدولي- وزارة الإسكان ت: 0096612894141 ف: 0096614070020 Email:eplans@hotmail.com بذلك لإعادة صياغتها ومناقشتها في الاجتماع القادم للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس.

(ق18-د.ع 32-2015/12/22)

## البند التاسع عشر: الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
    - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
    - قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (31) رقم (ق18- د.ع31 - 2014/12/16) وخاصة الفقرة ثالثاً التالي نصها:  
ثالثاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بإحاطة الدول العربية بالحساب الموحد للمجالس الوزارية العربية المتخصصة الذي سيتم فتحه على مستوى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وذلك لسداد المساهمات الطوعية لعام 2015.
    - قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (7765) في دورته العادية (141) بتاريخ 2014/3/9، والذي ينص على:  
"إنشاء حساب موحد للمجالس الوزارية المتخصصة لدى الأمانة العامة للجامعة، تودع فيه مساهمات الدول الأعضاء كمبرعات ومساهمات طوعية تخصص لدعم أنشطة وبرامج محددة تقرها المجالس الوزارية المتخصصة ويخضع للأنظمة المالية والإدارية والرقابية المعمول بها في جامعة الدول العربية".
    - تقرير قطاع الشؤون الإدارية والمالية حول الإيرادات والمصروفات من الحساب ورصيد الحساب (مرفق رقم 41).
    - تقرير هيئة الرقابة العليا لعام 2014 (مرفق رقم 42)
- وفي ضوء المناقشات،

### يقدر

- أولاً: توجيه الشكر إلى كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لسداد مساهمتها الطوعية لعام 2015 في الحساب الموحد.
- ثانياً: دعوة الدول العربية إلى إيداع مساهمات الدول الأعضاء كمبرعات ومساهمات طوعية في الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة في (بنك مصر) لدى الأمانة العامة للجامعة تحت رقم:

▪ 473/12000015484 بالدولار الأمريكي

▪ 473/300100015507 بالجينة المصري

▪ BMISEGCXXX: Swift code

▪ علماً بأنه لا يوجد (IBAN NO) لأي بنك في جمهورية مصر العربية.

- ثالثاً: دعوة الأمانة العامة إلى تمويل برامج وأنشطة المجلس من موازنة الأمانة العامة للجامعة ومن الحساب الموحد عند الاقتضاء.1

(ق19- د.ع 32-2015/12/22)

1. تحفظ كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية وجمهورية العراق على القرار.

## البند العشرون: موعد ومكان الدورة (33) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وما

### يسبقه من اجتماعات وزارية وفنية

#### عرض الموضوع:

- إن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:
    - مذكرة الأمانة الفنية للمجلس
    - المادتان الخامسة والسادسة من النظام الأساسي على ما يلي:
      - المادة الخامسة (مكان انعقاد المجلس):  
"يعقد المجلس اجتماعاته في مقر الجامعة، ويجوز أن يجتمع في أية دولة عربية بناء على دعوة منها بموافقة المجلس"
      - المادة السادسة (أدوار الانعقاد):  
"يعقد المجلس اجتماعاً دورياً كل سنة بناء على دعوة من الأمانة العامة وذلك خلال الربع الأخير من السنة ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعاً غير عادي بناء على توصية من المكتب التنفيذي".
- وفي ضوء المناقشات،

### يقرر

- أولاً: عقد الدورة (33) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي 21 و22 ديسمبر 2016 الموافق 22 و23 ربيع الثاني . وفي حال رغبة احدى الدول العربية في استضافة الدورة سيتم احاطة الدول العربية بذلك.
- ثانياً: عقد الاجتماع (81) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب يومي 28-29/9/2016 م الموافق 27-28/ذو الحجة/1937 هـ، ويسبقه عقد الاجتماع (62) للجنة الفنية العلمية الاستشارية بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 25-27/9/2016 م الموافق 24-26/ذو الحجة/1937 هـ.

(ق 20-د.ع 32-22/12/2015)

**مرفق رقم 1**





الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان  
والتعمير العرب



الأمانة العامة  
القطاع الاقتصادي  
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية  
والتنمية المستدامة

قائمة بأسماء السادة المشاركين  
في  
مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب  
في دورته (32)  
(القاهرة: 2015/12/22)

قائمة بأسماء السادة المشاركين  
في  
مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب  
في دورته (32)  
(القاهرة: 2015/12/22)

المملكة الأردنية الهاشمية

معالي المهندس/سامي هلسه

وزير الأشغال العامة والإسكان

ص.ب: 2110 عمان 11181 الأردن

ت: +962798059999

Email: [sami.halasa@mpwh.gov.jo](mailto:sami.halasa@mpwh.gov.jo)

مدير عام المؤسسة العامة للإسكان والتطوير

الحضري

ص.ب: 2110 عمان 11181 الأردن

ت: +962795513535

ف: +96264617124

Email: [dg@hudc.gov.jo](mailto:dg@hudc.gov.jo)

مديرة إدارة السياسات الإسكانية

ص.ب: 17218 عمان 11195 - الأردن

ت: 00962797313236-

00962795553094

ف: 0096264618109

Email: [mkasfour@gmail.com](mailto:mkasfour@gmail.com)

[www.hudc.gov.jo](http://www.hudc.gov.jo)

مديرة الاستثمار والشراكة/ المؤسسة العامة

للإسكان والتطوير الحضري

ت: 00962797416644

Email: [basema\\_l@yahoo.com](mailto:basema_l@yahoo.com)

المهندسة/مي خليل عصفور

المهندسة/باسمة الصعوب

دولة الإمارات العربية المتحدة

معالي د.م/ عبد الله بلحيف النعيمي

وزير الأشغال العامة - ورئيس مجلس إدارة

برنامج الشيخ زايد للإسكان

ص.ب: 62777 دبي

ت: 00971506316646

ف: 0097142125776

Email: [Fatima.hassan@mopw.gov.ae](mailto:Fatima.hassan@mopw.gov.ae)

المهندسة/ جميلة محمد الفندي

وكيل وزارة \_ مدير عام برنامج زايد للإسكان

ص.ب. 62777 - دبي

ت: 00971506446002

ف: 0097146055544

Email: [jamila.alfandi@szhp.gov.ae](mailto:jamila.alfandi@szhp.gov.ae)

مدير إدارة الاتصال الحكومي

ص.ب. 62777 - دبي

ت: 00971506766668

ف: 0097146055655

Email: [albishr@szhp.gov.ae](mailto:albishr@szhp.gov.ae)

مستشار بوزارة الأشغال العامة

ص.ب. 1228 - دبي

ت : 00971506530006

ف : 0097142125406

Email: [willy65@hotmail.com](mailto:willy65@hotmail.com)

السيد/ حسين عبدالله البشر

السيد/ وليد حارب بن حارب

مملكة البحرين

سعادة الشيخ/ راشد بن عبد الرحمن آل خليفة

المهندس/ سامي عبد الله بوهزاع

سفير مملكة البحرين

الوكيل المساعد لمشاريع الإسكان

ص.ب: 5802 - المنامة - مملكة البحرين

ت: +97317528350

ف: +97317532670

Email: [sami.buhazza@housing.gov.bh](mailto:sami.buhazza@housing.gov.bh)

خبير فني/ وزارة الإسكان

ص.ب. 5802 المنامة - مملكة البحرين

ت: +97339690222

ف: +97317534116

Email: [abbasaw@housing.gov.bh](mailto:abbasaw@housing.gov.bh)

المهندس/ عباس علي الوطني

الجمهورية التونسية

معالي السيد/ محمد صالح العرفاوي

سعادة /نجيب المنيف

وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

سفير الجمهورية التونسية بجمهورية مصر العربية -

المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية

المدير العام للإسكان

المدير العام للتخطيط والتعاون وتكوين الإطارات

المدير العام للشركة الوطنية العقارية

المدير العام المساعد لوکالة التهذيب والتجديد

العمراني

مستشار اقتصادي بسفارة تونس بالقاهرة

السيد/ نجيب السنوسي

السيد/ محمد رياض الناقوري

السيد/ فتحي بن عصمان

السيد/ حاتم اليحياوي

السيد/ ابراهيم الرزقي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

سعادة السفير / نذير العرباوي

السفير والمندوب الدائم لدى جامعة الدول  
العربية

14 شارع البرازيل - الزمالك - القاهرة

ت: +20227380363

ف: +20227364158

مدير عام المركز الوطني للدراسات والأبحاث  
المتكاملة للبناء

ت: 00213774936998

ف: 0021321380431

Email: afra\_hamid@yahoo.com

مديرة الدراسات بوزارة السكن والعمران  
والمدينة

ت: 002130663727763

ف: 0021321610940

Email: S.guellab@mhuv.gov.dz

مستشار بالمندوبية الدائمة لجمهورية الجزائر  
بالقاهرة

ت: 00201211011982

ف: 0020227364158

Email: izeghlouche.hamid@gmail.com

السيد / عفرة حميد

السيدة / فلاب سليمة

السيد / عبد الحميد ازغلو

جمهورية جيبوتي

معالي السيد / موسى محمد أحمد

المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية

15 شارع الدكتور محمد عبده السعيد - الدقي

ت: 002033366436

ف: 002033366437

Email: okar2001@hotmail.com

نائب مدير الإسكان

ت: 0025377831882

Email: medali.houssein@gmail.com

مهندس معماري - وزارة الإسكان

ت: 0025377883282

Email: abdourahmantamne@gmail.com

المهندس / محمد علي حسين

المهندس / عبد الرحمن تميم يوسف

السيد / علي خيري ربالة

مستشار بالمندوبية

ت: 002033366436

ف: 002033366437

المملكة العربية السعودية

المهندس/ ناصر بن عبد الله العمار

مدير عام التعاون الدولي المكلف

ص.ب. 31760 الرياض 11418

ت: 009662894141

جوال: 00966505423041

ف: 0096614070020

Email: eplans@hotmail.com

باحث تخطيط - الإدارة العامة للتعاون الدولي

ت: 00966555259927

Email: wag1122@hotmail.com

الأستاذ/وليد بن علي غشوم

جمهورية السودان

معالي الدكتور/علي محمد موسى تاور

وزير الدولة بوزارة البيئة والموارد الطبيعية

والتنمية العمرانية

ت: 00249912368465

Email: Taweralim@gmail.com

الأمين العام للمجلس الأعلى للتنمية العمرانية

وزارة البيئة والغابات والتنمية العمرانية -

الخرطوم

ص.ب 11662 الخرطوم

ت/ف : 002491558564

Email : sababd56@hotmail.com

مستشار اقتصادي - السفارة السودانية بالقاهرة

ت: 01146680636

Email: asmaagabnall@yahoo.com

الدكتورة/ أسماء إسماعيل

جمهورية الصومال

معالي المهندس/صالح شيخ عثمان موسى

وزير الإشغال العامة واعدة التعمير

ت: 00252612777726

Email: Salahshekosman@gmail.com

السيد/ابراهيم سيد شيخ

مستشار وزير الإسكان للدول العربية

ت: 0025261622855

Email: Ibrahim\_eskan@hotmail.com

Email: waledsayed@gmail.com

سكرتارية مكتب الوزير

ت: 00252616661127

Email: Nasr53@yahoo.com

السيدة/نصرة عقيل

جمهورية العراق

معالي الأستاذ/طارق الخيكاني

وزير الأعمار والإسكان والبلديات والأشغال

العامة - بغداد - العراق

وكيل وزارة الأعمار والإسكان والبلديات

والأشغال العامة

بغداد - العراق - ساحة المتحف - وزارة

الأعمار والإسكان

ت: +9647905270310

Email: istabraqaalshouk@yahoo.com

رئيس مهندسين أقدم بالوزارة

ت: 009647906281946

Email: iraqrose46@gmail.com

دبلوماسية بمندوبية العراق بجامعة الدول

العربية

ت: 01154866626

Email: dr.mahadyab@yahoo.com

السيد/ ذكري عبد الستار حميد

الدكتورة/ مها ذياب حميد العبيدي

سلطنة عمان

سفير سلطنة عمان لدى جمهورية مصر العربية

ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية

المديرة العامة للإسكان الاجتماعي

ت: 0096892529211

Email: Eishaalwi@hotmail.com

مدير دائرة الدراسات والمعايير التخطيطية -

وزارة الاسكان

ت: 0096899855292

Email: Kmkaabi@hotmail.com

سعادة الشيخ/خليفة بن علي بن عيسى الحارثي

الفاضلة/ عائشة بن علي العلوي

المهندس/ خلفان بن مسعود بن خلفان

دولة فلسطين

معالي الدكتور المهندس/ مفيد الحساينة

وزير الإشغال العامة والإسكان

ت: +970599413093

ف: 0097022987889

Email: hamzamurphy@hotmail.com

مستشار بمندوبية دولة فلسطين

ت: +20233355665

ف: +20233376186

Email: tamer\_t2003@yahoo.com

السيد/ تامر طيب عبد الرحيم

دولة قطر

معالي السيد/ عبدالله بن صالح الخليفة

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

ص.ب: 1880 الدوحة - قطر

ت: 0097444241720

ف: 0097444241000

سفير دولة قطر والمندوب الدائم

وكيل الوزارة المساعد لشؤون الإسكان

الدوحة - قطر ص.ب. 1880

ت: +9744431616

ف: +97444321717

Email: akabesi@mosa.gov.qa

مدير مكتب الوزير - العلاقات العامة

ص.ب: 1880 الدوحة - قطر

ت: 0097444241720

ف: 0097444241000

مدير إدارة الإسكان بالوكالة

ص.ب: 1880 الدوحة - قطر

ت: 009744424101

ف: 0097444241013

مستشار مكتب الوزير

ص.ب: 1880 الدوحة - قطر

ت: 0097444241720

ف: 0097444241000

خبير بالوزارة

ت: 0097444241720

السيد/ سيف بن مقدم البوعيين

السيد/ عبد الله محمد عجاج الكبيسي

السيد/ محمد سعيد السليطي

السيد/ خليفة هتيمي الهتمي

الدكتور/ منهل مطر ذيب

السيد/ ناصر مهنا الرمل

السيد/ محمد جابر السليطي

العلاقات العامة - مكتب الوزير

ت: 0097444241720

ف: 0097444241000

دولة الكويت

معالي السيد/ ياسر حسن أيل

وزير الدولة لشؤون الإسكان

ت: 0096525301114

مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية

المهندس/بدر أحمد الوقيان

ت: 0096525301002

Email: Asahx2009@yahoo.com

نائب المدير العام لشؤون التنفيذ

المهندس/ خلف مبارك المنديل

ت: 0096597207025

Email: Q8khalaf@hotmail.com

نائب المدير العام لشؤون الرقابة والتدقيق

المهندس/ محمد عبد الله صنيح

جوال: +96599681580

ت: +96525301008

ف: +96525392932

Email: mass65@live.com

الجمهورية اللبنانية

السيد المهندس/ روني لحدود

رئيس مجلس الإدارة- المدير العام للمؤسسة

العامة للإسكان

ت: 009611426283

ف: 009611426277

جوال: 009613661142

Email: Ronylahoud@pch.gov.lb

دولة ليبيا

معالي د.م/ علي كوصو اردي عثمان

رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإسكان

والمرافق

ت: 00218945646815

Email: Kosso77@yahoo.com

مستشار وزير الاسكان والمرافق

المهندس/علي عبد الحفيظ إبراهيم

ت: +218913202733

Email:anc\_ali\_ibrahim@yahoo.com



المهندس/ جاد المولى السنوسي شماطة

مدير مكتب التعاون الدولي والإعلام بوزارة  
الإسكان

ت: 00218927265173

Email: Acbode67@hotmail.com

السيد/ عيسى خميس أردية محمد

مدير مكتب رئيس الهيئة العامة للإسكان  
والمرافق

ت: 00218925590889

Email: Essa\_ardih@yahoo.com

جمهورية مصر العربية

معالي ا.د.م/ مصطفى مدبولي

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية  
ف: +20227957836

مستشار وزير الإسكان والمرافق والمجمعات  
العمرانية

المهندس/ حسين الجبالي

1 ش إسماعيل أباطة - القصر العيني - القاهرة

جوال: +201221020863

Email: husector@yahoo.com

رئيس قطاع الإسكان والمرافق - وكيل أول وزارة  
1 ش إسماعيل أباطة - القصر العيني - القاهرة

جوال: +201003312631

ت: +20227921540

ف: +20227921539

المهندسة/ نفيسة محمود هاشم

Email: nafisa\_hashem@yahoo.com

رئيس مجلس إدارة المركز القومي لبحوث الإسكان  
والبناء

87 ش التحرير - الدقي ص.ب 1770

جوال: 00201115555591

ت/ف: 0020233351564

Email: kmelzaha99@yahoo.com

رئيس قطاع التشييد والعلاقات الخارجية  
1 ش إسماعيل أباطة - القصر العيني - القاهرة

ت: 27921562

ف: 27921563

من ذوي الخبرة

ت: 01113331194

ف: 002027921539

الدكتور/ خالد محمد الذهبي

المهندس/ هشام درويش

المهندس/ احمد انس محمود

المملكة المغربية

معالي السيد/محمد نبيل بنعبدالله

وزير السكنى وسياسة المدينة

ت: 00212661143434

زاوية زنقة الجوز والجميز، قطاع 16، حي

الرياض - الرباط - المغرب

Email: Mohammednabilbenabdallah@gmail.com

السيد/ محمد قاسو وعلي

الكاتب العام للمجلس الوطني للاسكان

ت: 00212661046394

ف: 00212537577095

زاوية زنقة الجوز والجميز، قطاع 16، حي

الرياض - الرباط - المغرب

Email: Mohammedkassou@yahoo.fr

رئيس قسم بمديرية سياسة المدينة

ت: 00212661046309

ف: 00212537577095

Email: Lebbarmohcine@yahoo.fr

مستشار بديوان السيد وزير السكنى وسياسة المدينة

ت: 00212662178208

ف: 00212537577108

زاوية زنقة الجوز والجميز، قطاع 16، حي

الرياض - الرباط - المغرب

Email: Benjamalkrimi@gmail.com

السيد/جمال بنشقرون كريمي

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد/ وذاري ولد سيدي هيبه

السفير والمندوب الدائم

مستشار أول بالسفارة

ت: 002374810118

ف: 00237489060

Email: Ouldbabah85@yahoo.fr

السيد/ محمد ولد باباه

الجمهورية اليمنية

معالي المهندس /وحي طه عبد الله جعفر امان

وزير الأشغال العامة والطرق

ص.ب : 1445 صنعاء

ت: 00967737373666

ف: 009671545192

Email: wahyaman@yahoo.com

المهندسة/ ياسمين محمد احمد العوضي

وكيل الوزارة المساعد لقطاع الإسكان والتنمية  
الحضرية

ت: 00967734145592

ف: 009671545147

Email: ymnaawadi@gmail.com

### المنظمات والاتحادات

#### اتحاد المهندسين العرب

السيد الدكتور/ عادل إبراهيم الحديثي

أمين عام الاتحاد

30 شارع رمسيس ص.ب : 9 الفجالة

ت: 0020225775744

ف: 0020225749404

Email: arabengs@ hotmail.com

#### اتحاد المقاولين العرب

المهندس/ فهد محمد الحمادي

رئيس اتحاد المقاولين العرب

مدينة نصر- شارع الفنان عماد حمدي-مصطفى

النحاس

ت: 24733712 - 24724070 (00202)

ف: 24733715 - 24733712 (00202)

Email: info@fac-arab.com

السيد/ زايد مطلق العتيبي

أمين عام الاتحاد

ت: 01141943434

Email: info@fac-arab.com

#### المركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى

الدكتور/ محمد عبد الجواد

المدير العام المساعد

ت: 01002751444

Email: Mazakiyy@gmail.com

#### الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب)

الدكتور/ جمال الدين جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية

المستدامة / مدير الأمانة الفنية للمجلس

ت: 0020225750511

ف: 0020225740331

Email: environment.dept@las.int

Website: www.lasportal.org

مسؤول ملف الإسكان والتنمية الحضرية بإدارة  
البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية  
المستدامة  
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية  
المستدامة  
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية  
المستدامة  
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية  
المستدامة

السيد/ وليد السيد العربي

السيدة/إيناس عبد العظيم

السيدة/ ياسمين طعيمة

المهندس/ محمد خليل أبو عفيفة

**مرفق رقم 2**

مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب  
الدورة (32)

القاهرة  
جمهورية مصر العربية  
2015/12/22

معالي الدكتور مصطفى مدبولي  
وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية  
سعادة الدكتور / جمال الدين جاب الله  
مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة  
أصحاب المعالي  
السيدات والسادة الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني أن أكون معكم اليوم في القاهرة.. عاصمة جمهورية مصر العربية.. مع  
إخواني الوزراء وممثلي وزارات الإسكان في اجتماع الدورة الثانية والثلاثين لمجلس  
وزراء الإسكان والتعمير العرب.. وبدعوة كريمة من الأخ والصديق معالي الدكتور  
مصطفى مدبولي.

أصحاب المعالي ....أخواني وزراء الإسكان

لقد كان لنا شرف حضوركم ومشاركتنا الدورة الحادية والثلاثين للمجلس والذي عقد في  
المملكة الأردنية الهاشمية في العام الماضي.. وقد كان للقرارات التي تم اتخاذها في  
روح أخوية الأثر الكبير في دفع عملية تطوير وتنمية قطاع الإسكان في مجتمعاتنا  
العربية.

وقد عملنا خلال هذا العام معكم لإطلاق الإستراتيجية العربية للإسكان والتي نسعى اليوم للمصادقة عليها لتكون نبراسا وتوجيها لنا جميعا في توحيد الجهود العربية "لتنمية مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة قادرة على المجابهة والمنافسة وتوفير مستوى حياة أفضل في الوطن العربي"... والتي وضعت الآليات الوطنية والاقليمية والتشاركية لتفعيل الاستفادة من الإستراتيجية في خططنا الوطنية..

كما كان من انجازات مجلسنا الكريم أن تم عقد أول منتدى وزاري عربي للإسكان والذي شرفتنا جمهورية مصر العربية باستضافته خلال اليومين الماضيين.

وفي هذا المجال أتشرف بتقديم الشكر والتقدير لأصحاب المعالي وزراء الإسكان والتعمير العرب على تعاونهم وجهودهم وفريق كل منهم على الانجازات التي تمت خلال فترة رئاستي للمجلس.

كما أتقدم بالشكر للأمانة الفنية في إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة في جامعة الدول العربية جهودهم المبذولة في الإعداد للدورة السابقة والحالية ومتابعة الأعمال خلالهما.

وأتشرف اليوم بنقل رئاسة الدورة الحالية إلى معالي الدكتور مصطفى مدبولي وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية في جمهورية مصر العربية .. متمنيا لمجلسنا المزيد من الانجاز والتطوير لخدمة مواطننا العربي في كل مكان.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**



**مرفق رقم 3**



جمهورية مصر العربية  
وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية  
قطاع الإسكان والمرافق

**كلمة**

**السيد الأستاذ الدكتور المهندس  
وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية  
في  
افتتاح الدورة (32)  
لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب**

**القاهرة - جمهورية مصر العربية**

**2015/12/22**

# الأخوة الأعزاء أصحاب المعالي وزراء الإسكان والتعمير العرب الأخوة الأشقاء من الدول العربية سعادة الوزير المفوض في جامعة الدول العربية

( السلام عليكم ورحمة الله وبركاته )

اسمحوا لي قبل أن أبدأ كلمتي أن أتوجه بالشكر لمعالي المهندس/ سامي هلسة وزير الأشغال العامة والإسكان بالمملكة الأردنية الهاشمية رئيس الدورة الواحدة والثلاثين لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب على كريم مجهوداته خلال رئاسته للدورة السابقة للمجلس.

ويُسعدني أن أرحب بكم جميعا في بلدكم جمهورية مصر العربية .

لقد عمل مجلس وزراء والتعمير العرب بكل كوادره واللجان المنبثقة عنه خلال عقود على سياسات ودراسات وأبحاث عديدة بهدف الوقوف على تطورات الإنتاج السكني من جهة وعلى جودة المنتج من جهة أخرى.

لقد خطا مجلسنا الموقر خطوات عملية هامة في سبيل استكمال الكودات العربية الموحدة للبناء وأثرى ويثري الساحة العلمية بالمؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة ، ويؤكد التعاون العلمي العربي المثمر والمستمر حيث تم إعداد العديد من الدراسات العربية المشتركة وكان آخر هذه الدراسات الدراسة التي أعدتها جمهورية مصر العربية حول أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة وتم الطلب من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التعاون مع الأمانة الفنية للمجلس والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة وبالتنسيق مع جمهورية مصر العربية بإعداد دراسة تشمل الوضع الراهن في المنطقة العربية وأفضل التجارب العالمية في مجال إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة، بما في ذلك التشريعات القابلة للتطبيق.

ولعل من أبرز ثمار هذا التعاون العربي العلمي المشترك هو إنشاء المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية باستضافة كريمة من الجمهورية الجزائرية الشقيقة وبمشاركة الدول العربية المصدقة على النظام الأساسي للمركز ، وبهذه المناسبة أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للجمهورية الجزائرية الشقيقة على ما بذلته وتبذله من جهود عظيمة في سبيل إنجاح هذا المركز العربي وأتمنى لها التوفيق والسداد .

وأرسى مجلسنا الموقر قواعد وآليات التعاون الفعال والمثمر بين دول الوطن العربي حيث يتم تبادل الخبرات والتجارب حول المشاريع المنفذة للسكن منخفض التكاليف وتطوير العشوائيات كما تم تطوير هذا البند ليصبح " تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان بدلا من المشاريع المنفذة " .

وسمحت هذه الآلية لنا بالاطلاع على مختلف التجارب التي نفذتها الدول العربية في هذا المجال مما أدى إلى إقامة أوامر التعاون بين الدول العربية وتعظيم الاستفادة . تجسيدا لأهداف المجلس الأساسية في دعم العمل العربي المشترك ودعمه منه للمعماريين الشباب لحثهم على إحياء العناصر الجمالية والفنية والهندسية لهذا التراث وإعادة تجسيدها في منشآت عصرية تسير التقدم الحضاري وتواكب تطور الإنسان العربي واحتياجاته ، فقد تم تعديل لائحة جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لتتواءم مع مثيلاتها من الجوائز العالمية ولتكون أكثر ملاءمة لظروف المشروعات بالدول العربية ولتكون مشجعة أكثر على الإبداع والابتكار والبحث العلمي وتشجيع الشباب بحيث أنه ليس من الضروري أن تكون مشروعات منفذة فقط ولكن ومن الأهم أن تكون مشروعات جديدة بأفكار جديدة مبتكرة قابلة للتنفيذ في أي من الدول العربية ومناسبة للمرحلة الجديدة التي يمر بها الوطن العربي وبمواصفات عالمية من حيث ملاءمتها للبيئة وللطاقة وللتكلفة وغيرها من أهداف الجائزة مع التمسك بالطابع العربي الأصيل ، كما تم استحداث جائزة لأفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتبدأ الجائزة اعتباراً من عام 2016 بالإضافة إلى جائزتي المجلس للمشروع السكن والمهندس المعماري .

ويزكي مجلسكم الموقر التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول في مجال الإسكان والتعمير والتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة/شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب والاهتمام المتزايد بتفعيل التعاون العربي مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من خلال المكتب الإقليمي

للدول العربية بالقاهرة حيث أثمر هذا التعاون عن الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والتي تم إعدادها بمشاركة فعالة من الدول العربية والأمانة الفنية للمجلس والتي ستعرض علي مجلسكم الموقر لاعتمادها ، وأدعو إلى استمرار هذا التعاون بين الدول العربية والمكتب الإقليمي والأمانة الفنية للمجلس لانجاز التقرير العربي للموئل والذي سوف يعرض على مؤتمر الموئل الثالث 2016.

ومن أهم إنجازات التعاون العربي مع المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أيضا هو إنشاء المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية بقرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته (24) رقم 8/24 والتي عقدت في نيروبي خلال الفترة 15-19/4/2013 لثقة الدول العربية الشقيقة في مصر والترحيب باسـتضافة جمهورية مصر العربية للمنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية على هامش أعمال دورتنا هذه لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب عام 2015 وبهذه المناسبة فقد سررنا بالمشاركة الواسعة من الخبراء من الدول العربية الشقيقة التي نتطلع أن تثري الفكر الإسكاني وتنشر الخبرات ومفاهيم التنمية الحضرية المستدامة لهذا القطاع .

إن الدمار الذي تعرضت له بعض الدول العربية نتيجة للعمليات العسكرية والإرهاب والكوارث الطبيعية يفرض علينا أن نضع علي رأس أولوياتنا منهجيات التعمير وإعادة الأعمار وإصلاح البنية التحتية والإسكان والتي تعرضت للدمار بسبب هذه الظروف ، كما يفرض علينا أيضاً دراسة كيفية التعاون وتبادل الخبرات في هذا المجال الذي سيكون من أهم مجالات العمل في السنوات القادمة.

كما يؤكد مجلسكم الموقر استمرار دعم القضية الفلسطينية ومواجهته آثار الدمار الذي لحق بالأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء العدوان الإسرائيلي على فلسطين حيث يؤكد المجلس دوما على دعم حق فلسطين في التنمية العمرانية في كافة الأراضي الفلسطينية وخاصة في مدينة القدس والعمل على بناء ما تم تدميره من قبل الاحتلال الإسرائيلي ، كما يجب الانغفل ما لحق بالمباني والمنشآت من دمار جراء الصراعات الدائرة في العراق وسوريا وليبيا واليمن .

وأود في هذه المناسبة أن أؤكد على أهمية الحفاظ على الهوية العربية والثقافية والتاريخية للمدن العربية وخاصة مدينة القدس ومواجهة تهويدها والتصدي للمحاولات المستمرة من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي لنزع الهوية العربية الإسلامية التاريخية من

مدينة القدس والسيطرة عليها وتغيير معالمها بهدف تهويدها وإنهاء الوجود العربي فيها وقد انعكس ذلك الاهتمام في تخصيص جلسة خاصة من جلسات المنتدى لمناقشة التحديات الحالية والمستقبلية للتنمية الحضرية المستدامة في مدينة القدس .

## الأخوة الأعزاء أصحاب المعالي

اسمحوا لي في ختام كلمتي هذه أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم وساعد في انجاز بنود أعمال دورات مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب ومتابعة تنفيذها في كافة الدول العربية وأخص بالشكر الأمانة الفنية للمجلس على مجهوداتها المبذولة في سبيل متابعة تنفيذ قرارات المجلس ومكتبه التنفيذي ولجانه الفنية والمتخصصة .

وختاماً أسأل الله عز وجل أن يجعل اجتماعنا هذا اجتماعاً محموداً موفقاً وأسأله سبحانه وتعالى لنا جميعاً التوفيق والسداد ولأمتنا العربية الخير والنماء واستمرار البناء .  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مرفق رقم 4



الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان  
والتعمير العرب



الأمانة العامة  
الشؤون الاقتصادية  
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية  
والتنمية المستدامة

كلمة

معالي الدكتور/ نبيل العربي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في الجلسة الافتتاحية

للدورة (32)

لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

(فندق فيرمونت هليوبوليس: الثلاثاء 2015-12-22)



بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأستاذ الدكتور المهندس/ مصطفى كمال مدبولي وزير الإسكان  
والمرافق والمجتمعات العمرانية بجمهورية مصر العربية

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات الفضليات

السادة الأفاضل

أود في البداية أن أهنيء معالي الوزير الأستاذ الدكتور المهندس/  
مصطفى كمال مدبولي وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية  
بجمهورية مصر العربية على توليه رئاسة الدورة (32) لمجلس  
وزراء الإسكان والتعمير العرب وأنا على يقين أن معالي الوزير سيدير  
أعمال هذه الدورة بكل جدارة واقتدار، كما أتوجه لمعاليتكم ونيابة عن  
جميع المشاركين بالشكر والعرفان على استضافتكم الكريمة لإعمال هذه  
الدورة والمنتدى، وكل الشكر والتقدير لمعالي الوزير المهندس /سامي  
هلسة وزير الأشغال والإسكان بالمملكة الأردنية الهاشمية على رئاسته  
للدورة السابقة والمجهودات التي بذلها طيلة عام كامل لتنفيذ قرارات  
مجلسنا الموقر.

وكما تعلمون أصحاب المعالي والسعادة تنعقد دورتكم هذه في ظل  
ظروف عالمية وإقليمية بالغة التعقيد ومفعمة بالتحديات التي تواجهها  
شعوب منطقتنا العربية، تحديات فرضتها تعقيدات وتشابك السياسة

الدولية والإقليمية الأمر الذي جعل دولنا وشعوبنا تدفع فاتورة الإرهاب الذي أصبح ظاهرة عالمية تحتم على دول العالم جميعها التعامل معها بكل صرامة وقوة لمجابهتها وتجفيف منابعها، وهذا ما توليه جامعة الدول العربية وأعضائها أولوية قصوى في الوقت الراهن، كما أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتهاوي أسعار النفط كان لها نصيبها كذلك على اقتصاديات الدول العربية وعلى الأوضاع الاجتماعية مما يطلب منا جميعا دولا وحكومات وشعوبا التحلي باليقظة والصبر والثبات والتعامل مع هذه المعطيات بواقعية وعقلانية ووضع مقاربات شاملة تأخذ في الاعتبار واقع وحاضر ومستقبل شعوبنا.

ولذا فإن الحد من الفقر وتوفير العدالة الاجتماعية وتوفير السكن اللائق للمواطن العربي وإقامة بني تحتية قادرة على الصمود وتشجيع الابتكار وجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على المجابهة ومستدامة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره، وهي كلها قضايا أساسية وجوهرية أقرها المجتمع الدولي في أهداف التنمية المستدامة، لذا فإن قطاع الإسكان والتشييد والبناء والعمران وبوصفه القطاع الذي يحظى بأولوية في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، ولما لهذا القطاع الهام والحيوي من تأثيرات مباشرة على المواطنين، لذا فإنه يتوجب على مجلسكم الموقر وضع سياسات وخطط عمرانية مبتكرة لإعطاء ديناميكية جديدة للقطاع، ولعل مناقشتكم اليوم للإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة يعد حقيقة نقلة نوعية في عمل المجلس، كما توفر هذه الإستراتيجية آليات وبرامج وخطط من شأنها الارتقاء بهذا القطاع الحيوي والذي يعد الأساس لآية تنمية اقتصادية

واجتماعية، فكلما كان قطاع البناء والأشغال العمومية أخذ في التطور والتحسين كلما انعكس ذلك على الاقتصاد الكلي بالنمو والنماء.

السيدات الفضليات

السادة الأفاضل

يتضمن مشروع جدول أعمال هذه الدورة بنودا كثيرة ومهمة وكلها جديرة بالدراسة والتحليل بهدف الوصول إلي قرارات تعكس الطموحات وتتجاوب مع الاحتياجات الفعلية التي ينتظرها المواطن العربي من قطاع الإسكان والعمران، ولعل موضوع إعداد دراسة حول أسلوب إدارة وصيانة المجتمعات السكنية المشتركة سيتيح لوزارات الإسكان والتعمير العربية أرضية للتعامل مع هذا الموضوع الشائك من خلال هذه الدراسة التي تعتمد على تحليل الواقع واستشراف المستقبل والاستعانة بالتجارب الدولية في هذا الخصوص.

كما أن عقد المؤتمرات والمنتديات للإسكان والتنمية الحضرية كل عامين بالتناوب سيتيح للمجلس الأساليب العلمية الكاملة لتتوير ومساعدة متخذي القرار في اتخاذ القرار الصحيح المبني على أسس علمية وخبرات متراكمة.

وفي الختام أتوجه بالشكر والتقدير إلي وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بجمهورية مصر العربية وجميع موظفي الوزارة وكذلك لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على ما وفروه من تسهيلات ودعم لإتجاح هذه الدورة والشكر موصول إلي جميع أصحاب المعالي والسعادة على حرصهم للمشاركة في أعمال الدورة، متمنيا لها كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

# مرفق رقم 5

## كلمة جمهورية الصومال

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، قال تعالى ( وقل اعملوا فسيري الله عملكم )  
صدق الله العظيم

### سيداتي سادتي الحضور الكرام

انه لمن دواعي سروري أن اتوجه بالتهنئة الخالص إلى وزارة الإسكان والمرافق  
والمجتمعات العمرانية لجمهورية مصر العربية على ترأس بلادها لأعمال المنتدى  
العربي الأول وعلى حسن استضافتها مؤكدين بثقتنا تحسين إدارة الوزارة وحكمتها لتحقيق  
بذلك معا مما نصبو اليه من نجاح توفيق بإذن الله لأعمالنا  
أيها السادة الكرام

على مدى الأعوام الماضية كانت الصومال تعاني من أزمات الحروب الأهلية والتي نتجت  
على انهيار جميع البنية التحتية من القطاعات العامة والخاصة وهذا مما أدى إلى غياب  
دور الصومال عن ساحة العالم العربي، وفي الآونة الأخيرة أي ما بعد انتقال الحكومة  
المؤقت إلى حكومة رسمية بدأت الصومال تتراجع تدريجيا، وذلك لإعادة هيبته في العالم  
العربي .

ومن هنا أود أوجه نظرة عامة عن التحديات التي تواجه الصومال في مجال الإسكان

### التحدي الأول: مخاطر الكوارث

أيها السادة الكرام

في العديد من المدن الصومال تواجه سوء أمن طبيعي وأن المخاطر واسعة النطاق والتي  
نجمت عن الحروب الأهلية والكوارث البيئية والطبيعة ، وكما أنه الجدير بالذكر أن الصومال  
لها اتجاه زمن للكوارث مثل المواسم الجفاف والتي تأكل الخضر واليابس ، وفيضانات

نهري الشبيلي وجوبا والتي تؤثر بشكل متزايد على البنية التحتية في الأحياء والمناطق العشوائية في كل من المناطق الريفية والحضرية  
وانه لا بد من إيجاد مبدأ الوقاية ، وأن المصطفى صلى الله عليه وسلم يقول لنا( الوقاية خير من العلاج)

لذا ان مبدأ الوقاية مبدأ حتمي يبدأ من المساندة والتكثف بين جميع من يواجه مثل هذه التحديات وأنا كوزارة الأشغال العامة وإعادة التعمير لنا وجهة نظر تتعلق عن إنجاز من هذه المخاطر.

أولا : تبادل الخبرات بين الدول العربية وذلك في مجال ادارة المخاطرة والكوارث

ثانيا: الاستثمار بين الدول العربية وذلك لتحقيق التنمية المستدامة

### التحدي الثاني: الإسكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية

أيها السادة الكرام

ان بلدي وبلدكم الصومال يمر في المراحل نحو غد أفضل ، وذلك لنيل شرفه الذي غاب ما يقارب عن ربع قرن ، ان هذا الموضوع يناقش سياسات لتطوير وإعادة بناء المناطق التي دمرت أثناء الحروب الأهلية

سواء كانت القطاعات العامة والخاصة ، وان وزارة الأشغال العامة وإعادة التعمير لها إستراتيجيات ومقترحات جول بناء مدن جديدة ، وهذا يلعب دورا بارزا في إعادة الأمن والسلام في البلاد وكما يؤدي إلى إيجاد تنمية مستدامة يستظل جميع شعب الصومال ولا شك أن الصومال في عملية التنمية حول الإسكان وإعادة البناء مع إنجاز أعمال بناء المرافق الخدمائية ، ومع ذلك فإنها تواجه تحديات عن افتقار الكفاءة في الموارد البشرية والمالية .

لذا ومن هنا نوجه نظراتنا واقتراحاتنا حول مساندتنا من هذه التحديات

- إيجاد استثمار عربي حقيقي في داخل الصومال
- وقف عربية من أجل مساندة إعادة الأعمار الصومال الجديدة

### التحدي الثالث : التنمية المستدامة

أيها السادة الكرام

أن التنمية المستدامة من ضمن أولويات الوزارة من أجل استمرار والنهوض لكافة المرافق الخدمائية وبناء أمل الشعب الصومال الذي يعتمد عن تأهيل وصيانة جميع القطاعات العامة منها المؤسسات الحكومية ومراكز لرعاية ذوى الاحتياجات الخاصة والمستشفيات والشوارع وغيرها

ومن أجل وصول إلى التنمية المستدامة في الصومال لابد من إيجاد مشاركة عربية ملموسة متعلقة حول إيجاد خبراء في مجال التنمية المستدامة من الدول العربية من أجل مساندة الصومال.

وكما أود أن اطلب من السادة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب إضافة جمهورية الصومال وجعلها من ضمن الأولويات والبنود التي ستناقش في الجلسات القادمة وأخيرا وليس أخرا نود أن نشكر جميع من ساند شعبنا العربي، أقول لكم جميعا دتمتم في أمان الله ورعايته والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مهندس/ صالح شيخ عثمان

وزير الأشغال العامة وإعادة التعمير

## مرفق رقم 6



كلمة دولة فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي أ/د مصطفى كمال مدبولي وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بجمهورية  
مصر العربية

معالي الإخوة وزراء الإسكان والتعمير العرب

أحبيكم جميعا وأعبر لكم عن سعادتني بالمشاركة والحضور للمنتدى الوزاري العربي الأول  
للإسكان والتنمية الحضرية ومجلس وزراء الإسكان والتعمير وتمثيل دولة فلسطين.  
كما أنقل لكم تحيات القيادة الفلسطينية ممثلة بقيادة فخامة الرئيس/ محمود عباس أبو مازن  
ودولة رئيس الوزراء الأخ الدكتور/ رامي الحمد لله ، كما أشكر الشقيقة مصر على استضافة  
هذا المنتدى وعلى الضيافة الكريمة. فمصر هي الأمة والعروبة، كما نشكر جامعة الدول  
العربية والجهات المنظمة للمنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية  
وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

وأنا نجتمع اليوم في ظل التحديات التي تعيشها شعوبنا العربية نحو تضافر الجهود على  
الصعيد الاجتماعي والبيئي ونأمل إلى تطلعات شعبنا العربي والارتقاء بالخدمات والتكاتف  
من أجل تحسين هذا الواقع وتحقيق آمال شعوبنا العربية لتحسين سبل العيش بكرامة وتوفير  
مسكن كريم .

انه مازال هناك مناطق واسعة تعاني الفقر والحرمان وعدم توفر المسكن الأمن والملائم.

الحضور الكريم

ألفت انتباهكم بأن فلسطين تعيش تجربة إسكانية خاصة والتي نسجتها اله التدمير والقصف  
والحواجز الأسمنتية والجدار الفاصل بفعل وجود الاحتلال الإسرائيلي على أرضنا المحتلة  
والقوانين الجائرة على أبناء شعبنا الفلسطيني وأخص القدس-الضفة-قطاع غزة في ظل  
التوسع الاستيطاني اللا محدود فضلا عن ضيق مساحة الأراضي وتجديد الحصار المفروض  
على أرضنا.

نأمل أن يتوجه هذا المجلس بالقرارات العربية لوزراء الإسكان والتعمير العرب التي تساهم  
بواقع الارتقاء وبواقع التنمية المستدامة في بلادنا العربية .

وشكرا لكم جميعا

والسلام عليكم ورحمة الله وبركانه

# مرفق رقم 7

كلمة رئيس وفد جمهورية العراق

في الدورة الـ ( ٣٢ ) لاجتماع مجلس وزراء الاسكان و التعمير العرب

جمهورية مصر العربية – القاهرة ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٥

معالي وزير الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة

الاستاذ طارق الخيكاني

السادة أصحاب المعالي وزراء الإسكان و التعمير العرب

السادة اصحاب السعادة

السيدات والسادة الحضور

نشكر دعوتكم الكريمة لوزارتنا، وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، لحضور اجتماع مجلس وزراء الاسكان و التعمير العرب في دورته الثانية و الثلاثين ، و المنعقدة في القاهرة في جمهورية مصر العربية تزامنا مع المنتدى الوزاري العربي الاول للاسكان والتنمية الحضرية انطلاقا من شعار " العمران العربي – من تحديات الحاضر الى افاق المستقبل " ، اذ نتطلع في هذا الاجتماع الى تحقيق الكثير من الاهداف التي اسست لها دورات الاجتماعات السابقة ، و ما انبثق عنها من مشاريع وقرارات لا تكتفي بتحقيق الاهداف المخطط لها وحسب، بل تسعى جاهدة الى تنميتها وتطويرها لتكون نواة لاهداف ذات ابعاد اقليمية و دولية اوسع .

لقد دأب العراق، من خلال مشاركاته المنتظمة في المحافل العربية و الاقليمية و الدولية المعنية بقضايا الاسكان و التنمية الحضرية على طرح و تبني المبادرات و التي تتمخض عن سلسلة

من الاجراءات لإغناء اهداف التنمية المستدامة والتي تصب بدورها في الاجندة الحضرية الجديدة لمؤتمر الامم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية (الموئل الثالث) في ٢٠١٦.

### السيدات والسادة الحضور

على الرغم من صعوبة المرحلة التي يمر بها العراق ، و ما تخلفه من " مخاطر مستدامة" لا تزال اثارها قائمة بل و متوالدة ، فقد سعى بجد و ارادة صلبة ، لان ياخذ دوره الفاعل ، حضورا و مشاركة و مواكبة في مجال الاسكان و التنمية الحضرية محليا و عربيا و دوليا مما يتطلب:

١. تفعيل مقترح انشاء مكتب الدعم الفني لانشاء اللجان الوطنية للمستوطنات البشرية في الدول العربية و مقره في بغداد منذ عام (٢٠١٣) و لا سيما مع تبني المجلس الحاكم لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في اجتماعاته المنعقدة في نيسان عام ٢٠١٥ مشروع قرار العراق حول دور اللجان الوطنية للمستوطنات البشرية في متابعة تنفيذ الاجندة الحضرية العالمية الجديدة .

٢. ، تبني وثيقة الاستراتيجية العربية للاسكان والتنمية الحضرية لغاية عام ٢٠٣٠ مع تنفيذ خطة العمل بها .

٣. الاهتمام باعداد التقرير العربي الموحد لمؤتمر الموئل الثالث ٢٠١٦ مع الاشارة الى ان العراق كان من اول الدول على الصعيدين العربي والعالمي التي استكملت اعداد وتقديم تقريرها الوطني ضمن الاطار الزمني المحدد.

وفي الختام نود ان نقدم شكرنا لجمهورية مصر العربية لاستضافتها هذا الاجتماع وتمنياتنا  
للجميع بالنجاح...

طارق الخيكاتي  
وزير الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة  
بغداد / كانون الاول ٢٠١٥

**مرفق رقم 8**

## بإسم الله الرحمان الرحيم

معالي السيد رئيس المجلس،  
معالي السيد وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية  
لجمهورية مصر العربية  
معالي السادة الوزراء،  
معالي السيد الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية،  
سعادة السفراء و السادة رؤساء الوفود،  
حضرات السيّدات و السادة الحضور،

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن أشارككم اليوم أعمال الدورة الثانية والثلاثين لمجلسنا الموقر على أرض جمهورية مصر العربية، هذا البلد الشقيق ذائع الصيت بعراقته وتجذره وبكرم ضيافته وبسخاء بذله في خدمة المصالح العربية.

أود في طالع كلمتي هذه أن أتوجه بجزيل الشكر لجمهورية مصر العربية على استضافتها لأعمال دورة مجلسنا وأنوّه بالمجهود الذي بذلته من أجل تنظيم الدورة الأولى للمنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية الذي انطلقت فعالياته بالتوازي مع هذه الدورة، وهي اللبنة الأولى لفضاء تكاملي نأمل أن تواصل كل الدول العربية في تنظيمه دوريا حيث أنه يتيح لكل المسؤولين ومتخذي القرارات في القطاع العام المكلفون بالإسكان والتنمية الحضرية فرصة تبادل الآراء والخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة.

كما يسعدني أن أرفع إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وهياكله المتخصصة أسمى عبارات التقدير على ما بذلوه وما يبذلونه من جهود ترمي إلى تأمين أفضل

ظروف النجاح لأعمالنا. بغاية أن نتمكن من التداول والتحاور واتخاذ القرارات المناسبة على أحسن الوجوه الممكنة.

السيد رئيس المجلس،

حضرات السيدات و السادة الحضور،

لقد حقق مجلسنا مكاسب وإنجازات هامة في مجال العمل العربي المشترك، وهو ما يدعونا إلى مضاعفة الجهد، إيماناً بأن العمل التكاملي هو مسيرة متواصلة لا يعترىها الفتور أبداً، فتوفير المأوى اللائق والملائم لكل مواطن عربي وتحسين ظروفه المعيشية وسط تنمية شاملة ومستدامة هو شغلنا الشاغل وهو ديدنا جميعاً.

وفي هذا الإطار أشير إلى أن الجمهورية التونسية شرعت في إعداد "الإستراتيجية الجديدة للسكن" منذ شهر مارس من سنة 2014. وجاءت هذه الإستراتيجية في ظلّ أوضاع حرجة مرّت بها البلاد في ميدان السكن تمثلت خاصة في عدم تلبية الآليات المتوخّاة والبرامج السكنية المعتمدة لطموحات المجتمع وخاصة الفئات ذات الدخل المحدود، إضافة إلى عدم قدرة المنظومة السكنية على توفير منتج سكني اجتماعي يضمن توزيع متوازن لتدخلاتها في كافة أنحاء البلاد وعجزها على الضغط على كلفة المساكن التي ارتفعت بنسق سريع في السنوات الأخيرة.

وخلال شهر أكتوبر من سنة 2015 تمت المصادقة على التوجهات الكبرى لتنفيذ الإستراتيجية الجديدة للسكن، وتقوم الوزارة حالياً بالتنسيق مع كافة الأطراف المتدخلة في قطاع السكن ببلورة الآليات العملية الضرورية من أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية التي تتمحور أساساً حول:

- مراجعة المنظومة التشريعية المعتمدة في التعمير والسكن وخاصة منها مراجعة مجلة التعمير والتهيئة الترابية وذلك بهدف تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة للمدن والتجمّعات السكنية،



- مراجعة القوانين المنظمة لقطاع البعث العقاري وتفعيل الشراكة بين القطاعين الخاصّ والعامّ في مجال توفير السّكن ومنح مزيد من الامتيازات للسّكن الاجتماعي،
- مراجعة آليات تمويل السّكن وتطوير تدخلات الصناديق العموميّة.
- تدعيم توفير السّكن الاجتماعي وذلك في إطار مشاريع بناء مساكن وتهيئة مقاسم توجّه للفئات ضعيفة ومتوسّطة الدّخل يتمّ تنفيذها عن طريق البرنامج الخاصّ للسّكن.
- إصدار قانون جديد منظمّ لعملية التجديد الحضري والتدخّل في المدن العتيقة يعيد النظر في آليات وأدوات التدخّل بصلاحيّات مضبوطة وموارد ماليّة كافية.
- اعتماد سياسة مستقبلية استباقية وذلك بتدعيم عمليّات إنجاز التقسيمات الاجتماعيّة من قبل مختلف الهياكل العموميّة وقطاع البعث العقاري، بالإضافة إلى الارتقاء الحضري الذي لا يعتني بتجهيز وتهذيب الأحياء الشعبيّة القائمة فقط، بل يتعدّاه ليشمل رفع الإنتاجية في إطار مشاريع اقتصاديّة ترفع المستوى العام لهذه الأحياء ليشمل جميع النواحي الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

وفي الختام اسمحوا لي بأن أجدّد عبارات الشّكر لكم ، وأسأل الله أن يوفّقنا في أعمالنا وأن يجمعنا دوما على الخير والوفاق لما فيه عزّة ورفاهة شعوبنا، ومجدّدا أتقدّم بالشكر الجزيل إلى جمهورية مصر العربية على كلّ ما توفّره من ظروف طيبة لالتأم دوراتنا وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة وشكري كذلك إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمكتب التنفيذي للمجلس وهيكله المتخصّصة أعبّر لهم عن إكبارنا العظيم وتقديرنا العميق لما يقومون به من جهد يرمي كلّه إلى مزيد دعم العمل الإسكاني والعمراني العربي.

**وفّقنا الله لما فيه الخير لشعوبنا**

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**

## مرفق رقم 9



كلمة السيد محمد نبيل بن عبد الله،  
وزير السكنى وسياسة المدينة

في اجتماع مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب  
القاهرة في 22 دجنبر 2015



بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

معالي السيد وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية  
أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود  
معالي السيد نائب الأمين العام  
السيدات والسادة ممثلي الدول العربية  
السيدات والسادة الحضور

أسمحوا لي في البداية أن أعرب عن جزيل شكري لوزارة الإسكان والمرافق  
والمجمعات العمرانية في جمهورية مصر العربية ومن خلالها لهذا البلد  
الشقيق على استضافته لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته  
الثانية والثلاثين (32).

وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بالتنظيم المحكم لهذا الملتقى الهام وأشكر  
جمهورية مصر الشقيقة على ما بذلته من جهود ليتم استقبال المشاركين في  
أحسن الظروف وكذا على حسن الضيافة التي حظي بها الوفد المغربي  
وكافة الوفود المشاركة في أشغال المجلس.

كما أود أن أعرب عن شكرنا لمختلف الأجهزة العاملة داخل مجلسنا الموقر التي اضطلعت بدور هام في التحضير الجيد لأشغاله وتنسيق جهود الدول الأعضاء حتى يتسنى الخروج بمقررات فعالة وقابلة للتزليل على أرض الواقع.

إنها مناسبة طيبة ونحن نجتمع كوزراء ومسؤولين عن قطاعات حيوية ذات صلة مباشرة بالمواطن العربي، للتفكير في مستقبل شعوبنا العربية التي أضحت تتطلع، أكثر من أي وقت مضى، لغد أفضل : غد العيش الكريم وفي ظل الديمقراطية والنماء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مما يستدعي التفكير في آليات جديدة ومبتكرة لتمكين مواطنينا من مقومات العيش الجيد بما يعنيه من سكن لائق يحفظ الكرامة الإنسانية وبيئة نظيفة تتناغم وضرورات النمو الاقتصادي وتخطيط عمراني ذكي يكون الإنسان مبدأه وغايته.

إن التحديات التي تواجه هضمان تنمية حضرية وعمرانية مستدامة لمواطنينا، صارت من الصعوبة والتعقد بحيث تستلزم إرادة لا تلين وتعاوننا مشتركا وانفتاحا على أفضل الممارسات والنماذج في أفق تكامل عربي قادر على درء ومواجهة الإكراهات المتعددة التي أفرزها التمدن السريع والمنفلت

لمجالاتنا. وهو كما تعلمون، ظاهرة كونية لم تسلم منها الدول الأخرى لأنها ببساطة أشبه ما يكون بالصيرورة التاريخية التي لا محيد عنها. إلى جانب ذلك، فحواضرننا أيضا معوقات بيئية تستلزم، هي الأخرى، تجنيد الطاقات والخبرات لمواجهة التغيرات المناخية ولتحسين تدبير المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية فضلا عن الإشكالات المرتبطة بالتخطيط المستدام لمدننا وما يتصل به من مشاكل ذات طبيعة عقارية وتقنية. كما أن نظام الحكامة الحضرية مدعو هو الآخر إلى التفاعل مع تطلعات المواطنين وضرورة إشراكهم في صنع القرار المحلي.

كل هذه القضايا الملحة والمعقدة، حضرات السيدات والسادة، تقتضي من لدنا استراتيجيات واضحة المعالم وخططا وبرامج مدققة من حيث الأهداف وفاعلة من حيث النتائج. وهذا يدعونا إلى تكثيف الجهود من أجل توطيد التعاون وتبادل الخبرات والتجارب والاستفادة من النجاحات لأن دولنا التي تشكل العالم العربي، وإن كانت لكل منها خصوصياتها الثقافية المحلية، تكاد تتقاسم نفس الهموم لأنها تنهل من نفس المعين الحضاري والتاريخي وتستشرف نفس المستقبل.

إنحجم التحديات التي تواجه أقطارنا في المجالات السالفة الذكر لا تحجب حقيقة أن مجهودات كبرى بذلت وتبذل. وبالاطلاع على بعض التجارب

في دولنا العربية الشقيقة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة،  
يمكن القول بأن كثيرا منها يدعو إلى التنويه.

وبالنسبة للمغرب، أستطيع القول وبكل اعتزاز، أن بلدنا، ورغم حجم  
الانتظارات والصعوبات، خطى خطوات مهمة في أفق التنمية الشاملة  
بالنظر لما تحقق خلال العقدین الأخيرین، حيث تم التعامل مع قضايا  
المواطن بالأولوية والجدية اللازمین.

فعلاوة على التجارب التي أصبح المغرب فيها رائدا على المستوى الدولي  
كسياسته الوطنية في مجال محاربة السكن غير اللائق والتي على أساسها  
تحسنت ظروف السكن والعيش لأكثر من مليون وثلاثمائة ألف شخص،  
حيث حاز المغرب من خلال برنامج مدن دون صفيح على جائزة الأمم  
المتحدة للإسكان، فقد أصبح المغرب، والله الحمد، من البلدان التي طورت  
نموذجا خالصا في مجال السكن الاجتماعي المعد للفئات الفقيرة والمحدودة  
الدخل وبآليات وطنية بحتة من خلال منعشين - مطورين - عقارين  
مغاربة خواص وعموميين وبفضل انخراط نشيط وفعال للقطاع البنكي،  
ناهيكم عن مواكبة قوية للدولة من خلال إعفاءات جبائية سخية لصالح  
المستثمرين في هذا المجال وإحداث صناديق للضمان لفائدة الفئات الهشة  
وذاوات الدخل غير المستقر التي كانت تجد صعوبة في الاستفادة من التمويل  
البنكي.

هذا، إضافة إلى أن اعتماد قطاع الإسكان والتنمية الحضرية على عائدات ضريبية تشكل أساسا من رسم مفروض على الاسمنت، قد مكن من تمويل مشاريع إعادة إسكان قاطني أحياء الصفيح ومن المساهمة الفعالة في إطلاق مشاريع كبرى يتصف العديد منها بالطابع الهيكلي والشمولي في إطار مشروعات تعد ركيزة لسياسة المدينة التي تبناها المغرب في السنين الأخيرة.

وتقوم هذه السياسة التي قاربناها من منظور عملي إجرائي على التقليل من مظاهر العجز والهشاشة والتهميش والإقصاء الاجتماعي في المناطق الحضرية الحساسة التي تعرف ضغطا اجتماعيا وخصاصا من حيث ضعف التجهيزات ونقصا في الولوج إلى الخدمات العمومية.

وفي مجال الحكامة الحضرية، فقد سجل المغرب تقدما هاما، حيث دخل مرحلة تجريب نظام الجهوية المتقدمة من خلال منح صلاحيات واسعة للجهات كأقطاب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.



وبهذا فالمغرب مقبل، في إطار المشروع الديمقراطي والتنموي الذي يقوده صاحب الجلالة، على تقوية الديمقراطية المحلية من أجل تحسين المشاركة وتجويد الالتقاء القطاعية والنهوض بالخبرات المحلية والارتقاء بثقافة حقوق الإنسان من أجل ضمان إنصافه واندماجه كعنصر مركزي في مجال التنمية الحضرية.

### حضرات السيدات والسادة

إن التحولات الاجتماعية والسياسية التي تشهدها مجتمعاتنا العربية مع ما يعتمل داخلها من مظاهر سلبية، تفرض علينا كمديرين وأصحاب قرار، التحلي بأعلى درجات اليقظة والمصداقية بل واستباق الزمن قصد الوصول إلى مستوى من التدبير الاستشراقي لمستقبل مجالاتنا الترابية.

واسمحوا لي قبل أن أحتّم، أن أنوه بمبادرة تأسيس المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية في إطار التعامل البناء مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في أفق انعقاد قمة كيطو السنة المقبلة. ودعوني، بعد نجاح الدورة الأولى في ضيافة مصر الشقيقة، أعلن لكم عن رغبة المملكة المغربية في استضافة الدورة المقبلة لهذا المنتدى سنة 2017. وفي نفس الوقت، يسرني أن أوجه لكم، زملائي أصحاب المعالي الدعوة للمساهمة في الندوة التي ستنظمها المملكة المغربية في نهاية شهر ماي، بالتعاون مع

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بهدف مناقشة مضامين قمة  
كيطو وكذا السعي إلى تأسيس منتدى إفريقي مشابه للمنتدى الذي  
اختتمنا اليوم دورته الأولى على صعيد عربي.

وإذ نثمن المقررات التي تمخضت عن هذه الدورة، ندعو في ذات الآن إلى  
البدء في التفكير من الآن في توطيد التعاون بين الأشقاء العرب بالشكل  
العملي الذي ينتج مخططات ومشاريع مشتركة في مستوى ما تتطلع إليه  
شعوبنا.

**وقفنا الله لما فيه خير أمتنا العربية**

**والسلام عليكم ورحمة الله**

**مرفق رقم 10**



جمهورية مصر العربية  
وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية  
مكتب الوزير  
الرقم البريدي ١١٥٦٦

## برقية شكر وتقدير

فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي حفظه الله ورعاه ،،

تقدم نحن الوزراء ورؤساء الوفود المشاركون في الدورة (٣٢) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب والمتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية اللذين عقدا بالقاهرة-جمهورية مصر العربية خلال الفترة ٢٠-٢٢/١٢/٢٠١٥ بأسمى آيات التقدير والعرفان لفخامتكم على حسن الاستقبال وعلى توجيهاتكم القيمة للارتقاء بقطاع الإسكان والتشييد في الدول العربية والعناية الخاصة التي تحظى بها "الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠" متمنين لفخامتكم موفور الصحة والعافية وللشعب المصري المزيد من التقدم والازدهار تحت قيادتكم الحكيمة.

وفقكم الله وسدد خطاكم لما فيه خير للشعب المصري والأمة العربية ،،،

عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

عظيم تقديري واحترامي رئيس الدورة رقم (٣٢) للمجلس

أ.د.م/ مصطفى جمال كدبواي

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

جمهورية مصر العربية

# مرفق رقم 11



المدوبية الدائمة  
للجمهورية التونسية  
لدى جامعة الدول العربية

عدد 828  
ع.ت. عم.د

ع

أكد

تهدي المدوبية الدائمة للجمهورية التونسية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) وتبعا لمذكرتها عدد 3/620 بتاريخ 2015/3/4، بشأن متابعة تنفيذ القرار رقم 2 الصادر عن الدورة 31 لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، تتشرف بإعلامها بأن وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية أفادت برغبة تونس في استضافة مؤتمر الإسكان العربي لسنة 2020 وموضوعه "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها".

وتغتنم المدوبية الدائمة للجمهورية التونسية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتجدد للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإعراب عن فائق التقدير والاحترام.

القاهرة: 2015/9/21



الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

(إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

والتنمية المستدامة)

— القاهرة —

9710

21 SEP 2015

مرفق رقم 12



جامعة الدول العربية  
مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب



وزارة الإسكان  
Ministry of Housing  
المملكة العربية السعودية  
وزارة الإسكان

برعاية مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب  
جامعة الدول العربية

وزارة الإسكان بالمملكة العربية السعودية  
تدعوكم للمشاركة في

## مؤتمر الإسكان العربي الرابع

"تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع الإسكان"

الرياض 15-17 صفر 1438هـ  
الموافق 15-17 نوفمبر 2016م

الدعوة الثانية لتقديم ملخصات البحوث  
الثلاثاء 11 ربيع الأول 1437هـ الموافق 22 ديسمبر 2015م





## المقدمة:

تنفيذاً لقرارات مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في عقد مؤتمر دوري عربي للإسكان، يعقد في المملكة العربية السعودية المؤتمر الرابع للإسكان بعنوان «تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع الإسكان» وذلك عام ٢٠١٦م، كما يعقد على هامش المؤتمر معرض هندسي للمشاريع الإسكانية المميزة والمواد والتقنيات المبتكرة في مجال التشييد.

## أهداف المؤتمر:

١. تحديد ومناقشة المعوقات التي تحد من تطبيق خطط الإسكان .
٢. تحديد ماهية المعوقات التي تنتج من ازدواجية الجهات المقدمة للسكن ( العام - الخاص - التعاوني).
٣. تحديد دور وزارات وهيئات الإسكان في تنظيم السكن التعاوني والعام.
٤. وضع خارطة طريق لدور القطاع الخاص في حل قضايا الإسكان.

## محاور المؤتمر:

### المحور الأول :

دور أصحاب القرار وكافة الأطراف المعنية في تحقيق الرؤى الوطنية في مجال الإسكان.

### المحور الثاني :

أبعاد تبني الشراكة كخيار استراتيجي في مشاريع الإسكان.

### المحور الثالث :

القطاع الخاص وتطوير الأراضي.

### المحور الرابع :

- أطر الشراكة بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص لتفعيل خطط الإسكان، وناقش:
- تطوير السكن المستدام
- دور القطاع الخاص في الاسهام في تأمين السكن الميسر وآليات تحفيزه على المشاركة.
- توفير البيئة المناسبة لمساهمة القطاع الخاص في التمويل الاسكاني.

### المحور الخامس :

المحاور المختلفة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ( تخطيط - تنفيذ - تمويل - تسويق).



## مكان انعقاد المؤتمر:

المملكة العربية السعودية - الرياض

## لغة المؤتمر:

اللغة الرسمية هي اللغة العربية ويمكن تقديم الأبحاث باللغة الإنجليزية لغير الناطقين بالعربية على أن يقدم في مطلع البحث ملخص باللغة العربية.

## مواعيد تلقي وقبول الأبحاث:

يوم الثلاثاء ٦ جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ الموافق ١٥ مارس ٢٠١٦م	آخر موعد لاستلام ملخصات أوراق العمل
يوم الأحد ١٠ رجب ١٤٣٧هـ الموافق ١٧ أبريل ٢٠١٦م	التبليغ بالقبول المبدئي لأوراق العمل
يوم الاثنين ١٥ رمضان ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠ يونيو ٢٠١٦م	آخر موعد لاستلام المسودة المبدئية لأوراق العمل
يوم الخميس ١٤ ذوالحجة ١٤٣٧هـ الموافق ١٥ سبتمبر ٢٠١٦م	آخر موعد لاستلام أوراق العمل بالصورة النهائية

وتقدم ملخصات البحوث في صفحة واحدة (٢٥٠-٤٠٠ كلمة) على ورق (A4)  
بالخط (Simplified Arabic) مقاس (١٤).



## مؤتمر الإسكان العربي الرابع

"تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع الإسكان"



### الجهات المنظمة للمؤتمر:

١. وزارة الإسكان - المملكة العربية السعودية
٢. جامعة الدول العربية - مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

### المدعوون لحضور المؤتمر وتقديم الأبحاث والمحاضرات:

١. الجهات الحكومية ذات العلاقة بالإسكان والتطوير الحضري.
٢. الخبراء في مجال الإسكان والتنمية الحضرية.
٣. هيئات الاستثمار والتطوير العقاري
٤. هيئات ومؤسسات التمويل الاسكاني
٥. المكاتب الهندسية وشركات المقاولات وشركات التطوير العقاري.
٦. المستثمرون بالقطاع الإسكاني.
٧. كليات الهندسة والتخطيط العمراني.

### المعرض المصاحب للمؤتمر:

يصاحب المؤتمر معرض تشارك فيه الوزارات والهيئات والشركات والمؤسسات التي تعمل في مجال الإسكان والبناء والتطوير العقاري.

### المراسلات:

E-mail: AHC4@housing.gov.sa

ص.ب: ٦٢٢٢٢ الرياض: ١١٥٢٧

فاكس: ٠٠٩٦٦١١٤٠٧٠٠٢٠



مرفق رقم 13

Embassy Of The Kingdom  
Of Morocco  
The permanent mission to the  
League of Arab States  
Cairo



سجلية المملكة المغربية  
المندوبية الدائمة لدى جامعة الدول العربية  
القاهرة

٤

الرقم: 1907

2015/07/05

1437

### عاجل وفوري

تهدي المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي / إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة)، وتبعا لمذكرة الأمانة العامة رقم 3/616 بتاريخ 04 مارس 2015، بشأن الاحتفال بيوم الإسكان العربي لسنة 2015، نتشرف بإخبارها أن وزارة السكنى وسياسة المدينة بالمملكة المغربية تعتزم تنظيم الفعاليات التالية:

1. يوم تواصلى يحضره المتدخلون والمهتمون بقطاع السكنى وسياسة المدينة، بهدف إبراز منجزات واستراتيجيات هذا القطاع في مجال السكن.
2. برنامجين للتكوين في مجالي "سياسة المدينة" و"استغلال نظم الإعلام الجغرافي في سياسة المدينة"، يوظفهما أستاذان من المعهد الوطني للتهيئة والتعمير.
3. يوم دراسي حول إشكالية السكن، بالإضافة إلى تنظيم معرض للمشاريع المنجزة أو التي في طور الانجاز أو تلك المبرمجة في المستقبل.

تغتنم المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي / إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) عن فائق عبارات التقدير والاحتفاء.



الأمانة العامة لجامعة الدول العربية  
- القطاع الاقتصادي -  
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية  
والتنمية المستدامة

07135

**مرفق رقم 14**



العدد : ٢٢١٦٥  
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٠ / ١٢

الدائرة : الفنية  
القسم : الدراسات

الى / وزارة الخارجية / الدائرة العربية

م/ الاحتفال بيوم الاسكان العربي

تحية طيبة ...

اشارة الى كتابكم المرقم بالعدد ٢٢٥٥/٢١/٢/١٤ والمؤرخ في ٢٠١٥/٥/٥ ومرفقه مذكرة الامانة العامة لجامعة الدول العربية /القطاع الاقتصادي- ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة المرقمة بالعدد ٦١٦/٣ والمؤرخة في ٢٠١٥/٣/٤ بشأن الطلب الى الدول العربية موافاة الامانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بما سيتم تنظيمه لهذا العام من احتفاليات بمناسبة يوم الإسكان العربي الذي يقام سنويا في اول يوم اثنين من شهر تشرين الاول .  
ندرج أدناه نبذة مختصرة عن اجراءات وزارتنا المتخذة بهذا الصدد :-

اقامت وزارتنا برعاية السيد وزير الاعمار والاسكان والبلديات العامة الاستاذ طارق الخيكاني واللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق اسوة بدول العالم في يوم ١٠/٥ / ٢٠١٥ احتفالاً لهذا العام بيوم المونل العالمي تحت شعار (فضاءات عامة للجميع) ويوم الاسكان العربي والعراقي تحت شعار (السكن المناسب من اساس التنمية المستدامة).

وجرى خلال الاحتفال الذي اقيم في دائرة الاسكان احدى تشكيلات الوزارة لقاء كلمة السيد الوزير التي تضمنت التأكيد على حرص العراق على مشاركة برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (المونل) في القضايا ذات الصلة بالاسكان والتنمية الحضرية المستدامة بهدف تبادل الخبرات والمعارف وتشجيع التعاون المثمر بين الدول لتوفير الاولويات وسد الاحتياجات ذات الصلة بهذا القطاع واثره في رفاه وازدهار المستوطنات البشرية .

كما القيت كلمة السيد د. خوان كلوز/ نائب الامين العام للامم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية التي تضمنت التأكيد على صدارة القادة الحضرية المستدامة في الاجندة العالمية واهمية رفع الرغبات بالتمديدات التي نتاج لمعالجتها لتحسين المستوطنات البشرية حول العالم.

تتمتع دائرة الاسكان العراقية مرادياً استمرارية خالته مع اروعها من اروع التعاون المشترك بين وزارة الاعمار

٢٢١٦٥  
١٠ / ١٢ / ٢٠١٥  
م/ الاحتفال بيوم الاسكان العربي





العدد :  
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٠ / ٢٦

الدائرة : الفنية  
القسم : الدراسات

والاسكان والبلديات العامة وبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق في قطاع الاسكان والتنمية الحضرية والانجازات المتعلقة منذ عام ٢٠٠٤ وحتى الان من اجل توفير المأوى للجميع وللمستقبل حضري افضل والتي كان من ابرزها صياغة سياسة الاسكان الوطنية في العراق ٢٠١٠ وتأسيس قسم التدريب والمعرفة في وزارة الاعمار والاسكان في سنة ٢٠٠٨ وخارطة الطريق للبرنامج الوطني لتسوية واعادة تأهيل المناطق العشوائية ٢٠١٥ .  
يرجى التفضل بالاطلاع وابلاغ الامانة العامة لجامعة الدول العربية /القطاع الاقتصادي- ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة بذلك ..... مع التقدير

#### المرافقات

- كلمة السيد الوزير
- كلمة السيد دخوان كلوز /المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية
- قرص (cd) لعرض دائرة الاسكان

المهندس  
إستبرق ابراهيم الشوك  
وكيل الوزارة  
٢٠١٥/١٠/٢٦

#### نسخة الى

- مكتب السيد الوزير/ يرجى التفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- مكتب السادة الوكلاء / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- مع نسخة من المرافقات / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- cairep@mofaml.gov.iq
- Envsusdev.dept@las.int
- waleedlarabi@hotmail.com
- دائرة الاسكان /مكتب المدير العام / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- الدائرة الفنية /مكتب المدير العام / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- الدائرة الفنية /مكتب مدير البرامج العام / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- الدائرة الفنية / قسم الدراسات ..... مع التقدير

مزينب جسة ١٥/١٠

كلمة معالي وزير الاعمار و الاسكان

بمناسبة يوم الاسكان العربي و العراقي

السيدات و السادة الحضور

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

يسعدني في هذا اليوم ، الاثنين الاول من شهر تشرين الاول / اكتوبر ، دعوتكم للاحتفال بيوم الاسكان العربي و العراقي ، والذي يحمل شعار " السكن المناسب من اساس التنمية المستدامة " .

في مثل هذا اليوم من كل عام ، دأبت وزارة الاعمار و الاسكان على مشاركة برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في القضايا ذات الصلة بالاسكان و التنمية الحضرية المستدامة ، بهدف تبادل المعارف و الخبرات ، و تشجيع التعاون بين البلدان لتوفير الاولويات و سد الاحتياجات ذات الصلة بالاسكان ، و باتجاه التنمية المستدامة .

ان وزارة الاعمار و الاسكان ، و في هذا الظرف العصيب الذي يمر به البلد ، تجد نفسها امام تحديات كبيرة و مخاطر جمة تحيط بما تم انجازه في مجال الاسكان و البنية التحتية الفنية و الاجتماعية ، و تعرض الى معاول الهدم و التدمير ، فضلا عن المخاطر التي تحيط بمستقبل التخطيط للاسكان و التنمية المستدامة .

املنا كبير في ان تتمكن الوزارة ، بجهود العاملين فيها بمختلف تشكيلاتها ، وتخصصاتها و خبراتها ، جنبا الى جنب الوزارات الاخرى ذات الصلة بقطاع الاسكان ، من تجاوز هذه المخاطر ، و ان يتعاون الجميع في تنفيذ الخطط و البرامج التي اقرتها خطة التنمية الوطنية ، و سياسة الاسكان الوطنية .

و الله ولي التوفيق .

## السيدات والسادة الحضور:

يسعدني دعوتكم لاحتفالية اكتوبر الحضري لسنة ٢٠١٥ ، فمنذ ٢٠١٤ وبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية حدد شهر اكتوبر للمناسبات الحضرية بدءا مع الاحتفال بيوم المونل العالمي في يوم الاثنين الاول منه لينتهي مع يوم المدن العالمي في ٣١ اكتوبر وعلى مدى الشهر نتناول مدى واسع من القضايا الحضرية مع شركائنا ونشارك المعارف والخبرات لجعل المدن بحالة افضل . ان اكتوبر الحضري هو منبر شامل يتيح للشركاء فرصة اللقاء والنقاش في القضايا الحضرية والمساهمة في الحملة العالمية لتنفيذ اجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥ ومؤتمر الامم المتحدة للاسكان والتنمية الحضرية ( المونل الثالث).

اكتوبر الحضري لهذه السنة سيتضمن مناسبتين رئيسيتين ينظمها برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية : يوم المونل العالمي ويوم المدن العالمي فضلا عن قيام مجموعة من المدن على المستويين الوطني والاقليمي بتنظيم فعاليات بالتعاون مع شركاؤنا حول العالم.

هذه السنة فان يوم المونل العالمي الذي نحتفل به اليوم في الخامس من اكتوبر تحت شعار ( فضاءات عامة للجميع) الذي تم اختياره ليوضح اهمية هذه الفضاءات والشوارع في المناطق الحضرية في المدن والبلدات.

اما يوم المدن العالمي فسيتم الاحتفال به في ٣١ اكتوبر بهدف جذب اهتمام المجتمع الدولي لظاهرة التحضر كقضية مركزية في التنمية ولتشجيع التعاون بين الدول لتوفير الاولويات وسد الاحتياجات الحضرية والمضي قدما باتجاه التنمية المستدامة.

نحن سعداء باعلامكم بان الاحتفال بيوم المدن العالمي لهذه السنة سيكون في ميلان في ايطاليا تحت شعار ( مصممة للعيش معا ) ونظمت في اطار عمل معرض اكسيو ٢٠١٥ والذي امتد للفترة من الاول من ايار ولنهاية ٣١ اكتوبر اذ سيكون يوم المدن العالمي اخر ايام المعرض.

من خلال شراكتكم ودعمكم في رفع الوعي بهذه المناسبات التي يتم الاحتفال بها سنويا سيتم ضمان استمرار النقاش حول التحضر المستدام ومن خلال دعمكم في السنة الماضية فقد سجل اكتوبر الحضري الاول اكثر من ١٢٠ فعالية تم تنظيمها بواسطة الشركاء حول العالم خلال الشهر.

ان اكتوبر الحضري في ٢٠١٥ له دلالة مهمة بالنسبة لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية وشركاؤه اذ انه الشهر الذي اعقب تبني اهداف التنمية المستدامة مع الاهتمام الخاص باجندة المونل وهدفها ١١ بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على الصمود ومستدامة كما انه يحدد بقاء سنة واحدة فقط لمؤتمر المونل الثالث الذي سيعقد في مدينة كيتو في الاكوادور في اكتوبر ٢٠١٦.

يسعدنا ان ندعوكم للانضمام لنا ليكون اكتوبر الحضري شهرا تكون فيه قضايا التنمية الحضرية المستدامة في صدارة الاجندة العالمية عبر تنظيم الفعاليات والانشطة في مدنكم ورفع الوعي بالتحديات التي نحتاج لمعالجتها لتحسين المستوطنات البشرية حول العالم.

نحن نشجعكم لزيارة موقعنا الالكتروني [www.unhabitat.org](http://www.unhabitat.org) حيث تم تحديد صفحة لحدثنا الرئيسي وللمزيد من المعلومات والافكار لكيفية انخراط شبكتكم الالكترونية في هذا الشهر الخاص الاحتفالي. كما نشجعكم للمشاركة في منافسات تصميم اكتوبر الحضري واقامة أنشطة (ليالي حضرية) في الفضاءات العامة القريبة منكم فضلا عن مشاركتكم في نشر دليل اكتوبر الحضري المرفق في موقعكم الالكتروني ومتابعة يوم المونل العالمي في قنوات التواصل الاجتماعي عبر [hashtag#habitatday](https://www.instagram.com/hashtag#habitatday) و يوم المدن العالمي عبر [hashtag#citiesday](https://www.instagram.com/hashtag#citiesday) كما تم تخصيص عنوان الكتروني لنتمكن من الاستجابة السريعة لاستفساراتكم. ليوم المونل العالمي يرجى الاتصال على [whd@unhabitat.org](mailto:whd@unhabitat.org) وليوم المدن العالمي [wcd@unhabitat.org](mailto:wcd@unhabitat.org)

نحن نتطلع لاحتفالكم باكتوبر الحضري معنا

المخلص

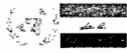
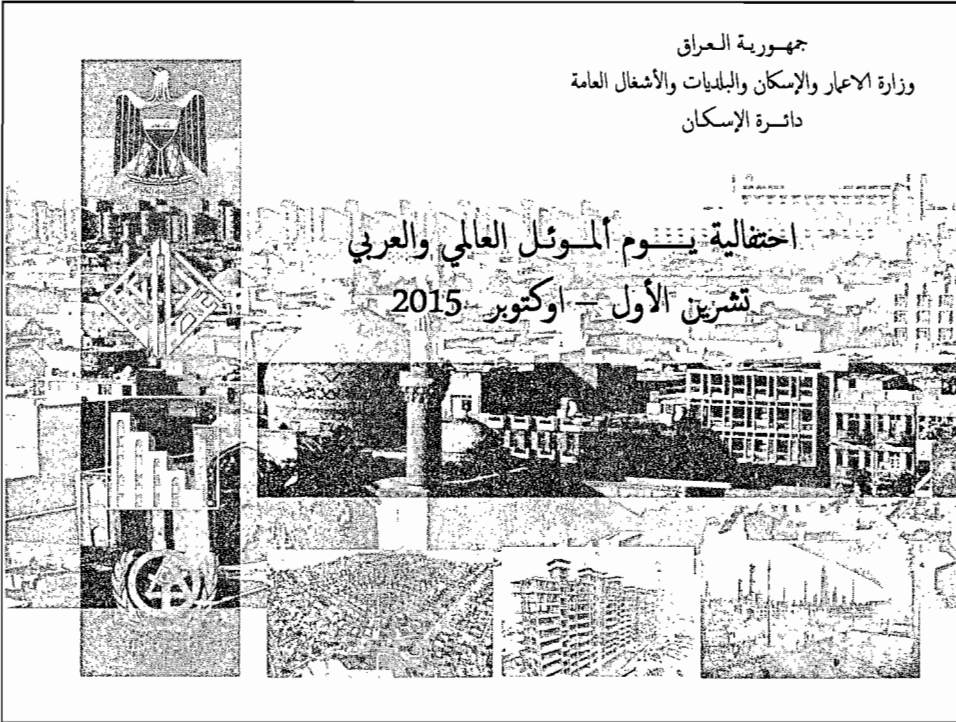
د.خوان كلوز

نائب الامين العام للامم المتحدة

المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية

جمهورية العراق  
وزارة الاعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة  
دائرة الإسكان

## احتفالية: يوم الموئل العالمي والعربي تشرين الأول - أكتوبر 2015



### مقدمة

وقد اصدرت وزارة الإعمار والإسكان بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) في تشرين الأول 2010 (السياسة الوطنية للإسكان في العراق) و قد اعتمدت السياسة الوطنية للإسكان من قبل مجلس الوزراء في تشرين الثاني من نفس العام .

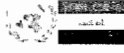
يشكل قطاع الإسكان أهمية سياسية واقتصادية واجتماعية وهو من القطاعات التي تركز عليها سياسات الدول لما توفره من استقرار اجتماعي وسياسي ولقد اولت الجهات التشريعية والتنفيذية في العراق هذا القطاع اهتماماً كبيراً حيث تضمن الدستور العراقي الإشارة وبشكل واضح الى حق السكن اللائق لكل مواطن في المادتين (25) و (30) .

## نبذة عن دائرة الإسكان

تأسست دائرة الإسكان بموجب القرار (39) لسنة 2001 لكي تكون مسؤولة عن قطاع السكن في العراق.

### مهام الدائرة :-

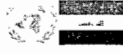
- 1- اقتراح الخطط السنوية والمرحلية والبعيدة المدى اللازمة للإسكان بالتنسيق مع الجهات المعنية .
- 2- تقديم الاستشارات في مجال الدراسات الاسكانية لدوائر الدولة والقطاعات الاشتراكي والمختلط والتعاوني والخاص ، بما يضمن تنفيذ مشاريع الإسكان.
- 3- تنفيذ مشاريع الإسكان العامة الواردة ضمن الخطط السنوية للإسكان من خلال الشركات العامة للوزارة وشركات القطاعات الاشتراكي والمختلط والخاص .
- 4- المراقبة الفنية لمشاريع الإسكان بهدف ضمان تنفيذ البرامج ومشاريعها بالمستوى النوعي المطلوب وفق اسس تحددها الدائرة وتخضع لمصادقة وزير الإسكان والتعمير .
- 5- تحديد تقنيات البناء الملائمة في تنفيذ الخطط السنوية المتعلقة بمشاريع الإسكان .
- 6- تصديق تصاميم الوحدات السكنية وشبكات الخدمات لمواقع مشاريع الإسكان المقدمة من المستثمرين لدوائر الدولة والقطاعات الاشتراكي والمختلط والتعاوني والخاص .
- 7- الاسهام في اقتراح التشريعات الخاصة بالسكن .
- 8- يلتزم المستثمر في مشاريع الإسكان في دوائر الدولة والقطاعات الاشتراكي والمختلط والتعاوني والخاص باستحصال موافقة الدائرة على التصاميم للوحدات السكنية وشبكات الخدمات لمواقع مشاريع الإسكان .



## آلية وفاق التعاون مع منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية

تعود بدايات العمل على النهوض بقطاع الإسكان و تطويره إلى مجموعة دراسات و التشاورات التي تبلورت إلى ما ورد في إعلان عمان في 30 أيلول-سبتمبر 2004، وصولاً إلى توصيات ورشة عمل تحليل قطاع الإسكان و اتجاهات التنمية المنعقد في عمان في 6 كانون الأول-ديسمبر 2006، و ما تخلل تلك الفترة من ورش عمل و دراسات أعطت توصياتها و نتائجها، و التي ساعدت جميعاً على بلورة الأهداف الرئيسية المقترحة لاحقاً لسياسة الإسكان .

لقد سعت وزارة الأعمار و الإسكان إلى التعاون مع مختلف المنظمات الدولية المعنية بقطاع الإسكان مثل منظمة المستوطنات البشرية ( الهابيتات) و ( الاسكوا ) و البنك الدولي لغرض رسم استراتيجيات و سياسات الإسكان و تطوير قطاع الإسكان و المساهمة في رسم الاستراتيجيات من خلال مشاريع مشتركة أهمها:



:

- برنامج مشروع تطوير القدرات لمنتسبي الوزارة والوزارات المعنية وبعنبر من المشاريع المبكرة التي باشرت بها الوزارة ذلك إيماناً منها بأهميته و دوره في تطوير قطاع الإسكان .
- إعداد دراسة سوق السكن في العراق
- إعداد استراتيجيات إسكان محلية لثلاث مدن مختارة ( اربيل، الحلة , النجف الاشراف).
- إنشاء مركز التدريب والمعرفة لقطاع الإسكان .
- إنشاء مرصد للإسكان مرتبط بمركز التدريب والمعرفة وضع وتصميم برنامج عمل مرصد الإسكان .
- وضع سياسات الإسكان و التطوير المؤسسي.

5



مشروع بناء القدرات  
لقطاع الإسكان (2)

مشروع بناء القدرات  
لقطاع الإسكان (1)

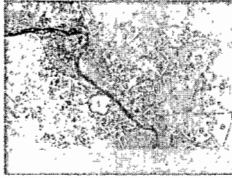
مشروع بناء القدرات  
للقطاع الحضري



وضع خطة عمل  
لبرنامج إسكان متنوع  
إعداد استراتيجيه  
إسكان محليه لثلاث  
مدن عراقية ونشر  
التجربه للمدن العراقية  
الأخرى بهدف تفعيل  
اللامركزية

إعداد دراسة سوق  
السكن لبعض المدن  
العراقية لكي نحدد  
المعوقات التي تواجه  
تنشيط بناء المساكن  
وتفعيل الأستثمار في  
مجال السكن

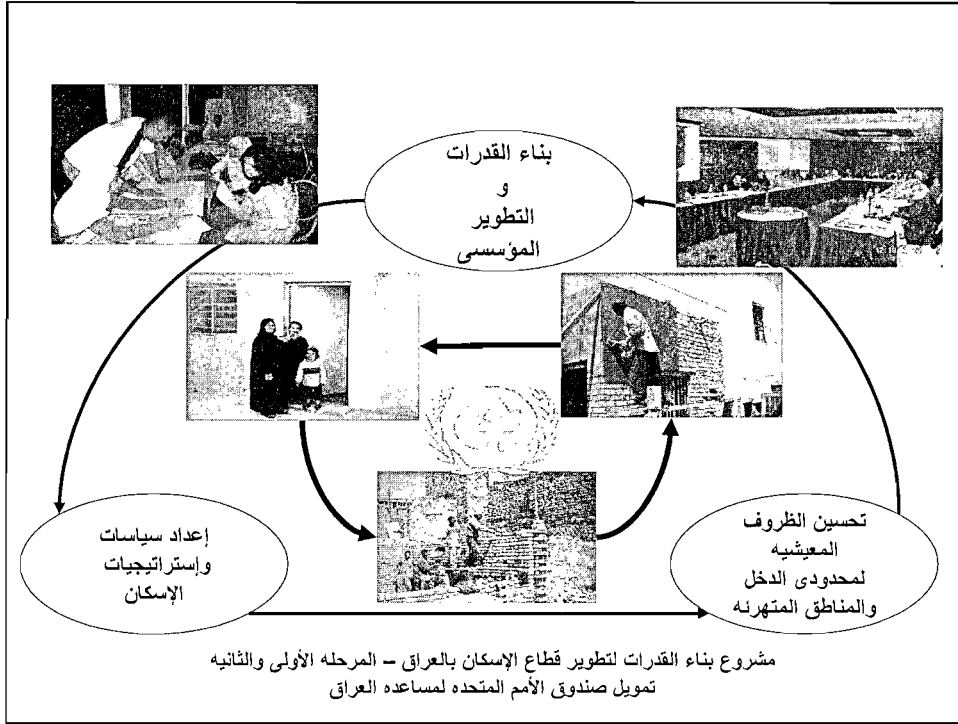
إعداد دراسة واقع حال  
المدن العراقية  
تنفيذ مسح عمراني  
سريع لبعض المدن  
من الشمال، الوسط  
والجنوب



البدء بإعداد سياسه  
وطنية للإسكان تدعم  
اللامركزية مع دور  
مركزي رئيسي

إعداد دراسة عن  
المناطق المتهرنه  
وخطة عمل لإعداد  
أستراتيجيه لتطوير  
المناطق العشوائية  
ومشروعات تجريبية

يهدف التعرف على  
مشاكل الإسكان بالمدن  
العراقية لكي ندعم  
تحديد أهداف السياسه  
بالمعلومات



المشروعات التجريبية : تساعد على تنمية  
الخبرات المحليه وتقييم السياسات  
House Rehabilitation  
تطوير و تأهيل المساكن

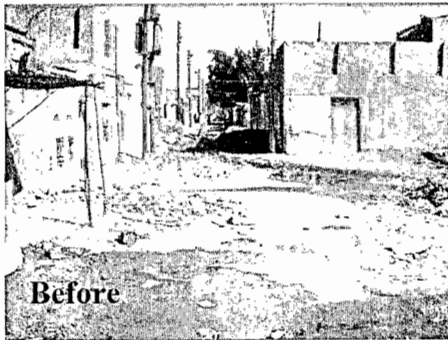
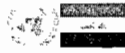
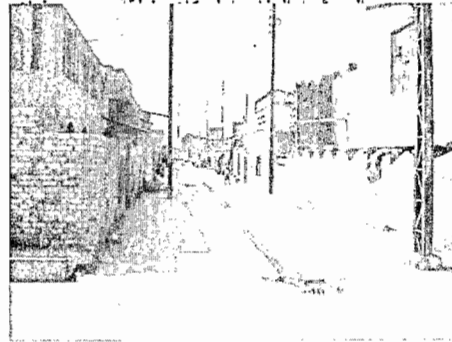
Improved housing through housing  
rehabilitation programme





Iraq Ministry of Construction and Housing, municipality & community cooperated with UN-HABITAT to finance and implement a pilot project to improve the living conditions for Ramadan area in Diwaneya.

تعاونت وزارة الإعمار والإسكان، البلدية والمجتمع مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من أجل تنفيذ مشروع نموذجي قام على التعاون والمشاركة بالتمويل والتنفيذ من قبل الوزارة لتهيئة الظروف



**Before**



**After**

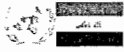
- Due to upgrading and environmental campaigns and training, streets became more clean, houses livable and environment safer.

نتيجة حملات التوعية والتطوير أصبحت الشوارع أكثر نظافة، المساكن تصلح للسكنى و البيئة أكثر أماناً



## مخرجات استراتيجيات عمل الوزارة - دائرة الاسكان مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية الـ UN-habitat

مخرجات العمل	الاستراتيجية
اعداد واطلاق وثيقة سياسة الاسكان الوطنية (2010-2016)	1. دراسة السوق 2. استراتيجيات الاسكان في (الحلة / النجف الاشرف / أربيل)
1. تشكيل مجلس وطني للاسكان 2. استحداث شعبة متابعة تنفيذ سياسة الاسكان 3. اعداد واصدار كراس (Norms and Standards)	3. وثيقة سياسة الاسكان الوطنية
مشروع تحديث معايير الاسكان الحضري والريفي في العراق	1. كراس (Norms and Standards)



## واقع السكن في العراق كما تضمنته السياسة الوطنية للاسكان

تظهر التقديرات الحالية ان الحاجة السكنية حوالي 2 مليون وحدة سكنية في المناطق الحضرية بحلول عام 2016. نسبة النمو المعتمدة للسكان بحدود 3% اي بزيادة سنوية تقدر ب 900 الف - 1 مليون نسمة اي ان عدد الوحدات المطلوب انشاؤها سنوياً بحدود 150 الف وحدة سكنية.

اهم المحاور التي تضمنتها السياسة الوطنية للاسكان والسياسات المقترحة لتنفيذها:  
1. ادارة الاراضي

- توسيع شبكات البنى التحتية في الاراضي المقروزة والشاغرة حالياً .
- بيع الاراضي بالجملة لحشد رؤوس الاموال .
- جرد الاراضي المخدومة والقريبة من الخدمات وتطويرها .
- ادامة برنامج وطني الكتروني لتسجيل الاراضي .
- تحديد ضريبة الاملاك .
- توفير وتنويع مدى واسع من الاراضي وبمساحات مختلفة .

2. انتاج الوحدات السكنية

- اعادة هيكلة مقاولي البناء من القطاع العام وتوجيههم نحو انتاج مساكن لذوي الدخل المحدود.
- استخدام الشراكات بين القطاع العام والخاص .
- تطوير نماذج تصاميم بديلة.



### 3. تمويل الإسكان

- إيجاد مصادر متنوعة من التمويل الإسكاني و تحويل المصارف الإسكانية الحكومية الى مؤسسات تمويل ثانوية .
- دعم الاسر ذات الدخل المنخفض .
- اعداد مسودة قانون شامل لتمويل الإسكان .

### 4. البنية التحتية للإسكان

- تحسين وتطوير الخدمات الحالية من خلال ادارة أفضل .
- تشجيع القطاع الخاص في تطوير وإدارة البنى التحتية .

### 5. ادارة وصيانة المساكن

- تحسين مستوى الحد الأدنى من المعايير .
- مراجعة الأطار التنظيمي لإدارة وصيانة المساكن متعددة الاسر.
- المحافظة على المناطق الحضرية التاريخية.

### 6. الإسكان ومواد البناء

- تيسير التمويل لمنتجي المواد الإنشائية .
- تشجيع المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص .
- تشجيع المواد الإنشائية المنتجة محلياً .
- تحسين مراقبة الجودة .

### 7. السكن العشوائي

- تقييم الظاهرة واختيار تدخل مناسب لكل حالة على حدة .
- إعادة التوطين بصورة عادلة .



## دور دائرة الإسكان في تنفيذ السياسة الوطنية للإسكان

تسعى دائرة الإسكان ومنذ تأسيسها الى تنفيذ خطط الحكومة في تغطية وسد الحاجة السكنية للمواطنين ومن جميع الفئات وذلك من خلال المشاريع الإسكانية والخطط المستقبلية والدراسات التطويرية لمعالجة الواقع السكني والحاجة المتزايدة على الوحدات السكنية نتيجة التطور الاقتصادي والنمو السكاني ويمكن تلخيص مساهمة الدائرة في تنفيذ السياسة الوطنية للإسكان في المحاور ادناه :

#### المحور الاول :

- الانتاج السكني ويتضمن :
- أ - مشاريع الإسكان العام
- ب- مشاريع السكن الاقتصادي واستراتيجية التخفيف من الفقر
- ج- المشاريع الإسكانية المستقبلية للدائرة

#### المحور الثاني :

تحديث معايير الإسكان الحضري والريفي

#### المحور الثالث :

البحث عن تقنيات تنفيذ حديثة اقتصادية وصديقة للبيئة

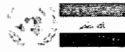


## يتضمن الإنتاج السكني ما يأتي :

### مشاريع الإسكان العام :

تتبنى دائرة الإسكان تنفيذ مشاريع الإسكان الحكومي المدرجة ضمن الخطة الاستثمارية السنوية لوزارة الأعمار والإسكان والتي يتم تخصيص المبالغ اللازمة لها ضمن الموازنة الاتحادية . وقد تبنت الدائرة إقامة المشاريع السكنية المتكاملة التي تتضمن الابنية السكنية مع كافة ابنية الخدمات الاجتماعية العامة وشبكات البنى التحتية وذلك لتمكين المستفيدين من هذه المجمعات من اشغال الوحدات السكنية والاستفادة من الخدمات الاجتماعية والخدمات الاخرى في بيئة سكنية متكاملة وصحية والتي بلغ عدد المنتجز منها 20 مشروعاً والتي قيد التنفيذ 56 . ويمكن ايجاز اهداف مشاريع الإسكان المنفذة من قبل الدائرة بمايلي :

- أ - تهدف المشاريع الى سد جزء من الحاجة السكنية في المحافظات .
- ب - تطوير المنطقة الحضرية ذات الاستعمال السكني من خلال انشاء مجمعات سكنية أفقية وعمودية مخدمة بأبنية عامة مكونة محلة سكنية.
- ج - توفير فرص عمل للعاطلين مع تنشيط الصناعات الساندة الاخرى .
- د - تحسين البيئة من خلال تطوير الأرض بالتشبيد و الفضاءات المفتوحة و التشجير .
- هـ - تحسين دخل الأسرة بتوفير فرصة للانتقال من الأيجار الى التملك.



## مشروع تحديث معايير الإسكان الحضري والريفي

سبق وتم اعداد هذه المعايير حيث تضمن المخطط العام للإسكان تقريراً مفصلاً للمعايير التخطيطية و التصميمية التي حددت الاطر التي تنفذ بموجبها المجمعات السكنية ابتداءً من مستوى المحلة السكنية الى مستوى الحي السكني .

- لمرور فترة طويلة على المراجعة الوحيدة التي حصلت للدراسة الفنية التي اعدتها مؤسسة بول سيرفس فقد بادرت الهيئة العامة للإسكان الى إطلاق مشروع (تحديث معايير الإسكان الحضري و الريفي ) , بما يلبي التوجهات العامة للسياسة الوطنية للإسكان .
- تم التعاقد مع المكتب الإستشاري التخطيطي التابع الى جامعة بغداد لتنفيذ هذا المشروع والعمل الان في مرحلة انجاز المعايير التصميمية والتخطيطية في الإسكان الحضري والريفي .



## خلاصة العمل في قطاع الإسكان بالعراق: التحديات والأولويات

1. إعداد سياسة وطنية للإسكان والتنمية الحضرية
  - وقد تضمنت خطة العمل القيام بعمل دراسة لقطاع الإسكان و عمل مسع عمراني للمدن العراقية وحالتها
  - القيام بوضع برنامج عمل لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية للمدى القريب والمتوسط والبعيد
  - القيام بإعداد إستراتيجيات للمدن وكذلك المخططات العمرانية لبغداد وكافة المدن العراقية
2. إجراء تعديلات في إداره الأراضي لتنشيط بناء المساكن
3. تنمية آليات لتمويل الإسكان والبنية الأساسية
4. إنشاء آلية مؤسسية لتمويل الإسكان
5. تطوير الهيكل التشريعي والقانوني وأهمها تنشيط مشاركة القطاع الخاص
6. تسريع عملية بناء القدرات وتطوير المؤسسات

شكراً لإصغائكم ...

**مرفق رقم 15**

**Waleed ElSayed ElAraby**

**From:** aa [mass65@live.com]

**Sent:** Monday, September 28, 2015 8:00 AM

**To:** Waleed ElSayed ElAraby

**Subject:** الإحتفال بيوم الإسكان العربي لعامي 2015 / 2016 تحت شعار السكن المناسب من أسس التنمية المستدامة

المحترم

السيد / وليد العربي

تحية طيبة وبعد ،،،

**الموضوع : الإحتفال بيوم الإسكان العربي لعامي 2015 / 2016 تحت شعار السكن المناسب من أسس التنمية المستدامة**

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ، نود إفادتكم بأنه تم عمل بنرات بشعار يوم الإسكان العربي وتوزيعها ووضعها بأرجاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية ، بالإضافة إلى طباعة الشعار على غلاف مجلة الإسكان للسنة المالية الحالية ، كما أن بصدد إعداد كلمة خاصة بيوم الإسكان العربي لمعالي الوزير بمناسبة هذا الإحتفال ونشرها بوسائل الإعلام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

ضابط الإتصال لدى جامعة الدول

العربية لدولة الكويت

م . محمد عبد الله صنيديح

9/29/2015

مرفق رقم 17



## Waleed EISayed ElAraby

**From:** Mai Asfour [mkasfour@gmail.com]  
**Sent:** Tuesday, December 08, 2015 11:21 AM  
**To:** Waleed EISayed ElAraby; waleed elarabi  
**Subject:** البند الثالث ادارة المجمعات السكنية  
**Attachments:** قانون رقم (25) لسنة 1968 قانون ملكية الطوابق والشقق.docx

سعادة الدكتور جمال الدين جاب الله  
تحية وسلام  
ارفق لسعادتك قانون ملكية الطوابق والشقق في المملكة الأردنية الهاشمية

وشكرا

م مي خليل عصفور

المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

Arch. Mai Khalil Asfour

م. مي خليل عصفور

Senior director for Housing policies

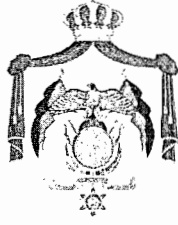
Housing and Urban Development Corporation

Amman - JORDAN

tel:+962 797313236

fax: +962 6 4618109

12/13/2015



المداخل والشبابيك والبلكونات وسواها الا بقرار تصدره الجمعية بأغلبية ثلاثة ارباع الاصوات على الاقل .

**المادة 7-** على كل مالك ان يشترك في تكاليف حفظ القسم المشترك وصيانته وادارته ويكون نصيبه من هذه التكاليف بنسبة قيمة ما يملك في العقار كما هو مبين في نظام ادارة البناء، وكل مالك يسبب زيادة في النفقات المشتركة يكون مسؤولاً عنها .

**المادة 8-** لكل شريك في طابق أو شقة حق الافضلية لشراء الحصة الشائعة التي يراد بيعها بالتراضي من شخص غير شريك ولا ينشأ ذلك الحق إذا كان البيع بين الزوجين أو الاصول أو الفروع أو الاخوة أو الاخوات وفروعهم .

#### **المادة 9-**

1- يسقط حق الافضلية إذا أبلغ البائع اسم المشتري وعنوانه وشروط البيع بواسطة الكاتب العدل إلى الشركاء في الشقة او الطابق أو البناية ولم يقبلوا بهذه الشروط خلال خمسة ايام من تاريخ التبليغ .

2- إذا قبل الشركاء الشروط المعروضة يجب عليهم ابلاغ ذلك إلى البائع بواسطة الكاتب العدل وتنفيذ الشروط في دوائر التسجيل خلال يومين اعتباراً من تاريخ تبليغ قبول العرض إلى البائع .

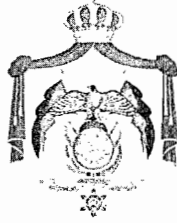
3- حق الافضلية لا يتجزأ، فلا يجوز استعماله أو اسقاطه الا بكامله فإذا تعدد اصحاب حق الافضلية استعمل كل واحد منه بنسبة الاسهم التي يملكها، وإذا أسقط أحدهم أو بعضهم حقه انتقل الحق إلى الباقيين بالتساوي بالاضافة إلى سهام كل منهم . اما إذا تعدد المشترون فلاصحاب حق الافضلية ان يمارسوا هذا الحق تجاه بعضهم أو جميعهم على الوجه المتقدم .

**المادة 10-** إذا ثبت ان الشراء تم بشروط افضل من الشروط المبينة في الاشعار المرسل إلى اصحاب حق الافضلية يكون البائع مسؤولاً تجاه هؤلاء بعطل وضرر يوازي على الاقل ربع قيمة المبيع وذلك دون حاجة إلى انذار .

**المادة 11-** لا تطبق على العقارات المسجلة بمقتضى هذا القانون الأحكام المتعلقة بالشفعة وبحق الرجحان أو بأي حق آخر مماثل .

**المادة 12-** إذا تجاوز عدد الطوابق أو الشقق الاربعة في الابنية المقيدة وفقاً لأحكام هذا القانون فان اصحابها يشكلون حكماً جمعية فيما بينهم لادارة العقار المشترك ويكون لهذه الجمعية الشخصية المعنوية ويمثلها امام القضاء أو امام اية جهة اخرى المدير الذي يعين وفق احكام نظام ادارة البناء.

إذا اضاف المالكون إلى القسم المشترك طابقاً أو شقة أو أكثر وفقاً لأحكام الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من هذا القانون، فانه يحق لمدير الجمعية تأجير ذلك العقار أو الشقة وقبض بدل الايجار وصرفه في سبيل ادارة العقار المشترك لحساب جميع المالكين.



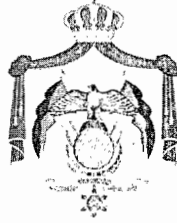
**المادة 13-** تخضع الجمعية للنظام المشار اليه في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من هذا القانون .

**المادة 14-** يوضع ذلك النظام لتأمين حسن الانتفاع بالعقار المشترك وحسن ادارته وكيفية اداء الحساب سنوياً إلى الاعضاء .

**المادة 15-** يتضمن ذلك النظام الامور التالية دون حصر أو تحديد :

- 1- تحديد القسم المشترك من العقار وكل طابق أو شقة بالتفصيل.
- 2- قيمة كل طابق أو شقة بالنسبة لقيمة مجموع الطوابق أو الشقق .
- 3- التعديلات الداخلية التي يجوز لكل مالك ان يجريها في الطابق أو الشقة العائدة له وبيان شروط اجراء هذه التعديلات .
- 4- الاعمال والتركيبات التي لا يجوز لكل مالك أو ان يقوم بها.
- 5- شروط استعمال القسم المشترك من العقار أو البعض منه.
- 6- شروط ضمان العقار ضد الحريق وغيره من الاخطار وتحديد الاعباء المشتركة والالتزامات المتبادلة وتوزيعها بين المالكين بنسبة حصصهم.
- 7- شروط ادارة العقار من قبل جمعية ادارة المالكين وبيان كيفية تعيين المدير وعزله وبيان واجباته وحقوقه وبيان حق الجمعية باجراء بعض الاعمال والاضافة للقسم المشترك التي تزيد في قيمة العقار كله أو بعضه على نفقة جميع الشركاء على أساس ما تضعه الجمعية من شروط على الشركاء أو على بعضهم لمصلحة البعض الآخر.
- 8- بيان واجبات وحقوق كل مالك لحضور جلسات الجمعية العادية وغير العادية وطريقة دعوتها اليها وشروط تمثيل البعض الآخر وبيان النصاب الواجب حصوله لانعقاد الجلسات بصورة قانونية مرة بعد مرة وبيان اغلبية الاصوات اللازمة لاتخاذ مختلف القرارات على ان يمثل اصحاب كل طابق أو شقة بصاحب النصيب الاكبر فيها وعند تساوي الانصبه بأكبرهم سناً وعلى ان يكون لكل صاحب طابق أو شقة عدد من الاصوات يوازي قيمة ما يملك كما هو مبين في نظام ادارة البناء المبرز إلى دائرة التسجيل.
- 9- بيان كيفية مسك حسابات الادارة وتقديمها إلى اعضاء الجمعية وتدقيقها وتسديدها سنوياً.
- 10- بيان طريقة فصل الخلافات الممكن حصولها بين اصحاب الطوابق أو الشقق أو بينهم وبين مدير الجمعية.
- 11- بيان شروط تمثيل الجمعية امام المحاكم والدوائر وتجاه الغير .
- 12- الاصول الواجب اتباعها لتعديل نظام ادارة البناء على أن تبرز التعديلات مصدقة من الكاتب العدل إلى دائرة التسجيل لضمها لملف العقار تحت طائلة بطلانها حتى بين اصحاب العلاقة.

**المادة 16-** إذا لم يدفع المالك حصته من النفقات المشتركة أو لم يف بالتزاماته وتعهداته تجاه جمعية المالكين رغم الانذار الموجه اليه بواسطة الكاتب العدل يعتبر الانذار المذكور بمثابة سند خطي يحق لمدير الجمعية بعد مرور ( 15 ) يوماً على تاريخ تبليغ الانذار ان يراجع دائرة الاجراء ويطلب تحصيل تلك النفقات من ذلك المالك وفقاً لأحكام قانون الاجراء.



**المادة 17-** إذا هلك البناء بحريق أو بسبب آخر على أصحابه ان يلتزموا من حيث اعادة تشييده بما تقرره الجمعية بأغلبية ثلاثة ارباع الاصوات على الاقل، فإذا قررت الجمعية تجديد البناء خصص ما قد يستحق من تعويض بسبب هلاك البناء لاعمال التجديد وإذا رفض احد المالكين الاذعان لقرار الجمعية فإنه يكون ملزماً ببيع حقوقه لباقي المالكين أو بعضهم بالثمن الذي تقرره المحكمة المختصة بناء على طلب يقدمه مدير الجمعية ينظر فيه بصفة الاستعجال.

**المادة 18-** كل قرض تمنحه جمعية المالكين أو بعض اصحاب الطوابق أو الشقق إلى البعض الآخر لتمكينه من القيام بالتزاماته يكون مضموناً بامتياز على ما يملكه في العقار وعلى حقه في القسم المشترك من العقار ويسجل هذا الامتياز في سجل دائرة التسجيل وتحسب مرتبته من يوم تسجيله .

**المادة 19-** يستوفى رسم قدره (1) بالالف من قيمة العقار إذا اراد اصحاب البناء المسجل لدى دائرة التسجيل قيده وفقاً لأحكام هذا القانون ولا يستوفى الا رسم الانشاءات الجديدة إذا طلب اصحاب البناء قيد الانشاءات أو الطوابق أو الشقق في آن واحد .

#### **المادة 20-**

ا- على الرغم مما ورد في هذا القانون أو في أي تشريع آخر يكون الاتفاق الذي يتعهد فيه شخصان متعاقدان أو اكثر بإبرام عقد في المستقبل ببيع بموجبه احدهما للاخر شقة أو طابقاً أو بناية لم يباشر بإنشائها أو كانت تحت الانشاء عند الاتفاق على ارض تمت التسوية فيها اتفاقاً قانونياً وملزماً للمتعاقدين، في حالة توثيقه لدى مديرية تسجيل الاراضي المختصة ويجب ان يتضمن هذا الاتفاق تحديد مدة لِنفاذه ووصفاً للعقار المراد بيعه والثمن المتفق عليه.

ب- لا يجوز اجراء اي معاملة تسجيل على تلك الارض أو الشقة أو الطابق أو البناية موضوع الاتفاق الا بموافقة المتعاقدين .

ج- بعد تنفيذ الاتفاق (عقد الوعد بالبيع) وفقاً للشروط المتفق عليها يتم نقل ملكية العقار موضوع الاتفاق بناء على طلب من المتعاقدين بعد استيفاء الرسوم القانونية المقررة.

د- يعود الفصل في اي نزاع يتعلق بالاختلاف حول شروط العقد أو تنفيذه للمحاكم النظامية المختصة.

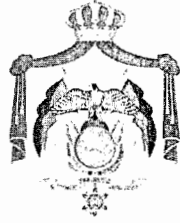
هـ- يستوفى رسم مقداره خمسة دنانير مهما كانت قيمة العقار عند توثيق الاتفاق لدى مديرية تسجيل الاراضي المختصة .

#### **. تعديلات المادة :**

هكذا عدلت بموجب القانون رقم 54 لسنة 1985 المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 3340 تاريخ 1985/9/17.

#### **المادة 21-**

ا- تعتبر عقود بيع الشقق والابنية بالتقسيط عقوداً قانونية وملزمة للمتعاقدين في حالة توثيقها لدى مديرية تسجيل الاراضي المختصة على ان يتضمن العقد وصفاً للشقة أو



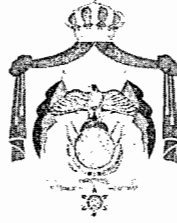
البنائة المراد بيعها والضمن المتفق عليه وفق نموذج موحد تضعه دائرة الاراضي والمساحة خلال شهر من نفاذ هذا القانون، ويستوفى رسم مقداره عشرة دنانير مقابل التوثيق.  
ب- بعد تنفيذ عقد البيع وفقاً للشروط المتفق عليها يتم نقل ملكية الشقة أو البنائة موضوع العقد بناء على طلب المتعاقدين بعد استيفاء الرسوم القانونية المقررة .  
ج- يعود الفصل في اي نزاع يتعلق بالاختلاف حول شروط العقد أو تنفيذه للمحاكم النظامية المختصة، بما في ذلك اصدار القرار بالطلب إلى مدير التسجيل المختص بتسجيل الشقة أو البنائة بأسم المشتري .

#### • تعديلات المادة :

هكذا عدلت بموجب القانون رقم 5 لسنة 1990 المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 3689 تاريخ 1990/4/16.

**المادة 22-** تلغى احكام اي تشريع آخر إلى المدى الذي تتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

**المادة 23-** رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .



## دائرة الأراضي والمساحة

### مجموعة قوانين وأنظمة دائرة الأراضي والمساحة

#### الباب الأول (اموال غير منقوله)

##### اسم التشريع

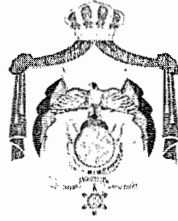
قانون رقم (25) لسنة 1968 قانون ملكية الطوابق والشقق  
المنشور في العدد 2089 من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ 1968/4/16.

**المادة 1 -** يسمى هذا القانون (قانون ملكية الطوابق والشقق لسنة 1968) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة 2-** يكون للالفاظ والعبارات التالية، الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه، الا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك .  
(الشخص) هو كل شخص حقيقي أو معنوي، يحق له امتلاك الاموال الغير منقولة بمقتضى القوانين المرعية. (الشقة) وحدة سكنية مستقلة من طابق .  
(الطابق) وحدة سكنية أو اكثر في مستوى افقي واحد.  
(البنية) طابق أو اكثر مقام على العقار المعدة له .  
(القسم المشترك) ارض العقار، واجزاء البناء المعدة للاستعمال المشترك أو اي جزء آخر يسجل بهذا الوصف أو تقتضي طبيعة البناء أن يكون مشتركاً فيه وتشمل بوجه خاص ما يلي:-

- أ- الاساسات والجدران الرئيسية .
- ب- الجدران الفاصلة المشتركة، والجدران المعدة للمداخن ولحمل السقف .
- ج- مجاري التهوية لبيوت الخلاء .
- د- ركائز السقوف، والقناطر والمداخل والسلالم وأقفاصها . والممرات والدهاليز والمصاعد وغرف البوابين .
- هـ- أجهزة التدفئة، والتبريد وسائر انواع الانابيب، والقساطل والمزاريب والمجاري والتركيبات والتمديدات المشتركة، كتجهيزات الانارة والمياه وملحقاتها الا ما كان منها داخل الطابق أو الشقة .

#### المادة 3-



- 1- لكل مالك ان يقيد لدى دائرة التسجيل كل طابق أو شقة من البناء المنشأ على عقاره كجزء مستقل يجوز التصرف به على هذا الوجه وتعتبر عندئذ ارض العقار و اجزاء البناء المعدة للاستعمال المشترك قسماً مشتركاً لجميع اصحاب تلك الطوابق والشقق .
- 2- يعطى هذا القسم المشترك رقماً خاصاً هو دوماً الرقم (1) ويقيد على صحيفة العقار لدى دائرة التسجيل، ويعطى كل طابق أو شقة مستقلة رقماً متسلسلاً اعتباراً من الرقم (2) وتتبع هذه الارقام في جميع الحالات رقم العقار الاساسي فيعرف كل طابق أو شقة بهذا الرقم، مضافاً اليه رقم الطابق أو الشقة الخاص وتنظم دائرة التسجيل صحيفة اضافية لكل طابق أو شقة تفيد عليها الحقوق العينية الخاصة بها .
- 3- يعتبر كل طابق أو شقة مؤلفة من (2400) سهم .
- 4- على طالب أو طالبى القيد، إذا تجاوز عدد الطوابق أو الشقق الاربعة ان يبرزوا لدائرة التسجيل نظاماً لادارة البناء موافقاً لأحكام هذا القانون ومصدقاً من كاتب العدل مع خرائط البناء لكل طابق أو شقة على حدة لحفظها في ملف العقار وتربط نسخ منها مطابقة للاصل بكل سند ملكية يتعلق بالعقار وإذا لم يتجاوز عدد الطوابق أو الشقق الاربعة فان وضع ذلك النظام والخرائط لا يكون الزامياً .
- 5- يجوز اضافة طابق أو شقة على الاقل للقسم المشترك المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة وذلك عند قيده في سجلات دائرة التسجيل أو بقرار لاحق تتخذه الجمعية المنصوص عليها في المادة (12) من هذا القانون وبالاعلبية المذكورة في نظام ادارة البناء .

#### المادة 4-

- 1- لا يقبل القسم المشترك المشار اليه في المادة الثالثة القسمة الرضائية أو الجبرية ولا التصرف به أو بيعه مستقلاً عن الطوابق والشقق اذ ان حق كل مالك فيه يتبع حكماً ملكية الشقق أو الطوابق ولا ينفصل عنها في جميع الحالات، غير انه يحق للجمعية ان تقرر افراز قسم من العقار غير المبني والتصرف به مستقلاً وفقاً لأحكام نظام ادارة البناء.
- 2- لا يقيد اي حق ارتفاع على القسم المشترك الا بقرار تصدره الجمعية بأغلبية ثلاثة ارباع الاصوات على الاقل .
- 3- تعتبر الجدران الفاصلة بين شقتين مشتركة بين مالكي هاتين الشقتين إذا لم تكن في عداد جدران القسم المشترك

**المادة 5-** يحق لكل شخص ان يملك طابقاً أو شقة واحدة في البناء المقيد على الوجه المبين في المادة الثالثة أو اكثر من طابق أو شقة منه .

**المادة 6-** يحق لكل مالك ضمن شروط النظام المقدم لدائرة التسجيل ان يستعمل القسم المشترك فيما اعد له على ان لا يحول دون استعمال باقي المالكين ولا يجوز لاي مالك ان يقوم بأي عمل من شأنه ان يهدد سلامة البناء أو ان يغير في شكله أو مظهره الخارجي أو اضافة اية ابنية عليه، ولا يجوز احداث اي تعديل في القسم المشترك حتى عند تجديد البناء أو في كل ما هو ضروري لتكوين وتناسق البناء وان كان من الاجزاء غير المشتركة كأبواب

**مرفق رقم 18**



أسماء الفريق العربي المتخصص بقواعد المعلومات والبيانات  
لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

نقطة الاتصال	الوظيفة	الاسم	الدولة
Tel :+249916235520 Fax :+249155282302 Email : Tayseerhammad@alumrania.gov.sd	رئيس قسم البيانات في المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري المجلس القومي للتنمية العمرانية - إدارة المعلومات	السيد/احمد المومني الأستاذة/ تيسير النور حماد	المملكة الأردنية الهاشمية جمهورية السودان
	مدير التعاون الدولي المكلف الإدارة العامة لتقنية البيانات	م/ناصر العمار م/خالد محمد العمودي	المملكة العربية السعودية
	مدير مركز نظم المعلومات في وزارة الأشغال الإسكان	م/مجيد حميد جاسم	جمهورية العراق
	مدير مركز نظم المعلومات بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية	السيد/سعدى زيد الجباري	دولة الكويت

	مدير مركز معلومات - المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء	المهندس/محمد السيد	جمهورية مصر العربية

**مرفق رقم 19**

قائمة بأسماء منسقي الاتصال المعينين بالواقع الإلكتروني لجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

الفاكس	التليفون	البريد الإلكتروني	الاسم الوظيفي	الجهة	الاسم	الدولة
+96264610109	+962795350094 +962797313236	<a href="mailto:mksfour@gmail.com">mksfour@gmail.com</a> <a href="mailto:maibandahmad@yahoo.com">maibandahmad@yahoo.com</a>	مستشارة المدير العام الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	المهندسة/ مي عصفور	المملكة الأردنية الهاشمية
		<a href="mailto:osalqiwani@mopw.gov.ae">osalqiwani@mopw.gov.ae</a>	رئيس قسم قواعد البيانات في إدارة الإسكان	وزارة الأشغال العامة	السيد/ عمر القيواني	دولة الإمارات العربية المتحدة
		<a href="mailto:Bouhali_emna_dnuat@yahoo.fr">Bouhali_emna_dnuat@yahoo.fr</a> <a href="mailto:dgh@mehat.gov.tn">dgh@mehat.gov.tn</a>	معلمانية أولى رئيسة مصلحة التسيق	مصلحة التسيق بالإدارة العامة للإسكان بوزارة التجهيز	السيدة/ أمينة التوهلي	الجمهورية التونسية
			مديرة الاستشراف والإحصائيات وأنظمة الإعلام	وزارة السكن والعمران	السيدة/ كلثوم ابراهيتي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
	+96612894141 +966505423041	<a href="mailto:epplans@hotmail.com">epplans@hotmail.com</a>	المشرف على إدارة التعاون الدولي	الهيئة العامة للإسكان	المهندس/ ناصر عبد الله المعمار	المملكة العربية السعودية
		<a href="mailto:tayseerhammad@alumrani.a.gov.sd">tayseerhammad@alumrani.a.gov.sd</a>	إدارة المعلومات	المجلس القومي للتنمية العمرانية	الأستاذة/ تيسير النور حماد النور	جمهورية السودان
+96525392932	+96599681580 +96525301008	<a href="mailto:Mass65@live.com">Mass65@live.com</a>	منسق الاتصال لدى المؤسسة العامة للإسكان	وزارة الإسكان والتعمير - المؤسسة العامة للإسكان	المهندس/ محمد مهند المصري	الجمهورية العربية السورية
	+96599992604 +96525301133	<a href="mailto:saadi@housing.gov.kw">saadi@housing.gov.kw</a>	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	مدير مركز نظم المعلومات	السيد/ سعدي الجباري	دولة الكويت
+97444241221	+97444241222 +97466643612	<a href="mailto:smsllrnen@mosa.gov.qa">smsllrnen@mosa.gov.qa</a>	مساعد مدير إدارة نظم المعلومات	وزارة الشؤون الاجتماعية	السيد/ شكري محمد مشربن	دولة قطر
+9702987890	+97022974469	<a href="mailto:bmshalan@yahoo.com">bmshalan@yahoo.com</a>	وزارة الأشغال العامة والإسكان	نائب مدير عام الإسكان التعاوني والعقارات	المهندس/ يسام شعلان	دولة فلسطين
		<a href="mailto:mohc_derasat@yahoo.com">mohc_derasat@yahoo.com</a>	منسق الاتصال لدى وزارة	موظفة في وزارة الأعمار والإسكان/ الدائرة الفنية	هاذي المهندسة/ وسن	جمهورية العراق

الدولة	الاسم	الجهة	السمي الوظيفي	البريد الإلكتروني	التليفون	الفاكس
دولة ليبيا	مطالك د.م/ علي كوصو اردي عشمان	رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإسكان والمرافق	الأملاك والإسكان	Kosso77@yahoo.com	+218945646815 +218913336047	
جمهورية مصر العربية	الأستاذة/ هبة الله جمال	وزارة الإسكان والتنمية العمرانية	مستق الاتصال لوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية	Heba_eskan@hotmail.com	00201117135153	
المملكة المغربية	السيدة/ حوري نجية السيد/ آيت الحاج حسين	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة	مديرة مساعدة بحرية الإيواس العقاري مكاف بمهمة لدى الكتابة العامة			
الجمهورية اليمنية	المهندس/ احمد يوسف محمد المخلافي	مدير عام النظم والمعلومات بوزارة الإشغال العامة والطرق	مستق الاتصال لوزارة الإشغال العامة والطرق	info@mpwh-ye.net	+9671546141	+967733893820

**مرفق رقم 20**



وزارة الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية

قطاع الإسكان والمرافق



الحضر

السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب - جامعة الدول العربية

تحية طيبة ... وبعد

بالإشارة إلي قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (٧-د.ع ٣١-١٢/٢٠١٤)

في دورته (٣١) والتي عقدت يوم ٢٠١٤/١٢/١٦ بشأن البند السادس : متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية

الاقتصادية والتنموية والاجتماعية فيما يخص الإسكان

وإيماءً الي قرار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (ق٦-٨٠ ت/م.و.إ.ت.ع-٨/١٠/٢٠١٥) في اجتماعه (٨٠) بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم ٢٠١٥/١٠/٨-٧ والمتضمن سرعة موافاة الأمانة الفنية للمجلس بالإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ فقرات البرنامج التنفيذي لمتابعة تنفيذ تكاليفات القمة العربية وذلك علي قرص مدمج (CD) حتي يتسنى اعداد تقرير حول ذلك يعرض علي المجلس في دورته القادمة .

**وفي هذا الشأن** أرجو أن أرفق لسيادتكم أسطوانة مدمجة تحمل عليها تحديث البرنامج الزمني لمتابعة تكاليفات القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية في مجال الإسكان (الكويت ٢٠٠٩) والمعتمد من المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في اجتماعه (٧١) والذي عقد خلال الفترة (٢٩-٣٠/٤/٢٠٠٩) جمهورية مصر العربية .  
علماً بأنه سبق موافاة الأمانة الفنية للمجلس بالبرنامج الزمني الخاص بجمهورية مصر العربية لمتابعة تكاليفات القمة .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام** ،،،

د. طه ص. تديرها

٣٠٣٠٣  
٣٠٣٠٣

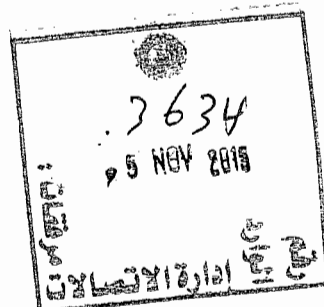
٣٠٣٠٣

وكيل أول الوزارة

رئيس قطاع الإسكان والمرافق

مهندسة / ك. ن. ٢٠١٥/١١/٢٢

{ نفيسة محمود هاشم }





جمهورية مصر العربية

وزارة الإسكان

والرافق و المجتمعات العمرانية

### \* تحديث البرنامج الزمني لتابعة تكيفات القمة

العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية في مجال الإسكان ( الكويت 2009) واعتمد من المكتب التنفيذي  
لجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في اجتماعه (71) والذي عقد خلال الفترة (29-30/4/2009)

#### جمهورية مصر العربية

الجماعات المنفذة	مصادر التمويل	الجدول الزمني	آليات التنفيذ	الأهداف المطلوب تنفيذها	تكاليف القمة الإعلان / برنامج العمل
- مديريات الإسكان بالمحافظات - هيئات المجتمع العمرانية الجديدة - بنك الإسكان والتعمير - صندوق تمويل المساكن - أجهزة التعمير	- قروض ميسرة بنسبة فائدة 5% - قروض بنكية . - تمويل عقاري . - القطاع الخاص - صناديق . - تعاونيات .		<p>أولاً: من خلال مشاريع مرئية : 1. مشروع الإسكان الحر ( مساحة 70 م<sup>2</sup>) : - تم بناء وحدة مكونة من محل عمل في الدور الأرضي وسكن في الدور العلوي .</p> <p>2. مشروع إسكان اقتصادي : - مساحة 57 م<sup>2</sup> ، ومساحات تتراوح بين 65 م<sup>2</sup> حتى 95 م<sup>2</sup> .</p> <p>3. مشروع السكن العرفي بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتوفير سكن مرتبط بالعمل حيث أن الوحدة تشمل</p>	<p>توفير الوحدات الآتية من خلال الخطة القومية الاستراتيجية للإسكان في مصر : 1- الالتزام بـ دعم محدودي الدخل . 2(أ)- 250 ألف وحدة سكنية سنوية في الحضر منها 200 ألف خاص و 50 ألف (حكومي) .</p>	توفير السكن المناسب يتطلب : قيام الدولة بإنشاء إسكان مناسب منخفض التكاليف .





جمهورية مصر العربية  
وزارة الإسكان  
والإسكان و المجتمعات العمرانية

القطاعات الخاضعة	مصادر التمويل	الجدول الزمني	أليات التنفيذ	الأهداف المطلوب تنفيذها	تكليفات القيمة الإعلان / برنامج العمل
- القطاع الخاص	- تتحمل الدولة 40% من التكلفة ويتحمل المواطن 60% من التكلفة. - قروض ميسرة بنسبة فائدة 5% تسدد على 40 سنة	- 1995-199 9	دورين : - الأراضي يشمل ورشة + مخزن + معرض . - الدور العلوي وحدة سكنية .	2(ب) - تم تعديل الخطة لاسنوات الخمس القادمة فيمسا يخص القطاع الحكومي ليصبح مليون وحدة سكنية لمدة 5 سنوات من خلال مشروع الإسكان الاجتماعي . 3. 293500 وحدة سكنية في الريف (قطاع خاص). وذلك لمواجهة الزيادة السكانية وللإحلال والتجديد والمساكن الجوازية ولتعزيز	
	- تتحمل الدولة 50% من التكلفة ، وقد تم تغطية باقي التكلفة وتنفيذ المشروع من خلال جمعية	- 1998-2004	5. مشروع إسكان المستقبل (مساحة 63 م <sup>2</sup> ): - يستهدف شريحة كبيرة من ذوي الدخل المحدود . - عدد الوحدات المستهدفة : (70 ألف وحدة سكنية) .		





جمهورية مصر العربية  
وزارة الإسكان  
والرائق و المجتمعات العمرانية

الجهات المنفذة	موارد التمويل	الجدول الزمني	آليات التنفيذ	الأهداف المطلوب تنفيذها	تكاليف القيمة الإعلان / برنامج العمل
يتم التنفيذ في المحافظات من خلال : - المرحلة الأولى:	صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي : يتولى تمويل وإدارة وإنشاء الوحدات	2014- 2019	محور الأولى بالرعاية والقرى الأكثر احتياجاً: وحدات بمساحة 42 م <sup>2</sup> بالإيجار. ○ محور البيت الريفي : تملك بيت ريفي بالمحافظات والظهير الصحراوي .		
			7. مشروع الإسكان الاجتماعي يعد المشروع الأضخم في تاريخ مصر المعاصر وقد تم الأخذ في الاعتبار عند تخطيط المشروع تلافي كافة الملاحظات والملاحظات التي		



الجهات المنفذة	موارد التمويل	الجدول الزمني	آليات التنفيذ	الأهداف المطلوب تنفيذها	تكاليف القيمة الإعلان / برنامج العمل
أجهـــة التعمير - المرحلة الثانية: مديريات الإسكان بالمحافظات . المرحلة الثالثة : مديريات الإسكان بالمحافظات يتم التنفيذ في المدن الجديدة من خلال : - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	السكنية لبرنامج الإسكان الاجتماعي والخدمات التجارية والمهنية . - (15-25) ألف جنيه للوحدة دعم لا يرد من الدولة . - (5) آلاف جنيهه دفعة مقدمة عند التقدم للحجز . - 15% من ثمن الوحدة دفعة تخصيص . - باقي ثمن الوحدة ليتم تمويله طبقا لمبادرة البنك المركزي علي أن يدفع المواطن قسط شهري 480 جنيه (كحد أدني) بزيادة سنوية 7% (كحد		واجهت مشاريع الإسكان السابقة ( مساحة 2م75 لـ 3 غرف وصالة ، 2م55 غرفتين وصالة ) : - يستهدف توفير مسكن ملائم لمحدودي الدخل . - توفير قطع أراضي معدة للبناء بحد أقصى 2م400 لأصحاب الدخل المتوسطة . - يستهدف مليون وحدة سكنية بمعدل 200 ألف وحده سكنية سنويا .		



جمهورية مصر العربية

وزارة الإسكان

والرفاق و المجتمعات العمرانية

الجهات المنفذة	موارد التمويل	الجدول الزمني	آليات التنفيذ	الأهداف المطلوب تنفيذها	تكاليف القيمة الإعلان / برنامج العمل
	أقصى) لمدة 15 عام يتم حسابه طبقاً لتكلفة الوحدة ودخل المواطن.				

الجهات المنفذة	موارد التمويل	الجدول الزمني	آليات التنفيذ	الأهداف المطلوب تنفيذها	تكاليف القيمة الإعلان / برنامج العمل
			<p><u>ثانياً: من خلال القطع الخاص :</u> حث القطاع الخاص على المشاركة فني تنفيذ الخططة القومية للإسكان وذلك عن طريق : - توفير أراضي مرفقة للمستثمرين لإنشاء وحدات منخفضة التكاليف . - توفير أراضي مرفقة للمواطنين للإسكان وحداتهم</p>		



الجهات المنفذة	مصادر التمويل	الجدول الزمني	آليات التنفيذ	الأهداف المطلوب تنفيذها	تكاليف القيمة الإعلان / برنامج العمل
		<u>المرحلة الأولى</u> 1994 - 2004	<p>- من خلال قانون البناء رقم 119 لسنة 2008 ولائحته التنفيذية :</p> <p>- يقوم المحافظ بتشكيل لجنة لحصر والتفاوض مع الملاك لمراجعة المصلحة المستندات والتفاوض المبدئي مع الملاك .</p> <p>- يقوم المحافظ بتشكيل لجنة التقييم لمعاينة الموقع و عمل خرائط التثمين وإعداد تقرير باجمالي التعويض .</p>	<p><u>المرحلة الأولى</u> : <u>برنامج تطهير المناطق العشوائية</u> : 1- توفير المرافق الأساسية من شبكات مياه وصرف صحي وكهرباء و رصف طرق في المناطق غير المخططة .</p>	<p>■ الحد من انتشار العشوائيات .</p>



جمهورية مصر العربية  
وزارة الإسكان

والرفاق و الاجتماعات العمرانية

الجهات المنفذة	موارد التمويل	الجدول الزمني	آليات التنفيذ	الأهداف المطلوب تنفيذها	تكاليف القيمة الإعلان / برنامج العمل
كافة الأجهزة المعنية بالجهاز الإداري للدولة من المحافظات والتنمية المحلية	<u>مصادر التمويل المتاحة هي:</u> 1. <u>الموازنة العامة للدولة:</u>	<u>المرحلة الثانية:</u> 2004 - 2008	تم ضم وزارة التطوير الحضري والعشوائيات التي وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة .	منطقة وزالة 13 من إجمالي 1221 منطقة عشوائية بتكلفة 3,20 مليار جنيه.	<u>المرحلة الثانية:</u> <u>برنامج تحزيم المناطق العشوائية</u> إعداد المخططات التتصيلية لوقف امتداد المنطقتين العشوائيتين في القاهرة الكبرى والإسكندرية .



الجهات المنفذة	موارد التمويل	الجدول الزمني	آليات التنفيذ	الأهداف المطلوب تنفيذها	تكميلات القيمة الإعلان / برنامج العمل
و الإسكان و غير هم .	500 مليون جنيه في إطار مبدأ استعادة التكلفة .	2008 من مستمر	<p><u>محاور :</u></p> <p><u>المحور الأول :</u> محاور المعلومات:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>- تصنيف المناطق العشوائية .</li><li>- حصر المناطق العشوائية .</li><li>- حصر المنشآت والوحدات في المناطق غير الآمنة .</li></ul> <p><u>المحور الثاني :</u> محاور البرامج والمشروعات:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>- تطوير المناطق المهedدة للحياة .</li><li>- تطوير مناطق ذات المساكن غير الملائمة على أراضي الدولة .</li><li>- تطوير مناطق ذات المساكن غير الملائمة على أراضي تحت ولائية هيئات .</li></ul>	<p><u>المرحلة الثالثة :</u></p> <p><u>صندوق تطوير المناطق العشوائية :</u></p> <ul style="list-style-type: none"><li>- حصر المناطق العشوائية وتطويرها ، وتميئها ، ووضع الخطه اللازمة لتخطيطها عمرا نيا ، وإمدادها بالمرافق الأساسية من مياه شرب و صرف صحي وكهرباء .</li><li>- الأولوية لتطوير المناطق الغير أمنة</li></ul>	





الجهات المنفذة	مصادر التمويل	الجدول الزمني	آليات التنفيذ	الأهداف المطلوب تنفيذها	تكاليف القمة الإعلان / برنامج العمل
	6000 وحدة سكنية تمويل ذاتي لبناء هذه الوحدات على أراضي هذه الجهات . <b>5. المنح والهبات :</b> 200 مليون جنيه منح استثنائية غير القابلة للتممية أو استعادة التكلفة .		- تطوير مناطق ذات المساكن غير الملائمة على أراضي قطاع خاص . - تطوير مصادر مهتدة للصحة في مناطق غير آمنة . - تقنين أوضاع السكان في مناطق تفتقد إلى حيازة مستقرة .		
			<b>المحور الثالث : محور بناء القدرات :</b> - <b>المؤسسات الفنية (الخبراء والاستشاريين) :</b>		



الجهات المنفذة	موارد التمويل	الجدول الزمني	آليات التنفيذ	الأهداف المطلوب تنفيذها	تكميلات القصة الإعلان / برنامج العمل
			<ul style="list-style-type: none"><li>○ إعداد إستراتيجية تطوير المناطق الغير آمنة .</li><li>○ إعداد الخطط التنفيذية</li><li>○ إدارة مشروعات التطوير .</li></ul> <p><b>الإدارة المحلية :</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>- متابعة إعداد إستراتيجية تطوير المناطق الغير آمنة .</li><li>- متابعة إعداد الخطط التنفيذية</li><li>- متابعة إدارة مشروعات التطوير .</li><li>- <b>الجمعيات الأهلية :</b></li><li>- رصد وتحديد احتياجات المجتمع .</li><li>- تعبئة وتحفيز المجتمع</li></ul>		



الجهات المنفذة	موارد التمويل	الجدول الزمني	آليات التنفيذ	الأهداف المطلوب تنفيذها	تكاليف القيمة الإعلان / برنامج العمل
			<ul style="list-style-type: none"><li>- المحلي .</li><li>- متابعة تنفيذ المشروعات .</li><li>- <u>الإعلام</u> :</li><li>- رصد وتوثيق احتياجات المجتمع .</li><li>- المتابعة المجتمعية لتنفيذ المشروعات .</li><li>- تحفيز المساهمات العينية والمالية .</li></ul> <p><u>المحور الرابع : محور الشركة</u></p> <ul style="list-style-type: none"><li>- الجهات المشاركة ( من وزارات وهيئات والأجهزة ومراكز المعومات ) في عمل المخططات والحصر والخطط والبرامج..... إلخ وبمشاركة مؤسسات المجتمع</li></ul>		



جمهورية مصر العربية  
وزارة الإسكان  
والإرفاق و المجتمعات العمرانية

الجهات المنفذة	مصادر التمويل	الجدول الزمني	آليات التنفيذ	الأهداف المطلوب تنفيذها	تكميلات القيمة الإعلان / برنامج العمل
			المدني . - إبلاغ كل الجهات الإدارية والقضائية بالدولة عن المناطق غير الآمنة .		

**مرفق رقم 21**

**Waleed EISayed EIAraby**

**From:** aa [mass65@live.com]  
**Sent:** Thursday, December 17, 2015 1:57 PM  
**To:** Waleed EISayed EIAraby  
**Subject:** FW: القمة العربية للتنمية والاقتصادية والاجتماعية فيما يخص مجال الإسكان (الكويت 2009)  
**Attachments:** pdf.(تنفيذ فقرات البرنامج التنفيذي لمتابعة تنفيذ تكاليفات القمة العربية للتنمية والاقتصادية والاجتماعية فيما يخص مجال الإسكان (الكويت 2009))

المحترم

الاخ الفاضل / وليد العربي  
 تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى قرارات وتوصيات المكتب التنفيذي باجتماعه رقم 80 وإلى البند الخاص بمتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية فيما يخص الإسكان . يسرنا أن نرفق طيه تحديثاً لما أتخذته دولة الكويت بشأن تنفيذ فقرات البرنامج التنفيذي لمتابعة تنفيذ تكاليفات القمة العربية للتنمية والاقتصادية والاجتماعية فيما يخص مجال الإسكان (الكويت 2009) .

وتفضلو بقبول فائق الاحترام ،،،

م / محمد عبد الله صنيح  
 نائب المدير العام لشئون الرقابة والتدقيق  
 (ضابط الإتصال لدى جامعة الدول العربية)



## نبذة عن الرعاية السكنية بدولة الكويت

الفهرس

رقم الصفحة	البيان
2	مقدمة وتمهيد
4	المحور الأول : قيام الدولة بتوفير الرعاية السكنية
5	1- القوانين التي تحدد شروط استحقاق الرعاية السكنية
6	2- طبيعة الرعاية السكنية التي توفرها الدولة
11	3- عدد الوحدات السكنية المنجزة
11	4- عدد الوحدات السكنية المطلوب إنجازها
12	5- بدل الإيجار
13	المحور الثاني : تنظيم التخطيط العمراني في المدن الجديدة
19	المحور الثالث : تشجيع الحركة التعاونية في بناء إسكان مناسب
21	المحور الرابع : الحد من انتشار العشوائيات
24	المحور الخامس : تعزيز ودعم الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل في إطار برنامج شامل للاستثمار العقاري بالمنطقة العربية



## مقدمة وتمهيد

## دولة الكويت المؤسسة العامة للرعاية السكنية

يعد السكن من المقومات الأساسية في استقرار الأسرة لما يحققه من توافق وترابط اجتماعي ونفسي يشعر من خلاله الفرد بالأمن والطمأنينة والأمان فضلاً عن الاستقلالية والشعور بالمسئولية مما يؤدي إلى تكوين الأسر المستقرة والمؤهلة لتنشئة أبنائها التنشئة الصالحة والمسلحة بالعلم والأخلاق ، وترسيخ مبادئ الترابط الاجتماعي وحب الوطن .

وقد أولت دولة الكويت الرعاية السكنية اهتماماً كبيراً منذ أوائل الخمسينيات باعتبارها نوعاً من أنواع الرعاية الاجتماعية ، وقد جاء الدستور الكويتي مؤكداً على ذلك بالنص على أن الأسرة أساس المجتمع ويتولى القانون حفظ كيانها وتقوية أواصرها وهو ما يفرض على الدولة تبني قضايا الأسرة وتلبية احتياجاتها والتي من أهمها توفير السكن المناسب .

وتعد دولة الكويت سباقة بين الدول في توفير الرعاية السكنية لمواطنيها ساعية بذلك إلى الارتقاء بشعبها وتحسين الأحوال المعيشية لمواطنيها ، وفي ظل المستجدات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي شهدتها دولة الكويت والتي كان لها تأثيراً واضحاً على توفير الرعاية السكنية ومن أهمها التزايد في عدد السكان وأعداد المساكن المطلوبة وندرة الأراضي الصالحة للسكن في المناطق الحضرية والتزايد المستمر في تكاليف البناء والتشييد وتطور وارتقاء المستوى الثقافي للمواطن ، فقد سعت دولة الكويت لمواكبة هذه التغيرات ونتيجة لذلك تعاقبت الجهات الحكومية التي تولت مسؤولية توفير الرعاية السكنية كما توالى نتيجة لذلك التشريعات .

توضيحاً للتوجيهات والسياسات المشار إليها أعلاه فقد تم إعداد هذه النبذة عن الرعاية السكنية بدولة لبيكويت لاستعراض الخطوات التنفيذية التي اتخذتها الدولة وما تخطط له للمستقبل لتحقيق برنامج العمل الخاص بتوفير السكن المناسب من خلال النوازل التي تخطط له للمستقبل لتحقيق برنامج العمل الخاص بتوفير السكن المناسب من خلال المحاور التي جاءت بإعلان الكويت بشأن الإسكان ضمن الوثائق التي صدرت عن القمة العربية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية التي عقدت بدولة الكويت يومي 19 ، 20 يناير 2009 وهي كالتالي :

- المحور الأول : قيام الدولة بتوفير الرعاية السكنية .
- المحور الثاني : تنظيم التخطيط العمراني في المدن الجديدة .
- المحور الثالث : تشجيع الحركة التعاونية في بناء إسكان مناسب .
- المحور الرابع : الحد من إنتشار العشوائيات .
- المحور الخامس : تعزيز ودعم الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل في إطار برنامج شامل للاستثمار العقاري في المنطقة العربية .

## المحور الأول

قيام الدولة بتوفير الرعاية السكنية

دولة الكويت  
المؤسسة العامة للرعاية السكنية

1- القوانين التي تحدد شروط استحقاق الرعاية السكنية .

ترجع بداية اهتمام الحكومة ببناء مساكن لذوى الدخل المحدود إلى عام 1954 ، وفى 1954/12/26 م ، حيث أصدر مجلس الإنشاء – بوصفه الجهة التى كانت تضطلع بتقرير السياسة السكانية والعمرانية فى ذلك الحين – قراراً ببناء 2000 وحدة سكنية توزع على المستحقين .

وفى عام 1956م ، أسست الحكومة " دائرة أملاك الحكومة" التى كان من أبرز اختصاصاتها توزيع بيوت ذوى الدخل المحدود .

وفى عام 1958 م تقدمت دائرة أملاك الحكومة بإقتراح إلى مجلس الإنشاء لتخصيص 1000 قسيمة سكنية ، مساحة كل منها 500 متر مربع لذوى الدخل المحدود على أن تقوم الحكومة بتقديم قروض تمكنهم من البناء بمعرفتهم (لم يكن هناك تعريف محدد لذوى الدخل المحدود ، إنما كان يتم توزيع البيوت على الأسر المحتاجة التى ترى الجهة الحكومية أنها تستحق المسكن )

وفى عام 1960م ، تأسس بنك الائتمان الكويتي برأسمال قدره (7.5 مليون دينار كويتي) أى ما يعادل (26 مليون دولار امريكى) لتيسير القروض العقارية للمواطنين (قروض طويلة الأمد ولا تحتسب عليها أية فوائد ) ، وبعد أن اثبت البنك نجاحه كمؤسسة تقدم خدماتها للمواطنين فى شكل قروض ، صدر قانون عام 1965 م لتطوير نشاط البنك تحت اسم " بنك التسليف والادخار" ليقوم ايضا بمهمة بناء البيوت السكنية برأسمال قدره 25 مليون دك (86 مليون دولار امريكى) ، ثم تطورت ميزانية البنك اتصل عام 1976 م إلى 320 مليون دينار كويتي (1100 مليون دولار امريكى) .

وفى عام 1961 م ، تم ضم دائرة أملاك الحكومة إلى " دائرة الإسكان" بوزارة المالية .

وفى 1962/1/17 م ، صدر المرسوم الأميرى رقم (2) لعام 1962 م بجعل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الجهة المختصة بتلقى الطلبات وتوزيع البيوت على مستحقيها ، وفقاً للأولويات المعمول بها بعد إجراء البحث الاجتماعى .

وفى 1974/7/1 م صدر القانون رقم (15) لسنة 1974 م بإنشاء الهيئة العامة للإسكان للاضطلاع بمهمة بناء البيوت لذوى الدخل المحدود ، وبناء المساكن الخاصة ، والمجمعات السكنية ، وأعطيت صلاحيات واسعة ، وأعفيت من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ومنحت حرية التصرف بالنسبة إلى المناقصات واستثنيت من إجراءات لجنة المناقصات المركزية للدولة ، كما أعطيت الحق بنزع الملكية ويتضمن بعض المواقع ودفع قيمتها فوراً ، ورصدت لها ميزانية قدرها 200 مليون دينار كويتي (687 مليون دولار امريكى) لخمس سنوات وفى عام 1976 م تقرر زيادة ميزانية الهيئة لتصبح 1200 مليون دينار كويتي (4100 مليون دولار امريكى) ، لإنجاز المشروعات الكبيرة المقررة فى برنامجها .

## دولة الكويت المؤسسة العامة للرعاية السكنية

وإدراكاً من الحكومة لأهمية الإسكان في المجتمع استحدثت في التشكيل الوزاري عام 1975 م وزارة الإسكان (المرسوم الأميري الصادر بتاريخ 1975/3/11 م) ضمنمت إدارة الإسكان ، وقسم تحصيل الأقساط بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وأوكل إليها اختصاص توزيع البيوت الحكومية والتخطيط للتنمية الإسكانية بوجه عام .

وفي عام 1982 م ، تقرر إنشاء المجلس الأعلى للإسكان برئاسة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء وذوى الاختصاص ، للتخطيط للسياسة الإسكانية بالدولة وإقرار المشروعات الكبرى للتوسع العمراني .

وفي عام 1986 م ، أدمجت وزارة الإسكان في الهيئة العامة للإسكان وتم تعيين وزير للدولة لشئون الإسكان وبذلك أصبحت الهيئة تقوم بتخطيط المساكن الحكومية وتصميمها وتنفيذها وتوزيعها على اصحاب طلبات الرعاية السكنية .

تأكيداً للاهتمام الحكومي بالرعاية السكنية للمواطنين والتزاماً من الدولة بتوفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين حسب ما نص عليه الدستور الكويتي ، وفي 1993/9/11 صدر القانون رقم (47) لسنة 1993م في شأن إنشاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية ومن أبرز ما جاء به ما يلي :

### أ- تحديد الفئات المستحقة للرعاية السكنية .

1- نصت المادة رقم (14) من القانون المذكور على ما يلي :

" يتم توفير الرعاية السكنية للأسر الكويتية وفقاً لأسبقية تسجيل الطلبات بالمؤسسة بحسب نوع الرعاية السكنية من قسائم وبيوت وشقق ، ويعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بأسبقية تسجيل الطلبات لدى الهيئة العامة للإسكان قبل العمل به ، وذلك بعد تصنيفها حسب نوع الرعاية السكنية وطبقاً لرغبات أصحابها "

2- نصت المادة رقم (15) من القانون المذكور على ما يلي :

"استثناء من احكام المادة السابقة يكون للفئات الآتية أولوية خاصة في الرعاية السكنية :

- أسر الشهداء .
- أسر الأسرى ومن في حكمهم من المدنيين المرتهنيين .
- أسر الأيتام القصر .
- أسر المعاقين .

ويصدر قرار من الوزير بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة بالشروط والقواعد والإجراءات اللازم توفرها للإفادة من الأولويات المنصوص عليها في هذه المادة وتحديد مفهوم الإعاقة ومفهوم الأسر التي تستفيد من هذه الأولويات "

3- نصت المادة رقم (16) من القانون المذكور على ما يلي :

"يشترط للحصول على الرعاية السكنية المنصوص عليها في هذا القانون الا يكون رب الأسرة مالكاً لعقار أو مشتركاً في ملكية عقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية المناسبة " إن عدد طلبات مستحقي الرعاية السكنية في زيادة مضطردة بسبب شمولية معظم المواطنين بالرعاية السكنية طبقاً للمواد أرقام (14،15،16) من القانون رقم (47) لسنة

## دولة الكويت المؤسسة العامة للرعاية السكنية

1993 المشار إليه أعلاه ، حيث لم يقتصر الرعاية السكنية على الأسر ذات الدخل المنخفض أو المحدود بل شملت كل أسرة كويتية لا تمتلك عقاراً سواء كانت ذات دخل محدود أو ذات دخل عال وميسورة مادياً ويمكنها شراء السكن الخاص بها مما نتج عنه ارتفاع عدد طلبات الرعاية السكنية إلى (108,404) طلب (مائة وثمانية ألف واربعمئة وأربع) في نهاية شهر مايو 2015.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيمة تكلفة البيت الحكومي هي عبارة عن التكلفة الفعلية لإنجاز البيت مضافاً إليها سعر رمزي للأرض التي تم إنشاء البيت عليها ، ويتم استرداد هذه القيمة على أقساط شهرية ميسرة طويلة الأمد تمتد إلى أكثر من 40 سنة بقيمة 10% من دخل رب الأسرة ولا تزيد عن ستين دينار كويتي (حوالي 200 دولار أمريكي) وبذلك تكون الدولة قد حققت للمواطن رعاية سكنية وملكية للبيت وليست رعاية سكنية فقط .

ب- توفير القروض من بنك الائتمان الكويتي لمستحقيها .

نصت المادة رقم (28) من القانون المذكور على ما يلي :

"يقوم بنك الائتمان الكويتي بتقديم القروض لمستحقي الرعاية السكنية لبناء المساكن أو لشراؤها أو لزيادة الانتفاع بها بالتوسعة أو التعلية أو لإصلاحها وترميمها " وتصرف قروض الرعاية السكنية لمستحقيها بلا فوائد ، وتم تحديد قيمة القرض الممنوح لبناء سكن أو شرائه بسبعين ألف دينار كويتي أي ما يعادل 241000 دولار أمريكي (مائتان وواحد وأربعون ألف دولار أمريكياً) بالإضافة إلى مواد بناء مدعومة تقدر بحوالي (30000) دينار كويتي (ثلاثون ألف دينار كويتي) ، ويجوز زيادته بمرسوم بعد أخذ رأي مجلس إدارة البنك ، كما يتم استرداد قيمة القرض من المواطن بأقساط مريحة تبدأ من ثمانين دينار (حوالي 275 دولار أمريكي) ولا تتجاوز 10% من راتب رب الأسرة وتمتد فترة الاسترداد لمدة تصل إلى 70 سنة .

2- طبيعة الرعاية السكنية التي توفرها الدولة .

إن الإسكان الحكومي بدأ في دولة الكويت منذ العام 1945 وتناوبت على توفير السكن الحكومي للمواطنين جهات عديدة بالدولة ، إلا أن إنشاء الهيئة العامة للإسكان عام 1974م ومن ثم إنشاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية ، كانت نقطة تحول كبيرة ، ونقلة نوعية في مجال توفير الرعاية الإسكانية الحكومية للمواطنين ، خاصة من ناحية الإطار التنظيمي لتنفيذ البرامج والمشروعات الإسكانية المتكاملة في المناطق السكنية المستحدثة وفق المعايير والضوابط والمفاهيم الإنمائية القائمة على إدراك التصميم العمراني لطريقة استعمال المبنى ، والغرض من إقامته ، وعادات السكان الذين يقطنون هذه التجمعات السكنية ، ومراعاة الموارد المتاحة ، والأرض المخصصة للبناء .

وقد روعي في مشروعات المؤسسة العامة للرعاية السكنية أن تكون بنظام التجمع السكني الذي يعتمد على " النظام المدرسي " الذي يقوم على القواعد التالية :

(أ) وجود روضة للأطفال مع المسجد المحلي ، وحديقة للأطفال ، ومجموعة من المحلات في وسط " مركز تجمع " لعدد يتراوح بين 400-500 وحدة سكنية .

دولة الكويت  
المؤسسة العامة للرعاية السكنية

(ب) ربط عدد من مراكز التجمع بعضها البعض بشبكة من الطرق ، لتشكل في مجموعها وحدات أكبر تحتاج إلى نوعيات من المرافق والخدمات تتدرج في الاتساع وبشكل مناسب في ضوء المعايير الهندسية .

(ج) توفير المواقع المناسبة لإقامة الحدائق العامة ، ومقسمات الهاتف ، ومحطات الوقود ، ومراكز الإطفاء مع غيرها من الخدمات الأساسية .

ومن الجدير بالذكر أن المساكن التي تنشئها المؤسسة أو القرض الذي يمنحه بنك الائتمان الكويتي للمواطنين كفيلين بتوفير السكن المناسب الذي يحتوى على المساحات والمميزات التي تجعله بمستوى عالي من الجودة والرفاهية لا يقارن بالمساكن التي تنشأ في المشاريع منخفضة التكاليف بل يفوقها بكل المقاييس .

هذا وتقوم المؤسسة العامة للرعاية السكنية (الهيئة العامة للإسكان سابقاً) بتوفير الوحدات السكنية ببدائلها الثلاثة (يترك للمواطن حق الاختيار) وهي كما يلي :

1. البيوت الحكومية :

يتم إنشاء البيت الحكومي على مساحة لا تقل عن 400 متر مربع (حسب نص القانون 1993/47) ويتكون من دورين بمساحة بناء إجمالية في حدود 400 متر مربع ، تم زيادتها مؤخراً إلى حوالي 460 متر مربع إلى 470 متر مربع ، وحسب الجدول المبين أدناه لأحد نماذج البيوت الحكومية:

المساحة بالمتر المربع	مكونات البيت
	الدور الأرضي :
33.40	صالة معيشة
35.00	مطبخ + مخزن
18.70	غرفة سائق
48.30	ديوانية + حمام ضيوف
23.40	غرفة متعددة الاستخدامات (نوم) + حمام
	الدور الأول :
26.22	صالة معيشة
2.90	مطبخ تحضير
30.25	غرفة نوم رئيسية + حمام خاص بها
70.00	عدد (3) غرف نوم
11.75	عدد (2) حمام
	السطح :
8.60	غرفة خادمة
9.20	غرفة غسيل

## دولة الكويت

### المؤسسة العامة للرعاية السكنية

ونظراً لأن متوسط عدد أفراد الأسرة الكويتية هو 6.2 فرد / للأسرة ، لذا يكون نصيب الفرد من غرف النوم بواقع 16.1 م<sup>2</sup> ( أى بمعدل غرفة نوم لكل فرد) وذلك بدون أخذ رب البيت وزوجته بعين الاعتبار لوجود غرفة نوم رئيسية مع حمام خاص بهما وبدون أخذ السائق والخادمة أيضاً بعين الاعتبار لوجود غرفة خاصة لكل منهما ، ويكون نصيب كل فرد من أفراد الأسرة 9.4 م<sup>2</sup> من صالات المعيشة .

يضاف إلى ذلك إنشاء جميع خدمات البنية التحتية للمشروع وإنشاء جميع المباني العامة اللازمة لخدمة السكان من مدارس ومساجد ومراكز صحية وأسواق مركزية ..... الخ .

### II. الشقق السكنية :

قامت المؤسسة في فترة الثمانينات من القرن الماضي بإنشاء شقق سكنية بمساحة 220 متر مربع للشقة وتم توزيعها على المواطنين المستحقين للرعاية السكنية ، إلا أن الإقبال على السكن فيها لم يلقى قبولاً كبيراً لذا فقد باشرت المؤسسة العامة للرعاية السكنية في مشاريعها الجديدة بناء مجمعات سكنية (إسكان عمودي) تشتمل على شقق سكنية فاخرة بمسطح حوالي 385 متر مربع للشقة كبديل سكني مستقبلي للأسر الكويتية تم تصميمها لتشتمل على جميع مكونات البيت الحكومي بالمواصفات التالية .

- كل دور من المجمع السكني يحتوى على شقة واحدة لتحقيق الخصوصية التي يفضلها المواطن الكويتي .
- اتساع وزيادة غرف ومناجع الشقة .
- خدمات منفصلة لكل شقة .
- مدخل خاص للديوانية .
- تخصيص عدد (4) مواقف للسيارات مظلة لكل شقة .
- غرفة خاصة للخادمة وغرفة خاصة للسائق .

وجدير بالذكر أن المؤسسة سبق لها إنشاء شقق سكنية بمساحة 120 - 130 متر مربع وتم توزيعها على المواطنين الكويتيات والأسر الكويتية التي لا تنطبق عليها شروط استحقاق الرعاية السكنية ولكن ظروفها الاجتماعية والمعيشية تستدعي توفير السكن المناسب لها .

### III. القوائم السكنية :

يمنح المواطن المستحق للرعاية السكنية قسيمة جاهزة للبناء بمساحة لا تقل عن 400 متر مربع حسب ما نص عليه القانون رقم 1993/47 وذلك بعد تنفيذ الخدمات الرئيسية من شبكات طرة ، وشبكات الصرف لمياه المجارى الصحية ومياه الأمطار وشبكات المياه العذبة



دولة الكويت  
المؤسسة العامة للرعاية السكنية

وشبكات مياه الري وشبكات الكهرباء والهاتف ، إضافة إلى إنشاء المباني العامة للمنطقة السكنية (مدارس - مساجد ... الخ ) ، كما يمنح المواطن قرضاً إسكانياً من بنك التسليف والإدخار (بنك حكومي) بدون فوائد ، بقيمة 70,000.000 دينار كويتي (سبعون ألف ديناراً كويتياً) للبناء ، يتم استرداد قيمته على أقساط مريحة (طويلة الأمد) تصل إلى 70 سنة ، بالإضافة إلى مواد مدعومة بقيمة 30000 دينار كويتي (ثلاثون ألف دينار كويتي).

يتم الترخيص والتصريح للمواطن ببناء مسطح لا يزيد عن 210% من مسطح القسيمة أي بمسطح قدره 480 متر مربع وذلك بدون أخذ مساحة السرداب ضمن النسبة المشار إليها أعلاه ، وباعتبار أن متوسط عدد أفراد الأسرة الكويتية (دون احتساب عدد الخدم) هو 6.2 فرد/أسرة ، لذا يكون نصيب الفرد من مسطح المباني هو ما يقارب 130 متر مربع ، مما يدل أن هذه المساكن يعلو مستواها الاجتماعي عن مستوى بيوت منخفضة التكاليف .

3- عدد الوحدات السكنية المنجزة

قامت الدولة بإنجاز عدد 15400 وحدة (خمس عشرة ألف وأربعمائة وحدة) وذلك قبل إنشاء الهيئة العامة للإسكان ، كما قامت الهيئة وبعد ذلك المؤسسة العامة للرعاية السكنية بإنشاء 77640 وحدة (سبعة وسبعون ألفاً وستمائة وأربعون وحدة) ، وبذلك يكون مجموع الوحدات السكنية التي أنجزتها الدولة للرعاية السكنية وتم توزيعها على المواطنين حتى تاريخه تبلغ 112214 وحدة سكنية .

4- عدد الوحدات المطلوب إنجازها :

بلغ عدد طلبات الرعاية السكنية حتى شهر مايو 2015 إلى (108.404) طلب (مائة وثمانية ألف وأربعمائة وأربع) ، وقد قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بوضع الخطة الخمسية السابعة (2006/2007 - 2010/2011) والخطة الخمسية الثامنة (2011/2012 - 2015/2016) ، وضمنت هذه الخطط برنامجاً زمنياً طموحاً لتنفيذ عدد 78500 (ثمانية وسبعون ألف وخمسمائة) وحدة سكنية على الأراضي التي تم تخصيصها لها ، كما تقوم المؤسسة حالياً بالتنسيق مع بلدية الكويت لتخصيص مزيد من الأراضي لتنفيذ الوحدات السكنية المتبقية على ضوء خطة موازية للخطة المشار إليها أعلاه .

والتزاماً من الدولة بسرعة توفير السكن للمواطنين فقد تم إصدار القانون رقم 50 لسنة 2010 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 والذي جاء فيه باباً كاملاً لإنشاء المدن السكنية ومن أهم بنوده هو إلزام المؤسسة العام للرعاية السكنية بتوفير أراضي خلال ثلاثة سنوات تكفي لإنشاء

دولة الكويت  
المؤسسة العامة للرعاية السكنية

- 200 ألف (مائتان ألف وحدة سكنية) على أن تنفذ هذه الوحدات والمدن السكنية متكاملة من خلال تأسيس شركة مساهمة عامة لكل مدينة على حده وفي مدة لا تزيد عن ستة سنوات من تاريخ إبرام العقد مع الشركة وعلى أن تؤسس هذه الشركات خلال سنة من توفير وتخصيص الأراضي .

5- بدل الإيجار :

- مساعدة من الدولة للمواطن على تحمل أعباء تأجير السكن ، فقد تم تعديل القانون رقم 1993/47 بإضافة مادة تلزم المؤسسة بمنح أصحاب طلبات الرعاية السكنية بدلاً للإيجار يبلغ قيمته 100 دينار كويتي (314 دولار أمريكي) وذلك للفئات التي لا يتعدى دخلها الشهري عن تسعمائة دينار كويتي ، ولمزيد من المساعدة تم تعديل قيمة وشروط بدل الإيجار في القانون رقم (26) لسنة 2006 حيث يتم حالياً منح بدل الإيجار لكل أصحاب الرعاية السكنية بغض النظر عن ظروف حالتهم الاجتماعية أو قيمة دخلهم الشهري ، كما تم رفع قيمة البدل إلى - / 150 د.م ( مائة وخمسون ) دينار كويتي (471 دولار أمريكي) وتمثل هذه القيمة 40% - 50% من القيمة الإيجارية للسكن المناسب للأسر الكويتية .
- (مادة 19) :

يستحق رب الأسرة اعتباراً من أول الشهر التالي لإنقضاء شهر من تاريخ تقديمه طلب الحصول على الرعاية السكنية بدل إيجار شهري مقداره (150) دينار كويتي (مائة وخمسون دينار كويتي) تدفَع له المؤسسة شهرياً حتى تاريخ حصوله على الرعاية السكنية .  
ولا يستحق هذا البدل رب الأسرة الذي يتمتع بحكم وظيفته بسكن أو بدل إيجار نقدي فإذا قل البدل الذي يتقاضاه عن بدل الإيجار المقرر في الفقرة السابقة دفعت له المؤسسة الفرق بين البديلين وفقاً لحكم الفقرة المذكورة .

## المحور الثاني

تنظيم التخطيط العمراني في المدن الجديدة

## دولة الكويت المؤسسة العامة للرعاية السكنية

حرصت دولة الكويت على أن يكون التخطيط المستدام للدولة قائم على خطة علمية ووفق أسس منهجية ، الأمر الذي حشدت له خيرة الخبرات المتخصصة مع الكفاءات اللازمة للوصول إلى المخطط الهيكلي الثالث للدولة الذي تم آخر تطوير له عام 2005.

لقد حدد المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت ملامح واحتياجات الدولة وحتى سنة الهدف عام 2030 والتي تركز على:

- 1- الانطلاق إلى تنمية وتعمير وإنشاء مناطق حضرية متكاملة بشمال وجنوب البلاد لتستوعب عدد سكان الكويت المتوقع حتى سنة الهدف.
- 2- السعي لإنشاء مدن جديدة متكاملة تخفف العبء على المناطق الحضرية القائمة والتي لم تعد تستوعب المزيد ، حيث أنه جاري إنشاء مدينة صباح الأحمد وسيتم إنشاء مدن جديدة مثل الصبية (الصابرية حالياً) والمطلاع (جنوب المطلاع حالياً) ونواف الأحمد في شمال البلاد ومدينتي الخيران و صباح الأحمد في جنوب البلاد .
- 3- تحديد أعداد الوحدات السكنية المطلوبة حتى سنة الهدف وتحديد مساحات الأراضي اللازمة لها ، وذلك لنوعي الإسكان بالدولة وهما السكن الخاص للمواطنين والسكن الاستثماري للوافدين (شقق سكنية) ، وكما يلي:

### (1-3) السكن الخاص:

يتمثل السكن الخاص في الحالات التالية :

- أ) قسائم يمتلكها المواطنون ، عن طريق الشراء من القطاع الخاص سواء شركات أو مواطنين ويقومون بإنشاء بيوتهم عليها من حسابهم الخاص أو بمساعدة القرض الإسكاني الذي يمنحه بنك الائتمان الكويتي ، علماً بأن الدولة تقوم بإنجاز الطرق وخدمات البنية التحتية لتلك القسائم شاملة التغذية بالمياه العذبة والكهرباء والصرف الصحي ، إضافة إلى إنشاء جميع المباني العامة اللازمة مثل المدارس والمساجد والأسواق المركزية والمراكز الصحية ..... إلخ .
- ب) وحدات للرعاية السكنية التي توفرها الدولة للمواطنين ، حيث تقوم المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتوفير الوحدات السكنية ببدائلها الثلاثة (بيوت- شقق- قسائم) بالإضافة إلى إنشاء الطرق وكافة خدمات البنية التحتية والمباني العامة ومحطات محولات الكهرباء الفرعية ، ويترك للمواطن مستحق الرعاية السكنية حق الاختيار ، وحسب ما تم ذكره سابقاً.

دولة الكويت  
المؤسسة العامة للرعاية السكنية

ج) وحدات سكنية سيتم توفيرها من خلال مطورين عقاريين بحيث تقوم المؤسسة بتسليم الأراضي لتلك الشركات لتطويرها وبيع الوحدات لأصحاب طلبات الرعاية السكنية وذلك وفق قانون (113) لسنة 2014 .

**3-2) السكن الإستثماري:**

ينقسم السكن الإستثماري بالدولة إلى نوعين هما :

- أ) سكن العائلات : وهو عبارة عن عمارات سكنية متعددة الطوابق مكونة من شقق سكنية يسكنها الوافدون وبعضها يسكنها أسر كويتية.
- ب) السكن الجماعي : يقصد به مساكن للعمالة محدودي الدخل من الجنسيات غير الكويتية.

وكما تم بالمخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت (2005) حساب أعداد الوحدات السكنية المطلوبة لكل من السكن الخاص والسكن الإستثماري حتى عام 2030 وكذلك الأراضي المطلوب توفيرها لكل نوع من أنواع السكن سواء داخل المنطقة الحضرية أو خارجها ، حيث أوضح المخطط الهيكلي الثالث ما يلي :

**1) السكن الخاص:**

- أ) عدد وحدات السكن الخاص المطلوب توفيرها عام 2030 بلغ (314992) وحدة سكنية وكما موضح بالجدول التالي:

وحدات السكن الخاص المطلوب توفيرها عام 2030	
عدد وحدات السكن الخاص	داخل المنطقة الحضرية
85,403 وحدة سكنية	وحدات السكن الخاص الجديدة المطلوبة حتى 2008
128,482 وحدة سكنية	إجمالي ما هو قائم داخل المنطقة الحضرية 2004
213,885 وحدة سكنية	إجمالي السكن الخاص داخل المنطقة الحضرية حتى 2008
عدد وحدات السكن الخاص	خارج المنطقة الحضرية
229,589 وحدة سكنية	وحدات السكن الخاص الجديدة المطلوبة حتى 2030
314,992 وحدة سكنية	إجمالي وحدات السكن الخاص الجديدة المطلوبة داخل وخارج المنطقة الحضرية حتى 2030

دولة الكويت  
المؤسسة العامة للرعاية السكنية

(ب) باعتبار أن متوسط كثافة الوحدات السكنية على الهكتار تبلغ حالياً (7.5 وحدة/هكتار) ، فإن إجمالي الاحتياج من الأراضي للسكن الخاص حتى عام 2030 تبلغ مساحته -/40,000 هكتار.

(2) السكن الاستثماري:

(أ) إجمالي الاحتياج المستقبلي المتوقع على السكن الاستثماري حتى عام 2030 كما هو موضح بالجدول التالي :

الإجمالي	عدد الوحدات		العام
	سكن جماعي	سكن عائلات	
220250	55000	165250	2010
358171	89786	268385	2020
460859	132359	328500	2030

- متوفر حالياً عدد 178,519 وحدة لسكن العائلات وعدد 43,319 وحدة للسكن الجماعي.
- نظراً لاكتفاء المنطقة الحضرية بالوحدات المتوفرة حالياً ، فسيتم إنشاء بقية الوحدات خارج المنطقة الحضرية.

(ب) الاحتياج من الأراضي للسكن الاستثماري :

نقترح دراسات المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت أن تقل الكثافات الحالية لوحدات السكن الاستثماري بنوعية بشكل تدريجي على مدار سنوات المخطط الهيكلي حتى عام الهدف 2030 ، ففي سكن العائلات سوف تقل الكثافة تدريجياً من 50 وحدة/هكتار حالياً لتصل عام 2030 حوالي 40 وحدة/هكتار ، أما السكن الجماعي فمن المنتظر أن تقل الكثافة عن 80 وحدة/هكتار لتصل إلى 70 وحدة/هكتار عام 2030 ، وعلى هذا فإن إجمالي الأراضي المطلوبة عام 2030 للسكن الاستثماري (سكن عائلات وسكن جماعي) حوالي -/5,000 هكتار ، وحسب الجداول الموضحة أدناه.

دولة الكويت  
المؤسسة العامة للرعاية السكنية

إجمالي الاحتياج من الأراضي لسكن الاستثماري حتى عام 2030

سكن العائلات:

العام	الوحدات المطلوبة	الكثافة المقترحة (وحدة/هكتار)	المساحة (هكتار)
2010	--	--	--
2020	89,866	45	1,997
2030	149,981	40	3,749

السكن الجماعي:

العام	الوحدات المطلوبة	الكثافة المقترحة (وحدة/هكتار)	المساحة (هكتار)
2010	11,681	80	146
2020	46,467	75	619
2030	88,040	70	1,257

المساحة الاجمالية المطلوبة حتى سنة الهدف هي  $5,006 = 1,257 + 3,749$  هكتار.

وتمشياً مع توصيات دراسة تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت ، والتي من ضمنها إنشاء العديد من المدن السكنية الجديدة في عدة مناطق مختلفة ، وذلك في إطار إستراتيجية التنمية التي تنتهجها الدولة من حيث الابتعاد عن مركزية التطوير العمراني وإعادة توجيهه إلى مناطق عمرانية جديدة تمثلت في كل من مدينة صباح الأحمد ، مدينة الخيران في جنوب البلاد ، مدينة الصبية (الصابرية حالياً) ومدينة المطلاع (جنوب المطلاع حالياً) في شمال البلاد إلى جانب بعض التجمعات العمرانية المجاورة لكل من هذه المدن ، على أن يكون تخطيط تلك المدن يمثل نقلة عمرانية هامة وذلك من خلال :

- أن تحتوي المدينة على نمط جديد من القسائم السكنية.
- أن تتضمن نماذج حديثة ومتنوعة ومتعددة للبيوت الحكومية وبما يغير النظرة للبيت الحكومي ويقلل من رغبة المواطن في التعديل وإعادة الإنشاء.
- تطوير كامل المباني العامة للمدينة من خلال نماذج جديدة وحديثة تعبر عن الفكر المعماري الجديد.

دولة الكويت  
المؤسسة العامة للرعاية السكنية

- د) الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة المائية من خلال استخدام المياه المعالجة ثلاثياً للزراعات والمناطق الخضراء.
- هـ) إنشاء حزام شجري متكامل حول المدينة يساهم في معادلة العوامل الجوية ويكون مصداً طبيعياً للرياح الموسمية على المدينة لتحقيق أعلى درجة من السلامة البيئية لقاطني المدينة.
- و) تكون شبكات الطرق للمدينة متدرجة بدءاً من الطريق الدائري حولها والطرق الرئيسية وحتى الطرق الداخلية ومصممة وفق أحدث معايير النموذج النمطي للدراسات المرورية ، وبما يحقق الانسيابية الكاملة والتقاطعات الحرة بالمدينة.
- ز) استغلال مصادر الطاقة النظيفة وتخفيف الاعتماد على المصدر النفطي .
- ح) توفير مساحات في المدن تُستغل في أنشطة تساهم في تنمية الموارد البشرية للدولة كالمدن الرياضية وأندية الفتيات والشباب والمراكز الثقافية والأنشطة الدينية .
- ط) تخصيص مواقع بالمدن تستخدم في أنشطة صناعية وحرفية وتجارية وإدارية بحيث تكون الداعم الإقتصادي للمدينة .
- ك) إشراك القطاع الخاص من حيث استقطاب الدور الإستشارية العالمية المتخصصة في عمل الدراسات والتصاميم والتخطيط والإشراف والإدارة والتشغيل .



### المحور الثالث

تشجيع الحركة التعاونية فى بناء إسكان مناسب

دولة الكويت  
المؤسسة العامة للرعاية السكنية

إن الحكومة هي الجهة المسؤولة عن الرعاية السكنية بدولة الكويت ، وقد أخذت على عاتقها توفير الرعاية السكنية لمستحقيها وقامت بوضع الخطط والسياسات اللازمة لتوفير الوحدات السكنية للمواطنين من خلال إنشاء مشاريع إسكانية نظير أقطار مريحة لا تزيد عن 10% من راتب المواطن وبدون أية فوائد بنكية ، كما أنها توفرها بالبدائل السكنية ( بيوت حكومية - شقق سكنية - قسائم ) والتي تم توضيحها بالبند (أولاً-1) أعلاه لذا لا توجد حالياً حاجة لإنشاء أو تأسيس تعاونيات لإنشاء البيوت السكنية.

المحور الرابع  
الحد من إنتشار العشوائيات

انتشرت في الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي ظاهرة بناء مساكن من الصفيح أو الخيام أو الخشب قام ببنائها أفراد من غير المواطنين من المقيمين بصفة غير قانونية (تعارف على تسميتهم بالبدون) وأطلق على هذه المساكن مسمى بيوت العشيش وبنيت بطريقة عشوائية وفي أماكن متفرقة خارج مدينة الكويت، مما كانت تعطى طابعاً غير حضارياً لدولة الكويت، وعليه اتخذت الحكومة الإجراءات المناسبة للقضاء على هذه الظاهرة كالتالي :

1. شرعت الهيئة العامة للإسكان عام 1976 وبتوجيهات من مجلس الوزراء بإنشاء عدد 9696 بيتاً من البيوت منخفضة التكاليف ضمن المنطقة الحضرية بالدولة بدلاً من (عدد 5546 بيتاً بمنطقة الصليبية وعدد 4150 بيتاً بمنطقة الجهراء [تيماء] مع خدمات البنية التحتية والمرافق العامة ومحطات محولات الكهرباء الفرعية) ، بالإضافة إلى المناطق التجارية والاستثمارية لأيواء المقيمين في بيوت العشيش وبالتالي سيتم القضاء على ظاهرة بيوت العشيش (العشوائيات) نهائياً عن طريق تنفيذ مشروع "المساكن منخفضة التكاليف"، ويلاحظ أن هذه المساكن تمنح معظمها لفئات من غير المواطنين من العسكريين و أزواج الكويتيات.

واستمراراً لجهود الدولة في توفير السكن المناسب لكافة شرائح المجتمع الكويتي فقد سبق للمؤسسة العامة للرعاية السكنية إنشاء بيوتاً منخفضة التكاليف ينتفع بها فئة من المواطنين والمقيمين على أرض الكويت بصفة إيجار وذلك في منطقتي الجهراء والصليبية.

وحيث أن تلك البيوت والمرافق والخدمات المحيطة بها أصبحت قديمة ومتهالكة ولحرص الدولة على المحافظة على الوجه الحضاري والانساني المشرق لدولة الكويت وتوفير المسكن اللائم لجميع فئات المجتمع فقد تم إصدار القانون رقم (45) لسنة 2007 والذي بموجبه تمت إضافة الباب الرابع مكرراً (البيوت منخفضة التكاليف) على أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 وقد ألزم هذا القانون المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتأسيس شركة مساهمة كويتية تتولى وفقاً لنظام البناء والتشغيل والتحويل للدولة القيام بتصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة مساكن منخفضة التكاليف بديلة عن المساكن الشعبية القائمة في كل من الجهراء والصليبية وذلك في المواقع المخصصة من بلدية الكويت لهذا الغرض وبجميع ما تشتمل عليه من مكونات لوحدات سكنية ومباني خدمة ذات عائد استثماري ومباني غير ربحية لخدمة المشروع وللمناطق التجارية والاستثمارية ومواقع تختص لجهات النفع العام بالإضافة إلى شبكات الطرق والبنية الأساسية وغير ذلك مما تقررته تفصيلاً المؤسسة.

هذا وقد قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بالتعاقد مع جهة استشارية اقتصادية والتي قامت بدورها بعمل دراسة جدوى اقتصادية للمشروع غير أنه لم يتقدم أي من المستثمرين للاشتراك بالمزايدة العلنية.

وبناء على ذلك قامت المؤسسة بإعادة طرح المشروع مرة أخرى في مزايدة علنية بعد أن تم زيادة مساحة المشروع إلى 842.14 هكتار وزيادة نسبة المساحات الاستثمارية والتجارية بالمشروع وتقدم مزايد وحيد بعرضه للاشتراك في المزايدة غير أن ذلك المزايد لم يتم باستكمال إجراءات التعاقد.

## دولة الكويت المؤسسة العامة للرعاية السكنية

واستمراراً لجهود ورغبة المؤسسة في إنجاح المشروع تم اقتراح تعديلات على الباب الرابع مكرراً (البيوت منخفضة التكاليف) من القانون 47 لسنة 1993 وبالتنسيق مع مجلس الوزراء والجهات المختصة تم إصدار المرسوم بقانون رقم (27) لسنة 2012 متضمناً هذه التعديلات والتي من أهمها:-

(أ) تعديل نسب المشاركة في الشركة المساهمة لتصل نسبة لا تقل عن 26 % تطرح بمزايدة علنية بين الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة والشركات الأخرى التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايدة بشرط ان لا يقل رأس مال أي منها عن الحد الأدنى لرأس مال الشركة المسموح تسجيلها في سوق الكويت للأوراق المالية ونسبة لا تزيد عن 24 % من الأسهم للحكومة والجهات التابعة لها و 50% تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

(ب) مدة العقد لا تتجاوز الأربعين سنة ميلادية من تاريخ توقيع العقد.  
(ت) القيمة الاجارية الشهرية للوحدة السكنية 50 د.ك يتم زيادتها بنسبة 20 % كل خمس سنوات.  
(ث) يجوز بناءً على دراسة الجدوى الاقتصادية أن تتحمل الدولة تكلفة كل أو جزء من تكلفة إنشاء وانجاز البنية الأساسية والمباني العامة ومحطات الكهرباء الرئيسية وأبراج المياه ومحطات تنقية الصرف الصحي.

وعليه فقد رأت المؤسسة الاعلان عن المسابقة بين الجهات الاستشارية المتخصصة والمؤهلة لديها يقوم الفائز بها بتقديم خدمات استشارات الأعمال للمشروع واعداد كافة الدراسات الفنية والاقتصادية ولقانونية بالإضافة إلى إعداد مستندات الطرح للمزايدة العلنية وصولاً إلى تأسيس الشركة المساهمة وذلك في ضوء ما ورد تفصيلاً واجمالياً بالباب الرابع مكرراً من القانون 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والمعنون "البيوت منخفضة التكاليف" وما طرأ عليه من تعديل بموجب المرسوم بقانون رقم ( 27 ) لسنة 2012.

ويلاحظ ان هذه المساكن تمنح معظمها لفئات من غير المواطنين من العسكريين وأزواج الكويتيات.

نظراً لعدم اهتمام قاطني تلك البيوت بصيانتها واستغلالهم لمساحات الافنية الداخلية بإضافة مباني عليها بطريقة غير هندسية فقد اصبحت هذه البيوت غير مناسبة ، لذا تم اصدار القانون رقم (45) لسنة 2007 ومن اهم مواد القانون ما يلي :

(أ) إلزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتأسيس شركة مساهمة كويتية عامة تقوم بإنشاء مساكن منخفضة التكاليف بديلة عن المساكن الشعبية القائمة في منطقتي الجهراء والصليبية بنظام البناء والتشغيل والتحويل للدولة (B.O.T) ويعقد انتفاع مدته أربعون عاماً.

(ب) القيمة الاجارية لا تزيد عن خمسين دينارا شهريا للوحدة السكنية طول مدة العقد ، وتعتبر هذه القيمة منخفضة جداً مقارنة بأسعار المساكن المشابهة التي تصل قيمتها الاجارية الى أربعة أضعاف هذا المبلغ .

(ت) (ج) توزع أسهم الشركة كالتالي :

➤ 50% لشركات القطاع الخاص ويتم تحديد الفائز من خلال مزايدة علنية لمن يدفع

أعلى قيمة فو، قيمة السهم الاسمية

دولة الكويت  
المؤسسة العامة للرعاية السكنية

➤ 50% اكتتاب عام للمواطنين الكويتيين .

هذا وقد قطعت المؤسسة شوطاً كبيراً في سبيل تفعيل القانون المشار إليه حيث تم إعداد مستندات طرح المزايدة العلنية على نسبة 50% من اسهم الشركة المساهمة العامة لتنفيذ المشروع بنظام البناء والتشغيل والتحويل للدولة (B.O.T) وسيتم طرح المزايدة على المستثمرين تمهيداً لتحديد المستثمر الفائز ، بعد إصدار قانون خاص بتمويل الشركات المساهمة العامة التي ستؤسسها الدولة لتنفيذ مشاريع خطة التنمية.

هذا وجدير بالذكر انه تم تحديد مواصفات الوحدات السكنية التي ستنفذ في مشروع المساكن منخفضة التكاليف كالاتي :

- (أ) مساحة القسيمة 150م<sup>2</sup>.
- (ب) مساحة البناء لا تقل عن 160 م<sup>2</sup> .
- (ج) يتم إنشاء وحدة سكنية واحدة على القسيمة وتكون الوحدة السكنية عبارة عن دورين .
- (د) مكونات الوحدة السكنية :
  - (I) عدد 1 غرف نوم رئيسية .
  - (II) عدد (4) غرف نوم .
  - (III) صالة معيشة .
  - (IV) مطبخ.
  - (V) عدد (3) حمام .
  - (VI) غرفة خادمة .
  - (VII) حمام خادمة .
  - (VIII) درج داخلي من الدور الارضى حتى السطح .

مع مراعاة أن يكون لكل وحدة سكنية عدد (2) موقف سيارات مظلل ( خارج القسيمة السكنية ) بأبعاد 2.80 م × 5.60 م للموقف الواحد .

(1) من الملاحظ انه لا توجد أية مناطق سكنية عشوائية حالياً في دولة الكويت ، حيث تم تشريع القوانين واللوائح اللازمة لمنع إقامة أية مباني على أراضى غير مخططة عمرانياً أو القيام بأية تعديلات على أملاك الدولة ، كما شكلت لجنة خاصة لإزالة التعديلات تتبع مجلس الوزراء مباشرة لإزالة أية منشآت أو مباني غير مرخصة رسمياً من الجهات المعنية بالدولة ، كما أصدر مجلس الوزراء قراراً بعدم السماح بالترخيص لإقامة أية مباني سكنية إلا بعد الإنتهاء من تنفيذ الطرق والبنية التحتية للمناطق أو المدن السكنية .

## المحور الخامس

تعزيز ودعم الشراكات بين الحكومات  
والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل في اطار  
برنامج شامل للاستعمال العقارى فى المنطقة  
العربية

دولة الكويت  
المؤسسة العامة للرعاية السكنية

نظراً للعدد الضخم من طلبات الرعاية السكنية التي لا يمكن للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بمفردها توفيره بالاسلوب التقليدي وبالسرية المطلوبة ، فقد أدرجت المؤسسة في خطتها التتموية مبادرات خاصة بإشراك القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الإسكانية المستقبلية ، ولتنفيذ هذا الهدف فإن المؤسسة قامت باتخاذ الإجراءات التالية :

1- توفير احتياجات القطاع الخاص من الأراضي من خلال تحرير احتكار الدولة لملكية الأراضي وبالتالي بيع الأراضي للقطاع الخاص بالمزاد العلني لإقامة مشروعات تتموية ضمن مشاريع المدن الجديدة بعد تنفيذ كامل خدمات البنية التحتية في تلك المدن من قبل المؤسسة .

2- تم إصدار القانون رقم (50) لسنة 2010 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والذي اشتمل على الباب الثالث مكرراً والخاص بالمدن السكنية حيث ألزم القانون المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتأسيس شركات مساهمة عامة لتتولى تنفيذ مشاريع المدن السكنية الجديدة بنظام البناء والتشغيل والتحويل للدولة (B.O.T) ، وتم تخصيص 40% من أسهم الشركة المساهمة ليتم طرحها بمزايدة علنية على شركات القطاع الخاص ، وستملك الحكومة 10% من الأسهم بينما سيمتلك المواطنون 50% من أسهم الشركة ، هذا وقد بدأت المؤسسة بالتحضير لتأسيس أول شركة لتنفيذ مشروع مدينة الخيران السكنية والتي تحتوى على 35.500 وحدة للرعاية السكنية وحوالى 52 ألف وحدة سكنية للوافدين بخلاف المناطق التجارية والاستثمارية والصناعية والتي ستقوم الشركة باستثمارها لمدة 45 عاما مقابل إنشاء الوحدات السكنية والبنية التحتية للمشروع .

\*\*\*\*\*



**مرفق رقم 22**

### أسماء الفريق العربي المختص لإعداد التقرير الإقليمي العربي للموئل 3

الدولة	الإسم	الوظيفة	هاتف	فاكس	البريد الإلكتروني
جمهورية مصر العربية	م/إفيسة محمود هاشم	وكيل أول الوزارة رئيس قسم الإسكان والمرافق	+202227921540	+202227921539	hashem@yahoo.com_nafisa
	م/حسين محمود الجبالي	مستشار السيد/وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	+201221020863	+227921404	husseinelgebaly47@hotmail.com
	د.م/فهيمة الشاهد	رئيس الإدارة المركزية للمراكز الإقليمية التخطيطية	+202227921563	+202227921562	fahima.elshahed@gmail.com
	د/عبد الخالق عبد الرحمن	دكتور استشاري بالهيئة العامة للتخطيط العمراني			
	د.عاصم الجزائر	رئيس هيئة التخطيط العمراني			
دولة ليبيا	م/علي عبد الحفيظ بجيري	وكيل لوزارة الإسكان والمرافق	00218913202733		anc_ali_ibrahim@yahoo.com
	م/جاد الموسوي السنوسي				
	م/أوائل محمد أمين فرحات				
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	السيدة/ جليوط مهيبة	مكافئة بالمراسلات والتأليف ديوان السيد الوزير	0021321617224	0021321617224	mdjellout@yahoo.fr

mazerki@gmail.com	002125375773 78	00212661046340	مديرة التواصل والتعاون	الأستاذة/ مينة أزركي	المملكة المغربية
istrabraqalshouk@yahoo.com		009647905270310	الوكيل الاقدم لوزارة الأعمار والإسكان	المهندس/ استبرق إبراهيم الثوابك	جمهورية العراق
samir_bashqa@yahoo.com		009647901221623	مدير عام الدائرة الفنية بالوزارة	السيد/ سمير إبراهيم بشقه	
sababd56@hotmail.com	0024915528230 2	00249155282302	الأمين العام- للمجلس القومي للتنمية العمرانية	المهندس/ سبيل عبد الرسول اسحق	جمهورية السودان
eplans@hotmail.com	0096611407002 0	009662894141	مدير عام التعاون الدولي- وزارة الإسكان	المهندس/ ناصر بن عبد الله العمار	المملكة العربية السعودية
a.aljabir@housing.gov.sa	0096611407000 8	00966504214121	المشرف على الإدارة العامة للإسكان والبحوث	السيد/ علي عطية آل جابر	
m.altamim@housing.gov.sa	0096611289404 1	00966505118007	مهندس تخطيط عمراني- الإدارة العامة لتصميم المشاريع	المهندس/ محمد إبراهيم آل تميم	
mkasfour@gmail.com	96264618109 00	00962795553094	مدير إدارة السياسات الإسكانية	المهندسة/ مي خليل عصفور	المملكة الأردنية الهاشمية
hasanata@hudc.gov.jo		+962796366672	مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي	المهندسة/ سسليمان الحصينات	

**مرفق رقم 23**

The Libyan Mission  
to the League of Arab States  
Cairo



مندوبية ليبيا  
لدى جامعة الدول العربية  
القاهرة

الرقم الإشاري : 1144

التاريخ: 2015 / 8 / 23

08646

### مذكرة شفوية

تهدى المندوبية الليبية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية " القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة " الموقرة .

و بالإشارة إلى الاجتماع ( 79 ) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بمقر الامانة في الفترة 13-14/05/2015 والى ما تم التوصل إليه من قرارات ، حول المنتدى الوزاري للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وفيما يتعلق بالفقرة ( ثالثاً/ 2 ) .

تود المندوبية إفادة الأمانة الموقرة بأن الجهات الليبية قد حددت مكتب التعاون الدولي والإعلام بالهيئة العامة للإسكان والمرافق كنقطة اتصال ، وان فريق العمل المكلف بإعداد التقرير الإقليمي العربي يتكون من السادة :

- 1- المهندس / علي عبد الحفيظ بحيري
- 2- المهندس / جاد المولي السنوسي شماطة .
- 3- المهندس / وائل محمد أمين فرحات

تغتنم المندوبية الليبية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب مجدداً للأمانة العامة لجامعة الدول العربية " القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة " الموقرة عن عظيم تقديرها وفائق احترامها



إلى / الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة

(القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة)

القاهرة: 2015/08/23

**مرفق رقم 24**

## نقاط الاتصال لمتابعة التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة حول الإسكان و التنمية الحضرية المستدامة

"الموئل الثالث" (كيتو) : أكتوبر 2016

البريد الإلكتروني	الفاكس	الهاتف	الاسم	الدولة
<a href="mailto:Kmar.chabbi@mehat.gov.tn">Kmar.chabbi@mehat.gov.tn</a>	+216 71 796 810	+216 71 892 077	م/قمر بخصمادي الشاهي مديرة بناء السكن	الجمهورية التونسية
<a href="mailto:m.maameri@mhuv.gov.dz">m.maameri@mhuv.gov.dz</a>	+21323511660	+21323511660	السيدة/ معمر ي مليكة مديرة سياسة المدينة بوزارة السكن والعمران و المدينة السيدة/ قلاب سلمية مديرة الدراسات بوزارة السكن والعمران و المدينة	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
<a href="mailto:s.guellab@mhuv.gov.dz">s.guellab@mhuv.gov.dz</a>	+21323610940	+21323610940		
<a href="mailto:Mmuttawa@gmail.com">Mmuttawa@gmail.com</a>	+968 24 217 631	+968 99 336 474 +968 24 227 730	م/محمد بن علي بن محمد المطوع مدير عام المشاريع	سلطنة عمان
<a href="mailto:Dabial00@yahoo.com">Dabial00@yahoo.com</a> <a href="mailto:Dhabiafarooq@yahoo.com">Dhabiafarooq@yahoo.com</a>	-	+9647901426407	د/ظبية فاروق إبراهيم	جمهورية العراق

Aida.fam_98@yahoo.com	+20227945618	+201225698469	<p>م/عايدة عبد الله فام  مدير عام المكتب الفني بالهيئة  العامة للتخطيط العمراني  م/أيهاب محمد شحات  مهندس تخطيط بالهيئة العامة  للتخطيط العمراني</p>	<p>جمهورية مصر العربية</p>
Ehab.shahat@gmail.com	+20227945618	+201005659607		



**مرفق رقم 25**



العدد: ج / 4/4 / 3860  
التاريخ: 24 / 11 / 2015

تهدي مندوبية جمهورية العراق الدائمة لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية/ القطاع الاقتصادي- إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة، وإذ تشير إلى مذكرتها المرقمة 5/4996 في 2015/10/13، تتشرف المندوبية إعلامها بأن وزارة الاعمار والإسكان في جمهورية العراق قد أرسلت ملاحظاتها بشأن التقرير الإقليمي العربي للموئل الثالث وملء الاستبيان الخاص به من خلال المشاورة الالكترونية. تغتنم المندوبية الدائمة هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة عن فائق تقديرها واحترامها.



12105  
24 NOV 2015

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية/ القطاع الاقتصادي  
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

داليا 11/23

## مرفق رقم 26



المنذوبية الدائمة  
للمهورية التونسية  
لدى جامعة الدول العربية  
ع.ت.ع. 1143

تهدي المنذوبية الدائمة للجمهورية التونسية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) وتبعا لمذكرتها عدد 5/5385 بتاريخ 2015/11/1، بشأن طلب موافاتها بالنقل الوطني للموئل الثالث، تتشرف بإعلامها بأن وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية أفادت بأن التقرير المذكور ما زال في طور الصياغة وسيتم موافاة الأمانة العامة الموقرة به في أجل لاحق.

وتعنتم المنذوبية الدائمة للجمهورية التونسية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتجدد للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإعراب عن فائق التقدير والاحترام.

القاهرة: 2015/12/13



الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

(إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

والتنمية المستدامة)

— القاهرة —

12834

13 DEC 2015

**مرفق رقم 27**

## تقرير مهمة

الدورة (25) لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

نيروي 14-23/4/2015

بالإشارة إلى موافقة معالي الأمين العام على إيفاد وفد الأمانة العامة ممثلاً في كل من د. حسين السويدي المكلف بقسم الإسكان والمناخ والتعاون الدولي والسيد. وليد العربي مسؤول ملف الإسكان والتنمية الحضرية للمشاركة في أعمال الدورة (25) لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، في الفترة من 14 إلى 23 ابريل 2015 بنيروي.

أتشرف بالإفادة بالاتي :

قبيل البدء في اعمال إجتماعات المجلس الحاكم بمقر الأمم المتحدة بنيروي ، عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ، **prepcom II** وذلك خلال الفترة 14-16 ابريل 2015

تناول الاجتماع موضوعين رئيسيين وهما : ترتيبات اعتماد وإشراك أصحاب المصلحة ، ومشروع القواعد الاجرائية ، فأما الموضوع الأول فقد شهد نقاشاً حاداً ، حيث أنه يسمح بتسجيل السلطات المحلية ضمن الوفود الوطنية وكذا باعتبارها منظمات غير حكومية ، الأمر الذي لا يتسق مع النظم القانونية بالعديد من الدول ، لاسيما الدول العربية ، ولم يتم التوصل إلى نتيجة ، ولذلك من المتوقع طرح الموضوع مجدداً في الاجتماع القادم لجمعية الأمم المتحدة للبيئة خلال شهر مايو 2016

غير أن الموضوع الثاني بشأن تعديل مشروع القواعد الاجرائية والخاصة بتشكيل وفود الدول المشاركة ، وكذا القاعدتين الثالثة الخاصة بتقديم أوراق الاعتماد والرابعة والعشرين الخاصة بحق الرد ، فقد اثار جدلاً واسعاً كذلك ، خصوصاً وان من تقدم بمسودة التعديل كان الاتحاد الاوروي ، والذي يحضى بصفة مراقب ، كما أن العديد من الوفود تحفظت على كيفية إدارة السكرتارية للعملية التحضيرية لمؤتمر الموئل III ، ومارتبت عليها من ضعف دور الدول الأعضاء في العملية التحضيرية ،

وفي نهاية الاجتماع تم تبني قراراً يدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في الخيارات المتاحة من أجل دفع العمل على الانتهاء من الأمور العالقة بالعملية التحضيرية للمؤتمر من قبل الاجتماع الثالث prpcom III ، والمزمع عقده في جاكارتا ، ومن ضمن الخيارات النظر في امكانية عقد اجتماع استثنائي للجنة التحضيرية قبل اجتماع جاكارتا والمقرر عقده في يوليو 2016.

## مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية :

- افتتحت الدورة (25) لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية صباح يوم الجمعة الموافق 17 ابريل 2015 ، من مقرر الدورة (24) للمجلس ، السيد .فرانز ماريه (ألمانيا) ، بحضور ما يقرب من 4000 مشارك من 147 دولة ، بما في ذلك العديد من الوزراء ، وممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، وكذا ممثلين عن المجتمع المدني ، وبتشريف رئيس جمهورية كينيا " أهورو كينياتا " ،
- بداية دعى مقرر المجلس إلى الوقوف دقيقة صمت تائيباً لذكرى من فقدوا في الهجوم الإرهابي على كلية "غارسيا" الجامعية يوم 2 ابريل 2015،
- أدلى بالبيانات الافتتاحية كل من "ساهله ورك زيودي" المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي ، التي تلت بياناً بالنيابة عن الأمين العام ، و " اخيم شتاينر" المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والسيد " جون كلوس " المدير التنفيذي لموئل الامم المتحدة ، وكذا الرئيس "كينياتا"
- ذكرت المديرية العامة في بيانها أن سنة 2015 تعتبر سنة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأمم المتحدة ، فالمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية سيعقد في أديس بابا في يولييه، ومؤتمر القمة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015 سيعقد في نيويورك في شهر سبتمبر، وستحل الذكرى السبعون لانشاء الأمم المتحدة في أكتوبر ، وكذا الدورة (21) لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بباريس في نهاية نوفمبر ، ولموئل الأمم المتحدة إسهام هام للغاية في جميع تلك المبادرات ، وفي البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، قال إن برنامج البيئة وموئل الأمم المتحدة لديهما تاريخ طويل من العمل معاً إيماناً بأهمية البيئة والتنمية المستدامة ، وان المجتمع الدولي يتطلع باهتمام نحو المدن ونحو رفاه وصحة الناس ، وأن مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ( الموئل الثالث) والمقرر عقده في كيتو في أكتوبر 2016 سيشكل فرصة لتغيير التفكير بشأن عملية التحضر ، ومعلناً في نفس الوقت عن أن برنامج البيئة تبرع بمبلغ 500.000 دولار من أجل المؤتمر الذي يعتبر شاهداً على دعمه لأنشطة موئل الأمم المتحدة والروابط الوثيقة بين المنظمتين ، ومنوهاً أن المشاركين في الموئل الثالث سيقومون بتقييم تطور خطة التنمية الحضرية منذ انعقاد المؤتمرين الأولين ، المعقود أحدهما في اسطنبول في عام 1996 والثاني في فانكوفر في عام 1976 ، بالإضافة إلى النظر في مستقبل عملية التحضر ،
- أما الرئيس كينياتا فقد أوضح في بيانه أنه من الواضح أن التنمية المستدامة سوف تشغل مكانة هامة في خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة ، وأن تكلفة التنمية

عام مشترك كأولوية أساسية باعتبار ذلك الاجراء العملي الأكثر فعالية ، كما تناول بالتفصيل جدول الاعمال الحضري الجديد ، مشدداً على إمكانياته باعتباره رؤية تمثل تحولاً نموذجياً يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ، وعلى وجه التحديد مع الهدف 11 المقترح والمتمثل في دعم المدن والمستوطنات البشرية وبنائها على أسس شاملة وآمنة وقابلة للتكيف ومستدامة ، وان يركز جدول الاعمال على ثلاثة مجالات وهي : تعزيز التشريعات الحضرية والحوكمة ، وتطوير وتنفيذ سياسات حضرية وطنية ، وتعزيز التخطيط والتصميم وتسخير الاقتصادي الحضري بما في ذلك تقوية تمويل البلديات .

#### - اللجنة الجامعة :

ترأس السيد. "نني لانتي فانديريو" (غانا) أحد نواب الرئيس الثلاثة للمجلس ، اللجنة الجامعة التي أنشأها مجلس الادارة في جلسته العامة الأولى ، وخصصت اللجنة للكلمات والبيانات الرسمية للوفود الرسمية والمنظمات الدولية وكذا ممثلي المجتمع المدني ،  
- وفي ثالث يوم عمل اللجنة وبحسب الترتيب البروتوكولي ألقينا كلمة الجامعة العربية ، مؤكداً فيها على النهج والخطة المتفق عليها تحت لواء مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب ،  
- انفضت اللجنة في خامس يوم عمل لها بعد الانتهاء من إلقاء كامل البيانات الرسمية، لتجتمع مجدداً في آخر يوم لأعمال الدورة 25 لمجلس الإدارة ، وبعد الانتهاء من أعمال لجنة الصياغة.

#### لجنة الصياغة واعتماد القرارات :

وهي الجلسة التي تناولت المفاوضات بشأن مشاريع القرارات المعروضة ، وكانت في المحمل 19 مشروع قرار ، (وتم اعتمادها) ، كان من أهمها : مشروع قرار عربي مقدم من الجمهورية العراقية حول اللجان الوطنية بشأن المستوطنات ، والدعم والتمويل في بناء القدرات والذي دعمته المجموعة العربية ، وكذا مشروع قرار والذي شهد نقاشاً مطولاً حول مراجعة الحوكمة (تم إيماده) والذي ينص على قيام لجنة المندوبين الدائمين CPR بإنشاء مجموعة عمل لمراقبة أداء السكرتارية والمدير التنفيذي وتقديم توصيات لتحسين عمل برنامج الامم المتحدة للمستوطنات خلال الفترة البينية ، وعلى أن تقوم بتقديم تقارير دورية للجنة في هذا الشأن ، وبحيث تضم 3 ممثلين عن كل مجموعة جغرافية، وان كانت المجموعة العربية والإفريقية ترى بأن يكون التمثيل على أساس التوزيع المنصف لا المتساوي ،

غير أنه برغم تشكيل مجموعة العمل على أساس التوزيع الجغرافي المتساوي ، فان القرار قد تضمن نصوصاً أخرى تمثل ضماناً لشفافية عمل المجموعة وعدم استثثار الدول المانحة بتوجيه البرنامج ، حيث نص على إنشاء فريق العمل كجهاز مؤقت تابع للجنة المندوبين الدائمين لفترة بينية واحدة



single inter-sessional period ، ورفع تقارير دورية اليها ، فضلاً عن عقد جميع الاجتماعات بصورة مفتوحة واعطاء الفرصة لكافة الدول لتقديم مداخلات يجب على الفريق أخذها بعين الاعتبار .

كما أن باقي مشاريع القرارات كانت حول تمكين موئل الأمم المتحدة في أن يقدم بفاعلية مهامه في سياق خطة التنمية لما بعد 2015 ، وخطة التحضر الجديدة الطموحة ، وكذا حول إصلاح مجموعة إجراءات لتعزيز إدارة موئل الأمم المتحدة ، مما سيجعله أكثر فعالية وكفاءة وشفافية وأكثر غستجابة للدول الأعضاء ، ولضمان مزيد من الرقابة الفعالة في البرنامج

أما بالنسبة للمجموعة العربية ، فقد كانت هناك إجتماعات تنسيقية طوال أيام الاجتماعات برئاسة ، وذلك من أجل مناقشة ما يتم بشأن مشاريع القرارات المقدمة يومياً وطوال أيام الدورة ، وكذا التنسيق والتحضير الجيد لأخذ موقف عربي موحد ، و ظهر ذلك جلياً وقويماً في الحفاظ والدفاع على المصالح العربية أثناء جولة المفاوضات ، فكانت معظم التدخلات العربية متناسقة ،

ما تجدر الإشارة إليه هو أن تبني هذه الدورة إلى قرار الحوكمة المشار إليه سابقاً يعد في مجمله خطوة إيجابية تسمح بمزيد من الرقابة للدول الأعضاء على أداء المدير التنفيذي وسكرتارية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، والتي من شأنها أن تعطي الفرصة للدول للتأثير بصورة أكبر على عمل البرنامج وتحديد أولوياته ، مع ضرورة الحرص على اختيار دول فاعلة لتمثل المجموعتين الأفريقية والاسيوية بعضوية مجموعة العمل

بالإضافة إلى ضرورة مشاركة الدول العربية في اجتماعات مجموعة العمل حول البرنامج والميزانية والتي سوف يتم تشكيلها بناء على قرار المجلس الحاكم 25 بشأن حوكمة البرنامج والمشار إليه سابقاً.

د. حسين السويدي

المكلف بالإسكان والمناخ والتعاون الدولي

**مرفق رقم 28**

UNOHABITAT  
نحو مستقبل حضري أفضل



وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية  
جمهورية مصر العربية



جامعة الدول العربية  
مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

المنتدى الوزاري العربي الأول  
للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة



العمران العربي... من تحديات الحاضر إلى آفاق المستقبل

## إعلان القاهرة

# حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

القاهرة - جمهورية مصر العربية - 22 كانون أول/ ديسمبر 2015

المعتمد بموجب قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (32) رقم (ق8-د.دع32-

(2015/12/22)

## إعلان القاهرة

22 كانون الاول / ديسمبر 2015

نحن وزراء الإسكان والتنمية الحضرية العرب المجتمعين في المنتدى الوزاري العربي الأول المعني بمناقشة "ال عمران العربي ... من تحديات الحاضر الى آفاق المستقبل" والمنعقد في القاهرة - جمهورية مصر العربية في الفترة من 20 - 22 كانون الاول/ديسمبر 2015 من ضمن التحضيرات الإقليمية للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة عن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، والذي سيعقد في كيتو، الإكوادور في الفترة من 17 الى 20 تشرين الاول/أكتوبر 2016

**وتطبيقاً** للقرار رقم 8/24 للمجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الذي أنشأ منظومة الدعم الفني الإقليمي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة بما في ذلك المنتدى الوزاري للدول العربية للإسكان والتنمية الحضرية، في 19 نيسان/أبريل 2013.

**واستحضاراً** للالتزامات العربية المعتمدة في المؤتمر الدولي الخاص بالسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة - مصر في 1994 بأن "عملية التحضر هي عملية جوهرية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" والمؤتمر الثاني للأمم المتحدة الخاص بالمستوطنات البشرية (الموئل) المنعقد في اسطنبول - تركيا عام 1996، وبمراجعة أجندة الموئل التي تضمنها إعلان المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم S-25/2، في 9 يونيو/حزيران 2001.

**والتزاماً** بتحقيق كافة أهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة وعلى وجه التحديد الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة: "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على المجابهة ومستدامة"، وكافة الغايات التي تدرج تحت هو لاسيما لغاية الحادية عشرة (أ) "دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية" وكذلك التعهدات العربية المقدمة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للحد من مخاطر الكوارث عام 2015 وقمة التغيرات المناخية (COP21)

**وتأكيداً** على التزامنا بكافة التحضيرات المحلية والوطنية والإقليمية لمؤتمر الامم المتحدة (الموئل الثالث) ومساهماتنا في وضع الأجندة الحضرية الجديدة التي سيتم اعتمادها في المؤتمر الثالث للأمم المتحدة عن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة عام 2016 (الموئل الثالث).

واستشهاداً بالاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة حتى عام 2030.

واهتماماً بقرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لجامعة الدول العربية رقم (9) في دورته التاسعة والعشرين المنعقدة في ديسمبر 2012 بالعراق بإنشاء المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة؛ والتي قدمته المملكة الأردنية الهاشمية باسم الدول العربية في المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عام 2013.

### واعترافاً

- بأن معدلات التحضر في الإقليم العربي من أعلى المعدلات الحضرية في العالم في السنوات الأخيرة، وقد صاحب ذلك زيادة في الضغوط السكانية والتحضر السريع، ونمو واسع النطاق لمدنه الرئيسية ومعدلات تحضر سريعة لمدنه الوسطى والصغيرة مما أدى إلى ضغوط على البنى التحتية والهياكل الأساسية والموارد المحدودة، وتزايد الحاجة لتوفير المسكن اللائق للجميع بما في ذلك الخدمات الحضرية والأساسية.
- بازدياد معدلات الفقر في المدن والتي تعد من أهم مسببات انتشار المناطق العشوائية، وتعميق الفجوة الحضرية بين السكان مما يقلل فرص المساواة في الحصول على المسكن اللائق والخدمات الأساسية.
- بأن للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والصراعات العنيفة والنزاعات الأهلية والعمليات الإرهابية آثاراً مدمرة على المدن والبلدات وعلى الظروف المعيشية لسكانها ونسيجها الاجتماعي.
- بالتأثر الشديد للمدن العربية بالهجرات البشرية القسرية الداخلية منها والدولية، إضافة إلى الهجرات الجماعية للاجئين والنازحين، والأعباء المترتبة عليها.
- بأن تعزيز الإدارة السياسية الكفؤة وتدعيم أسس الحوكمة الجيدة وتقوية السلطات المركزية الوطنية والمحلية جنباً إلى جنب مع خطوات شمولية لتعزيز عملية صنع القرار، هي أمور أساسية لمواجهة تحدى التحضر في الدول العربية.

### وإدراكاً

- لأهمية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الحصول على المسكن اللائق والمساهمة الفاعلة في المسيرة التنموية للمجتمع.
- لضرورة تأهيل وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمعات الحضرية، وإدماج الشباب والعمل على إطلاق طاقاتهم الإبداعية لتطوير مجتمعاتهم.

- للأهمية البالغة بضرورة الاهتمام بالريف وتوفير سبل العيش لتشجيع الاستقرار والعمل فيه مع تعزيز الفرص الاقتصادية والخدمات ومدّ جسور التواصل مع المدن القريبة.

### وإعترافاً

- بالوضع الدقيق الذي تمر به بعض بلداننا العربية وما تعانيه المجتمعات الحضرية والريفية من قسوة الصراعات والنزاعات الأهلية والعمليات الإرهابية التي تؤدي إلى الهدم الممنهج للمدن العربية العريقة ومناطق التراث الإنساني العالمي التي تحتضنها الكثير من مدننا العربية.
- بالموقف العربي الثابت والدايم في مواجهة سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي لتهويد القدس الشريف وتغيير طبيعتها الديموغرافية والتراثية.

ونعيد التأكيد على كافة نتائج مؤتمرات الامم المتحدة الكبرى والخاصة بالسكان والتنمية، وبالمرأة، وبالطفل، وبالمناخ.

ونؤكد على الهدف الاول من أهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة والخاص بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان.

### نقرر ما يلي:

1. اتخاذ كافة الإجراءات لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة التي سنتبثق عن الممثل الثالث آخذين بعين الاعتبار أن الانسان هو محورها.
2. بأن المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة هو آلية استشارية لتعزيز سياسات واستراتيجيات الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في الدول العربية تحت رعاية جامعة الدول العربية التي ستضع الإطار المؤسسي الملائم له للعمل بشكل فاعل ضمن منظومة الجامعة.

3. أن يكون المنتدى الوزاري العربي هو المنبر الذي تتفاعل فيه الرؤى المختلفة بهدف صياغة السياسات والاستراتيجيات الإقليمية وتسترشد بصياغتها السياسات والاستراتيجيات الوطنية والمحلية. كما يوفر المنتدى الآليات لتطوير مواقف إقليمية وآراء موحدة للمساهمة في الحوار التنموي الدولي وبصفة خاصة المساهمة في تطوير الرؤى الإقليمية الخاصة بتنفيذ الهدف الحادي عشر وما يتبعه من غايات متعددة كذلك لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة والأهداف ذات الصلة؛ وسيسعى المنتدى لتعزيز وتوسيع مبادرات التعاون بين الدول العربية في مجالات الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة إضافة إلى إدماج جهود المؤسسات البحثية والجهات الأكاديمية على المستويين الإقليمي والوطني بغية تعزيز القاعدة المعرفية بتزويدها بالديناميات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والديموغرافية.

### آليات

1. أن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب هو المشرف على المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والدولة المضيفة.
2. أن يتم توسيع مهام الأمانة الفنية للمنتدى لتشمل البلديات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والفاعلين في مجال التنمية الحضرية المستدامة.
3. أن تقوم الدول العربية بتحديد نقاط اتصال وطنية للتنمية الحضرية المستدامة تكون هي المعنية بالمساهمة في تنظيم المنتدى ومتابعة تنفيذ مخرجاته على المستوى الوطني بالتنسيق مع كافة الجهات الوطنية ذات الصلة.
4. وضع آلية لتمويل فاعليات المنتدى ودعم أمانته الفنية ومتابعة تنفيذ مخرجاته.
5. دعوة الدول العربية لصياغة خطة وطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المعنية بالتنمية الحضرية المستدامة وإنشاء لجنة وطنية لمتابعة كل ما هو مختص بالتنمية الحضرية المستدامة، تشمل في عضويتها كافة الأجهزة الحكومية المعنية بالتنمية العمرانية والحضرية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين.
6. دعوة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لدعم جهود المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة واعتماده كجهة إقليمية أساسية في رسم وتنفيذ سياساته وبرامجه على الصعيد الإقليمي العربي.



UNOHABITAT  
نحو مستقبل حضري أفضل

وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية  
جمهورية مصر العربية



جامعة الدول العربية  
مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

المنتدى الوزاري العربي الأول  
للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة



العصران العربي... من تحديات الحاضر إلى آفاق المستقبل

## تقرير وتوصيات

### المنتدى الوزاري العربي الأول

### للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

القاهرة - جمهورية مصر العربية 20 - 22 كانون أول/ ديسمبر 2015

المعتمد بموجب قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (32) رقم (ق 8-د.ع 32-

(2015/12/22)



## المحتويات:

أولاً: نبذة عن المنتدى

ثانياً: تقرير المنتدى

أ- المقدمة

ب- وقائع المنتدى

ت- التوصيات

ثالثاً: الأحداث المصاحبة للمنتدى

رابعاً: المرفقات

- مرفق (1) البرنامج وكلمات الافتتاح والختام

- مرفق (2) وقائع الجلسات الخاصة

## أولاً: نبذة عن المنتدى

### □ مقدمة:

في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم العربي في الوقت الراهن، تنامي الحاجة إلى طرح رؤى جديدة للتعامل مع قضايا الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وتفعيل العمل التشاركي لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة وتحسين نوعية الحياة للشعوب العربية. لذا وافق مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (29) على إنشاء المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية بناءً على مقترح المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للدول العربية.

وبناءً على ذلك نظمت وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بجمهورية مصر العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية / المكتب الإقليمي للدول العربية الدورة الأولى للمنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة خلال الفترة من 20-22 ديسمبر/كانون الأول 2015، وتم افتتاح الجزء الوزاري رفيع المستوى صباح اليوم الثالث الموافق 22 ديسمبر/كانون الأول 2015 بمشاركة السادة الوزراء ورؤساء الوفود العرب المعنيين بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

### □ الخلفية:

تم إنشاء المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة كآلية استشارية إقليمية ليعقد كل عامين حول قضايا الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب والوزارات الأخرى ذات الصلة في دول المنطقة العربية وجامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها.

### □ الأهداف:

يهدف المنتدى إلى مناقشة وطرح رؤى عربية جديدة والتوصل إلى حلول مبتكرة وآليات فعالة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية لمختلف القضايا العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي. كما يهدف المنتدى إلى نشر النوعية حول التنمية الحضرية المستدامة، وتبادل الخبرات بين الدول العربية وعرض التجارب الرائدة للتعرف على أفضل الممارسات في مجال وضع ومتابعة تنفيذ وتقويم خطط وبرامج الإسكان والتنمية الحضرية، وذلك لتعزيز أواصر التكامل الإقليمي واستخلاص القضايا الرئيسية وربطها مع التوجهات الدولية. ويأتي هذا المنتدى مواكباً لتوصيات الاجتماعات الدولية والعربية في مجال الإسكان والتنمية المستدامة.

### □ الجهات المنظمة:

- وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية (جمهورية مصر العربية).
- جامعة الدول العربية/ مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الإقليمي للدول العربية.

وبالتنسيق مع:

- منظمة المدن العربية.
- المعهد العربي لإنماء المدن.

## □ المشاركون:

- الوزراء ورؤساء المدن والبلديات، والمسؤولون ومتخذو القرار بالحكومات والسلطات المحلية والمؤسسات العربية المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية والجهات ذات الصلة.
- الجامعات والأكاديميون والأجهزة العلمية والبحثية.
- ممثلو القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني والمتخصصون في مجالات الإسكان والتنمية الحضرية.

## □ فعاليات المنتدى:

عقد بالمنتدى عدة جلسات ناقشت القضايا المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة من خلال جلسات عامة وجلسات حوار وجلسات خاصة.

## □ الأنشطة المصاحبة للمنتدى:

**المعرض:** صاحب المنتدى على هامش فعالياته معرض خُصص لأفضل التجارب والممارسات بالدول العربية (الحكومات، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات، والأجهزة العلمية والبحثية)،  
**الجولات الميدانية:** صاحب المنتدى ثلاث جولات ميدانية:

- الجولة الأولى: وسط المدينة (القاهرة الخديوية)
- الجولة الثانية: إسكان محدودي الدخل (منشأة ناصر/ الدويقة الجديدة)
- الجولة الثالثة: تحول إسكان ذوي الدخل المرتفع (القاهرة الجديدة/ مدينة الرحاب)

## ثانياً: تقرير المنتدى

### أ- مقدمة

بدعوة من جمهورية مصر العربية وبتنظيم من وزارة الاسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بالتعاون مع جامعة الدول العربية ممثلة في مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - المكتب الاقليمي - وبالتنسيق مع منظمة المدن العربية والمعهد العربي لإنماء المدن، استضافت مصر المنتدى الوزاري العربي الاول "للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة"، وعُقد المنتدى على مدار ثلاثة أيام، تضمن اليوم الأول والثاني جلسات عامة وفنية اما اليوم الثالث فقد خصص للجزء الوزاري رفيع المستوى.

وقد شارك في المنتدى حوالي 550 مشارك من 19 دولة عربية: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية.

كما شارك في الجزء الوزاري وزراء ورؤساء وفود الدول العربية الآتية: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية.

### ب- وقائع المنتدى

افتتح المنتدى معالي الاستاذ الدكتور المهندس / مصطفى كمال مدبولي وزير الاسكان والمرافق والمجمعات العمرانية مؤكداً في كلمته أن ما يدور في وطننا العربي من تحديات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية تلقي بظلالها علي مشروعاتنا التنموية وتضعنا جميعاً في رباط دائم حتي نتمكن من تحقيق آمال وطموحات كل مواطن عربي ورفع مستوي معيشتة إلي المستوي الحضاري اللائق، ثم أضاف أن من أبرز ثمار التعاون العربي العلمي المشترك من خلال مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من خلال مكتبها الإقليمي للدول العربية إعداد الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والتي تمت بمشاركة فعالة من الدول العربية المعتمدة من مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بدورته رقم (32).

ألقي كل من سعادة المهندسة / نفيسة محمود هاشم - رئيس قطاع الاسكان والمرافق ورئيس اللجنة المنظمة للمنتدي، معالي الشيخ الدكتور / عبد الله العلي النعيم - رئيس مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن، سعادة المهندس / أحمد حمد الصبيح - الأمين العام لمنظمة المدن العربية، سعادة الدكتور / اليون بادين - مدير برامج ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، معالي وزير الدولة الدكتور/ غلام الدين آدم أمين صندوق الإسكان والتعمير بالسودان، وسعادة الدكتور/ جمال الدين جاب الله - مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة بجامعة الدول العربية كلمة في افتتاح المنتدى.

ناقش المنتدى ستة محاور وزعت على 16 جلسة اضافة الي 11 جلسة جانبية.

محور "العدالة الاجتماعية" ونسفته جمهورية مصر العربية: ناقش ثلاث قضايا متخصصة بجودة الحياة، والاندماج الاجتماعي والحضري وكذلك تخفيف حدة الفقر. كما أشار إلى وجوب الحصول علي السكن الملائم والخدمات بأسعار

مناسبة، واستنباط معايير ومؤشرات جودة الحياة بهدف قياس نوعية جودة الحياة من جانب وقياس الفجوة الاجتماعية من جانب آخر.

**محور "التخطيط والتنمية المستدامة"** ونسفته دولة الإمارات العربية المتحدة: ناقش ثلاث قضايا متخصصة بالأراضي، والتخطيط العمراني المستدام وكذلك سياسات الاستدامة العمرانية. وأشار إلى ضرورة توفير نظام المتابعة المكانية والمعلوماتية للاستخدامات الأراضي لدورها في تشكيل الأنماط العمرانية للمدن، وأكد على تفعيل دور المشاركة الشعبية وضرورة نشر الوعي الثقافي والبيئي بمبادئ واستراتيجيات الاستدامة وتبني مفهوم (المباني العمرانية المستدامة بيئياً) في التصميم والتخطيط، كما أشار إلى ضرورة تحديث السياسات والاستراتيجيات العمرانية الوطنية بصفة دورية لتعكس التغير في أولويات وظروف التنمية.

**محور "مواجهة المخاطر"** ونسفته جمهورية العراق: ناقش ثلاث قضايا متخصصة بإدارة المخاطر، الاستعداد والاستجابة للكوارث وكذلك التعافي وإعادة الإعمار. وأشار إلى وضع مخططات استراتيجية تهدف إلى إدارة الأزمات خاصة أن الدول العربية ينقصها الإدارة اللازمة لإدارة الأزمات، كما أشار إلى إعطاء أولوية ملف إعادة الإعمار وتحديد أولويات التدخل لإسكان من فقدوا المأوى، وضرورة الاستفادة من تجارب الدول في مجال التخطيط المعاصر للمدينة لحمايتها من الجريمة.

**محور "الإسكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية"** ونسفته الجمهورية الجزائرية الديمقراطية: ناقش قضيتين متخصصتين بالإسكان، والبنية التحتية والخدمات الأساسية، حيث تم التأكيد على ضرورة تمكين المواطن من الحصول على المسكن الملائم بآليات محددة تتناسب مع دخله، وكذلك ضرورة التعامل مع مشكلة العشوائيات والحد من امتدادها وتوسعها، وكذلك الارتقاء بمفهوم المشاركة للمساعدة في حل مشكلات التمويل والإدارة والصيانة.

**محور "التغيرات المناخية والاستدامة البيئية"** ونسفته جمهورية السودان: ناقش قضيتين متخصصتين بالتنمية الحضرية وتحديات الاستدامة البيئية، والتحديات البيئية للتنمية الحضرية، وأشارت الجلسات إلى ضرورة القيام بتدابير وقوانين ومناهج تربية وخطط استراتيجية لمواجهة التحديات التي تتعرض لها البيئة والتنمية الحضرية، ووضع الخطط المناسبة لترشيد الطاقة والاستثمار في الطاقة البديلة.

**محور "التشريعات والإدارة الحضرية والاقتصاد"** ونسفته المملكة الأردنية الهاشمية: ناقش ثلاث قضايا متخصصة بالتشريعات، والإدارة الحضرية، والاقتصاد الحضري، وقد أشار إلى أهمية حصر التشريعات الخاصة بالتخطيط العمراني والبناء والمناطق العشوائية وإيجاد تشريع موحد وصياغته في قانون طبقاً لنظام كل دولة عربية.

#### **ج-توصيات المنتدى:**

- ضرورة وضع وتطوير التشريعات اللازمة لتحسين جودة الحياة، ومراعاة الاندماج الاجتماعي والخصائص السكانية المختلفة ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة للارتقاء بنوعية الحياة
- ابتكار حلول وتوجهات مرنة لمواجهة الفقر في المناطق المختلفة ولاسيما بتعديل النظم الاقتصادية والأطر المؤسسية وكذلك إحداث تكامل بين القطاعات المختلفة والأقاليم المتنوعة، والتركيز على دعم المشاركة المجتمعية وتعظيم الاستفادة من الموارد البشرية وبصفة خاصة المرأة والشباب من بين أمور أخرى.
- التركيز على وضع استراتيجيات تنموية وبيئية متكاملة بهدف تعزيز الاندماج الاجتماعي وتقليص فجوات الفقر في المجتمعات.
- تحديث السياسات والاستراتيجيات العمرانية الوطنية بصفة دورية وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة بغرض تضمين سياسات جديدة تعكس التغير في أولويات وظروف التنمية.

- وضع خطة متكاملة للتنمية العمرانية تراعى العدالة فى توزيع الاستثمارات لتحقيق التوازن بين قطاعى الريف والحضر لاسيما التجمعات الثانوية والهامشية بغية تعظيم دورها بالمناطق التنموية الجديدة الواعدة.
- التأكيد على اهمية دور المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى فى وضع استراتيجية عربية لادارة المخاطر والتعاون مع الحكومات العربية لرسم سياسات واستراتيجيات وطنية للوقاية من الكوارث.
- الاسترشاد باستراتيجيات المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية للتعامل مع كل أنواع الكوارث الطبيعية منها وتلك التى من صنع الإنسان سيما الكوارث الاقتصادية والمالية، والناجمة عن النزاعات الأهلية والهجرات القسرية الداخلية والدولية.
- إعطاء الأولوية لملف إعادة الإعمار وتحديد أولويات التدخل لتوفير السكن للمتضررين من آثار الحروب والنزاعات الأهلية والعمليات الإرهابية والكوارث الطبيعية وتذليل النزاعات حول الملكيات وإزالة المخالفات لتمكين عمليات إعادة الإعمار.
- وضع استراتيجيات وطنية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة مسترشدين بالاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.
- إعداد استراتيجية بيئية متكاملة لتحقيق الاستفادة القصوى من كافة أشكال الطاقة (الشمسية، الرياح، المياه...إلخ) ورفع الوعي البيئى وتوعية المجتمع بأهمية واستخدامات المنظومة البيئية.
- تعزيز اللامركزية والاستقلال المالى للمحليات والبلديات للقيام بمهامها للتنمية الحضرية المستدامة والتركيز على استنباط المؤشرات الإسكانية والحضرية من خلال إنشاء وتفعل دور المرصد الحضرية على الصعيدين الوطنى والمحلى.
- اطلع المجتمعون على مسودة اعلان القاهرة حول الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة واقترحوا عدداً من التعديلات والصياغات على النسخة النهائية التي يوصي بها المجتمعون معالي الوزراء العرب بالموافقة عليه.

### ثالثاً: الأحداث المصاحبة للمنتدى

وقد توجت أعمال المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة بالاتفاق على التوقيع على مشروع مذكرة التفاهم بين وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بجمهورية مصر العربية ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بالجمهورية التونسية للتعاون في مجال الإسكان بعد عرضها على الجهات المختصة في البلدين.

مرفق (1) البرنامج وكلمات الافتتاح والختام



## برنامج المنتدى الوزاري العربي الأول "للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة"

القاهرة - 20-22 ديسمبر 2015 - فندق فيرمونت هليوبوليس

السبت الموافق 19 ديسمبر 2015: وصول الوفود

التوقيت	العنوان
16:00 - 20:00	التسجيل
اليوم الأول: الأحد الموافق 20 ديسمبر 2015	
8:00 - 9:00	التسجيل
9:00 - 10:30	الجلسة الافتتاحية وكلمات الترحيب - السيدة المهندسة/ نفيسة محمود هاشم - رئيس قطاع الإسكان والمرافق (رئيس اللجنة المنظمة للمنتدى) - الشيخ الدكتور/ عبد الله العلي النعيم - رئيس مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن مهندس/ أحمد حمد الصبيح - أمين عام منظمة المدن العربية - السيد/ اليون بادين - مدير قسم البرامج - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - السيد الدكتور/ جمال الدين جاب الله - مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة بجامعة الدول العربية - معالي الأستاذ الدكتور المهندس/ مصطفى كمال مدبولي - وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية جمهورية مصر العربية (رئيس المنتدى)
10:30 - 11:00	افتتاح المعرض
11:00 - 12:00	جلسة فنية "خلفية عن جلسات الحوار لمحاو العادلة الاجتماعية، التخطيط والتنمية المستدامة، مواجهة المخاطر" رئيس الجلسة: معالي وزير الدولة الدكتور/ غلام الدين عثمان آدم - أمين عام الصندوق القومي للإسكان والتعمير (السودان) مدير الجلسة: السيدة الأستاذة/ شهيرة حسن وهبي - رئيس قسم التنمية المستدامة والتعاون الدولي (جامعة الدول العربية)
11:00 - 12:00	- معالي الدكتورة/ مرفت التلاوي - رئيس المجلس القومي للمرأة (مصر) - السيد الأستاذ الدكتور/ أبو زيد راجح - رئيس المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء - الأسبق (مصر) - السيد المهندس/ استبرق إبراهيم الشوك - وكيل وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة (العراق) - السيد الدكتور/ محمد عبد الجواد زكي - المدير العام المساعد للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى - السيدة/ نائلة حداد - مسؤول أول بشعبة التنمية الاجتماعية بالإسكوا (لبنان)
12:00 - 12:15	استراحة



جلسة مغلقة	جلسات حوار			13:45 - 12:15
	محور: مواجهة المخاطر المنسق: "جمهورية العراق"	محور: التخطيط والتنمية المستدامة المنسق: "الإمارات العربية المتحدة"	محور: العدالة الاجتماعية المنسق: "جمهورية مصر العربية"	
الإطار المؤسسي للمنتدى الوزاري العربي الجامعة العربية - المونل - مصر	إدارة المخاطر	الأراضي	جودة الحياة	
غداء				15:15 - 13:45
جلسة مغلقة	جلسات حوار			16:45 - 15:15
	إعلان القاهرة الجامعة العربية - المونل - مصر	الاستعداد والاستجابة للكوارث	التخطيط العمراني المستدام	
استراحة				17:00 - 16:45
جلسة خاصة	جلسات حوار			18:30 - 17:00
	التحضير للمونل الثالث (عرض الأوراق الوطنية للدول العربية) - "المونل"	التعافي وإعادة الإعمار	التخطيط الإقليمي والمدن الكبرى	
اليوم الثاني: الاثنين الموافق 21 ديسمبر 2015				
جلسة فنية "خلفية عن جلسات الحوار لمحاو الإسكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية، التغيرات المناخية والاستدامة البيئية، التشريعات والإدارة الحضرية والاقتصاد"				10:00 - 9:00
رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور/ صالح الهزلول (السعودية) مدير الجلسة: دكتور/ حمو العمراني - جامعة الدول العربية				
- السيد الدكتور/ جون كلوس - المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - السيدة الأستاذة/ فاطمة الملاح - مستشار الأمين العام لشؤون تغير المناخ بجامعة الدول العربية سابقاً - السيد الدكتور/ محمد السيوفي - خبير الإسكان الدولي (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)				
التحول إلى العرض التقديمي				10:10 - 10:00
عرض تقديمي خاص شركة المقاولون العرب - بالم هيلز - شركة الأولى للتمويل العقاري (الرعاية البلاتيني)				10:45 - 10:10
استراحة				11:00 - 10:45
جلسات خاصة	جلسات حوار			12:30 - 11:00
	محور: التشريعات والإدارة الحضرية والاقتصاد المنسق: "المملكة الأردنية الهاشمية"	محور: التغيرات المناخية والاستدامة البيئية المنسق: "جمهورية السودان"	محور: الإسكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية المنسق: "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية"	
تطبيقات الطاقة الشمسية في المدن الجديدة ودور نقل التكنولوجيا في تطوير صناعة البناء "هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة" و"المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء"	المؤشرات الحضرية والشراكة في التنمية الحضرية المستدامة "أمانة المنطقة الشرقية - المملكة العربية السعودية"	التشريعات والإدارة الحضرية	التنمية الحضرية وتحديات الاستدامة البيئية	الإسكان

استراحة					12:45 – 12:30
جلسات خاصة		جلسات حوار			الإسكان
الاختراعات العربية في الإسكان والتنمية الحضرية ودور الابتكار والتكنولوجيا الحديثة في تقديم الحلول "تقابة المخترعين المصريين" و"المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا"	التحديات الحالية والمستقبلية للتنمية الحضرية المستدامة في مدينة القدس المحتلة في ظل مخططات الضم ومحاولات طمس الهوية وتغيير المعالم "المجلس الفلسطيني للإسكان" و"وزارة الأشغال العامة - فلسطين"	الإدارة والاقتصاد الحضري	التحديات البيئية للتنمية الحضرية	14:15 – 12:45	
غداء					15:45 – 14:15
جلسات خاصة				جلسة حوار	17:15 – 15:45
منهجية حول تقارير المونل الثالث من المجتمع المدني العربي "عشرة طوية   الدراسات والتطبيقات العمرانية"	التخطيط العمراني المستدام والاستعداد والاستجابة للكوارث "وزارة الأشغال العامة - الإمارات العربية المتحدة"	إدارة مخاطر التواصل مع المستفيدين في المجتمع المحلي من مشاريع تسوية وإعادة تأهيل المناطق العشوائية "وزارة الاعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة - العراق"	الجهات الداعمة والمنفذة لسياسات الإسكان "وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - جمهورية مصر العربية"	البنية التحتية والخدمات الأساسية	
اليوم الثالث: الثلاثاء الموافق 22 ديسمبر 2015					
زيارات ميدانية					12:00 – 8:30
الجلسة الختامية الوزارية/ عرض واعتماد نتائج وتوصيات المنتدى وإعلان القاهرة					
- معالي الأستاذ الدكتور المهندس/مصطفى كمال مدبولي - وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - رئيس المنتدى (جمهورية مصر العربية)					
- معالي المهندس/ سامي هلسه - وزير الأشغال العامة والإسكان (المملكة الأردنية الهاشمية)					
- السيد الدكتور/ جون كلوس - المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية					
- سعادة السفير أستاذ دكتور/ محمد بن إبراهيم التسيوي - الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية (جامعة الدول العربية).					
- معالي المهندس/ شريف إسماعيل - رئيس مجلس الوزراء (جمهورية مصر العربية)					
غداء بدعوة من معالي الأستاذ الدكتور المهندس/مصطفى كمال مدبولي - وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية					14:30 – 13:00
افتتاح الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب					
- كلمة معالي وزير الأشغال العامة والإسكان - المملكة الأردنية الهاشمية					
- كلمة الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية - جامعة الدول العربية					
- كلمة معالي وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - جمهورية مصر العربية					
استراحة					15:45 – 15:30
إقرار بنود جدول الأعمال ومناقشتها واعتماد التقرير والقرارات					17:30 – 15:45



جلسات الحوار: محور "العدالة الاجتماعية"  
المنسق: "جمهورية مصر العربية"

اليوم الأول: الأحد الموافق 20 ديسمبر 2015

الجلسة الأولى: جودة الحياة		التوقيت
رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور/ عادل يس - مصر المقرر: الأستاذة الدكتورة/ نهى أحمد نبيل - مصر المقرر: المهندس/ محمد إبراهيم التيمي - السعودية		13:45 - 12:15
المتحدث	اسم الورقة/ البحث	
متحدث رئيسي: الشيخ الدكتور/ عبد الله العلى النعيم - المعهد العربي لإنماء المدن (السعودية)	دور القطاع الحكومي والجمعيات ذات النفع العام والخاص في تهيئة المساكن في السعودية	
م/ نفيسة محمود هاشم (مصر)	الحصول على المسكن المناسب بأسعار ملائمة - ورقة وطنية	
د/ عارف عطية أبو الحمد	ال عمران الحضري الحديث كنمط لتحسين جودة البيئة الحضرية داخل المدن الصحراوية المصرية	
د/ حاتم اليحيوي (تونس)	التجربة التونسية في مجال تطوير المناطق العشوائية - ورقة وطنية	
أ.د/ محمد مهدي مرزوق (مصر)	إطار لتطبيقات الاستدامة في مشروعات إسكان محدودي الدخل باستخدام تكنولوجيا معلومات المنشآت	
غداء		15:15 - 13:45
الجلسة الثانية: الإدماج الاجتماعي والحضري		16:45 - 15:15
رئيس الجلسة: الأستاذة الدكتورة/ نسرين البغدادي - مصر المقرر: الدكتور/ باسم فهمي - مصر المقرر: المهندس/ محمد عبد الله صنيح - الكويت		
المتحدث	اسم الورقة/ البحث	
متحدث رئيسي: أ.د/ سهير حواس (مصر)	القاهرة الخديوية واجهة حضارية لمصر - ورقة وطنية	
أ.م. د/ إسلام حمدي الغنيمي (البحرين)	تجويد الأماكن العامة من خلال تفاعل العلاقة ثلاثية الأبعاد لعمارة البيئة في المناطق الترفيهية من منظور الاستدامة العمرانية	
م/ فادية عثمان عبد الحليم (مصر)	حول تنمية وتطوير البيئة الحضرية الموجهة للمسنين في المناطق السكنية	
أ/ لمياء محسن محمد الجبالي (مصر)	المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص مؤشر تخطيط لتنمية مستدامة	
استراحة		17:00 - 16:45
الجلسة الثالثة: تحقيق حدوة المدن		18:30 - 17:00

<p>رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور/عبد المحسن برادة -مصر  المقرر: المهندسة/سلمى يسري - مصر  المقرر: الدكتور/فاضل علي آدم - السودان</p>	
المتحدث	اسم الورقة/ البحث
متحدث رئيسي: أ.د/أحمد الخولي (مصر)	الفقر في الدول العربية/ الفقر والتنمية المستدامة - ورقة وطنية
د/ محمد محمود آل حرم (الإمارات)	تكامل الخدمات كمدخل لخلق بيئة اجتماعية في المجمعات السكنية
م/ منى عبد الفتاح (مصر)	دور التمويل المحلي في الحد من الفقر في المناطق الحضرية
د/ رندا جلال (مصر)	التوازن الحضري الريفي للحد من الفقر في مصر

المنتدى الوزاري العربي الأول  
للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة



العمران العربي... من تحديات الحاضر إلى آفاق المستقبل

جلسات الحوار: محور "التخطيط والتنمية المستدامة"  
المنسق: "دولة الإمارات العربية المتحدة"

اليوم الأول: الأحد الموافق 20 ديسمبر 2015

الجلسة الأولى: الأراضي		الوقت
رئيس الجلسة: سعادة الدكتور/ محمد آل حرم - الإمارات المقرر: المهندس/ وليد بن حارب - الإمارات المقرر: المهندسة/ منى عبد الفتاح - مصر		13:45 - 12:15
المتحدث	اسم الورقة/ البحث	
متحدث رئيسي: أ.د/ راسم بدران	تمهيد عن التخطيط والتنمية المستدامة	
م/عائشة عبد الله الشحي (الإمارات)	الخطة الشمولية لتطوير المباني الاتحادية والمناطق النامية 2030- ورقة وطنية	
م/رضا محمد حسن الأدرج (البحرين)	تطوير وتخطيط المناطق السكنية التقليدية لتوفير السكن الاجتماعي - ورقة وطنية	
د/محمد محمود عبد الله يوسف (مصر)	الأراضي ودورها في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة محافظة "السويس": الواقع وآفاق المستقبل	
أ.د/زينب محمد الحسن	الاستخدام الأمثل للأنظمة الكهروضوئية كطاقة مستدامة في الإسكان في الخرطوم: تطبيق الطاقة المتجددة في التصميم الحضري	
د/سيوني علي عبد الرحمن (البحرين)	تطوير الأراضي للتنمية الحضرية في محافظة المحرق البحرين: تجربة استصلاح البحر	
غداء		15:15 - 13:45
الجلسة الثانية: التخطيط العمراني المستدام		16:45 - 15:15
رئيس الجلسة: سعادة الدكتور/ خليفة الطنجي - الإمارات المقرر: المهندسة/عائشة عمر - الإمارات المقرر: الدكتور/محمد محمود عبد الله يوسف - مصر		
المتحدث	اسم الورقة/ البحث	
متحدث رئيسي: أ.د/سحر عطية (مصر)	تخطيط مدينة العلمين الجديدة	
د/خالد النفاعي (السعودية)	الاستراتيجية العمرانية الوطنية لتحقيق التنمية الحضرية بالمملكة العربية السعودية - ورقة وطنية	
م/سعد المحيلبي (الكويت)	التخطيط السليم للتنمية المستدامة - ورقة وطنية	
م/أ. دنيا حميد (العراق)	محاكاة النظم الطبيعية في قرارات المباني العمرانية المستدامة بيئياً	
د/رندا جلال، د/هشام حافظ (مصر)	تفعيل دور التجمعات الهامشية والمدن الثانوية كمراكز تنمية لاتزان النسق العمراني المصري	
د/نغم خضر علي، د/ محمد المغير (فلسطين)	تقييم استراتيجيات التخطيط البيئي في المخطط الإقليمي لمنطقة قطاع غزة	
استراحة		17:00 - 16:45

الجلسة الثامنة مساهمات الاستفادة العمرانية	
رئيس الجلسة: سعادة الدكتور/سامي فرقاش - الإمارات المقرر: الدكتور/ رافد الهموندي - العراق المقرر: الدكتورة/ هبة خليل - مصر	
المتحدث	اسم الورقة/ البحث
د/عاصم عبد الحميد الجزار (مصر)	المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية 2052 - ورقة وطنية
أ/عيد الخالدي (مجلس التعاون الخليجي)	الإطار العام للاستراتيجية العمرانية الإقليمية لدول الخليج العربية - ورقة وطنية
م/أنس يسري الحويلي (مصر)	مقارنة بين أنماط العمران الجديد: تجربة هليوبوليس والمجتمعات العمرانية الجديدة
د/فائزة عباس، أ.د/ فوزي بودقة (الجزائر)	دور شبكة الحركة والنقل المستدام في التنمية العمرانية المستدامة، دراسة تطبيقية، حالة مدينة الجزائر مثلاً
م/ خليفة الطنجي (الإمارات)	التنمية الشاملة للإنسان والمكان، منطقة وادي الحلو نموذجاً - ورقة وطنية

18:30 - 17:00

المنتدى الوزاري العربي الأول  
للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة



العمارة العربية... من تحديات الحاضر إلى آفاق المستقبل

جلسات الحوار: محور "مواجهة المخاطر"  
المنسق: "جمهورية العراق"

اليوم الأول: الأحد الموافق 20 ديسمبر 2015

الجلسة الأولى: إدارة المخاطر		التوقيت
رئيس الجلسة: الدكتور/محمد حيدر الساكني - العراق المقرر: المهندس/فوزي عباس حسون - العراق المقرر: المهندس/وليد غشوم - السعودية		
المتحدث	اسم الورقة/ البحث	
متحدث رئيسي: د/هدى أحمد جعفر (العراق)	تمهيد عن إدارة مخاطر الكوارث	13:45 - 12:15
أ.د/سامح عبد الوهاب (مصر)	مستقبل إدارة المخلفات الخطرة للمعامل في المجمعات الحضرية الكبرى "دراسة حالة مخلفات معامل الأبحاث في جامعات القاهرة الكبرى"	
د/حيدر محمد عبد الحميد (العراق)	مفردات إدارة الازمات ومخاطر كوارث الفيضانات في العراق فيضان نهر دجلة 2014 (دراسة حالة)	
د/ظبية فاروق إبراهيم (العراق)	إدارة المخاطر مقارنة للتنمية المستدامة	
غداء		15:15 - 13:45
الجلسة الثانية: الاستعداد والاستجابة للكوارث		
رئيس الجلسة: الدكتورة/هدى أحمد جعفر - العراق المقرر: المهندس/ذكري عبد الستار - العراق المقرر: المهندس/محمد رياض النافوري - تونس		
المتحدث	اسم الورقة/ البحث	
متحدث رئيسي: د/حيدر محمد عبد الحميد (العراق)	تمهيد عن الاستعداد للكوارث والاستجابة له	16:45 - 15:15
م/ابتسام عبد الجبار عبد الرضا (العراق)	إدارة المخاطر في مشاريع الإسكان لذوي الدخل المنخفض	
د/محمد محسن السعيد (العراق)	تخطيط المناطق السكنية للحد من الجريمة	
م/محمد أنور إدريس (السودان)	تجربة السودان في إيواء النازحين في ولاية جنوب كردفان	

استراحة		17:00 - 16:45
<b>الجلسة الثالثة: التعافي وإعادة الإعمار</b>		
رئيس الجلسة: الدكتور/حيدر محمد عبد الحميد - العراق المقرر: المهندس/ابتسام عبد الجبار - العراق المقرر: المهندس/عفيف أسعيد - فلسطين		
<b>المتحدث</b>	<b>اسم الورقة/ البحث</b>	
متحدث رئيسي: د/محمد السيد (العراق)	تمهيد عن الإنعاش وإعادة الإعمار	
م/محمد محي الأغا (فلسطين)	تحديات قطاع الإسكان في إعادة الإعمار بعد الحروب - تجربة قطاع غزة	18:30 - 17:00
د.م/هشام رجب على شلبي (مصر)	التخطيط العمراني للمناطق الحدودية ومناطق النزاعات المسلحة دراسة حالة - شبه جزيرة سيناء	
د.م/محمد حيدر الساكني، م/طه ياسين احمد (العراق)	دور إدارة المخاطر البيئية باعتماد آلية المساعدة والمعالجة وإعادة بناء المجتمع على المدى الطويل - إعمار البيئة الايكولوجية وإسكان المهجرين في أهوار العراق كحالة دراسية	





المنتدى الوزاري العربي الأول  
للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة



الحدود العربية... من تحديات الحاضر إلى آفاق المستقبل

جلسات الحوار: محور "الإسكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية"  
المنسق: "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية"

اليوم الثاني: الاثنين الموافق 21 ديسمبر 2015

الجلسة الأولى: الإسكان		التوقيت
رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور/أحمد منير سليمان - مصر المقرر: المهندس/نجيب السنوسي - تونس المقرر: المهندسة/نيبال أسامة - مصر		12:30 - 11:00
المتحدث	اسم الورقة/ البحث	
متحدث رئيسي: د/عفرة حميد (الجزائر)	تمهيد عن الإسكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية	
د/سليمة قلاب (الجزائر)	تطور سياسة السكن في الجزائر - ورقة وطنية	
م/نفيصة محمود هاشم (مصر)	صيانة المجمعات السكنية - ورقة وطنية	
م/نجيب السنوسي (تونس)	تطور السياسة السكنية في تونس - ورقة وطنية	
م/عفيف أسعيد (فلسطين)	السياسة الوطنية للإسكان في فلسطين ودورها في التنمية المستدامة - ورقة وطنية	
د/ناجية عبد المغنى سعيد -م/تيفولى توفيق (مصر)	آلية مقترحة لتقييم واختيار السياسات والبرامج في مجال الإسكان	
استراحة		12:45 - 12:30
الجلسة الثانية: الإسكان		14:15 - 12:45
رئيس الجلسة: السيد الدكتور/عفرة حميد - الجزائر المقرر: المهندس/عباس وطني - البحرين المقرر: المهندسة/هبة عمار - مصر		
المتحدث	اسم الورقة/ البحث	
م/لومي إسماعيل (الجزائر)	تجربة الجزائر في القضاء على السكن الهش (العشوائيات) - ورقة وطنية	
م/محمد قاسم وعلى (المغرب)	سياسة الإسكان بالمغرب من خلال برنامج مدن بدون صفيح والسكن الاجتماعي - ورقة وطنية	
أ/سمر عجايبي (البحرين)	تجربة مملكة البحرين في تقديم حلول إسكانية اقتصادية مستدامة - ورقة وطنية	
أ.د/محمد نبوي عبده جاد الله -م/عمرو محمد فوزي عيسى عرابي (مصر)	دراسة تحليلية لأساليب التعامل مع المناطق العشوائية بالمدن المصرية-دراسة حالة منطقة عشش محفوظ بمدينة المنيا	
م/جميلة محمد الفندي (الإمارات)	التحول الى الاستدامة والبناء الأخضر في مشاريع الإسكان - تجربة برنامج الشيخ زايد للإسكان	
أ/عمر الخفش (فلسطين)	الحاجة الملحة للسكن في القدس ودور المجلس الفلسطيني	

		للإسكان
غداء		15:45 - 14:15
<b>الجلسة الثالثة: البيئة التحتية والخدمات الأساسية</b>		
<p>رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور/مجدي ربيع - مصر  المقرر: الدكتورة/سليمة قلاب - الجزائر  المقرر: الدكتور/محمد نصر محمد - السودان</p>		
المتحدث	اسم الورقة/ البحث	
معالي الوزير المهندس/ صالح شيخ عثمان وزير الأشغال العامة وإعادة التعمير بالصومال	التخطيط لدمج اللاجئين والمهجرين داخليا في المدن الصومالية	17:15 - 15:45
م/ياسمين العوضي (اليمن)	سياسة الإسكان في اليمن - ورقة وطنية	
م/سمية عمر محمد جامع (السودان)	دراسة ترقية حركة المشاة بمركز المدينة ودورها في تطوير واستدامة وسائل النقل في السودان	
د/الفاضل علي آدم - د/زحل الطيب (السودان)	خيارات السكن بالعاصمة القومية في الفترة من 1999-2004.	
م/حامد سلامه حامد، م/خالد مصطفى فؤاد، م/هدى مجدي محمد، م/منى طلعت عبد العزيز (مصر)	تطوير البيئة الخارجية لمسارات المشاه في محاور الحركة الرئيسية دراسة حالة شارع التحرير-الدقي	



جلسات الحوار: محور "التغيرات المناخية والاستدامة البيئية"  
المنسق: "جمهورية السودان"

اليوم الثاني: الاثنين الموافق 21 ديسمبر 2015

الجلسة الأولى: التنمية الحضرية وتحديات الاستدامة البيئية		التوقيت
رئيس الجلسة: الدكتور/حسن صالح عمر محمدين - وزير التخطيط العمراني لولاية الخرطوم - السودان المقرر: الأستاذ الدكتور/سهام محمد أحمد بخيت - السودان المقرر: الأستاذ/عمر بابكر كرار - السودان		12:30 - 11:00
اسم الورقة/ البحث	المتحدث	
تمهيد عن التنمية الحضرية وتحديات الاستدامة البيئية	متحدث رئيسي: د/مالك علي دنقلا (السودان)	
ورقة عمل - المسكن الأخضر النموذجي (برنامج محمد بن راشد للإسكان) - ورقة وطنية	د/خليل إبراهيم الاستاد (الإمارات)	
مشروع المركز الوطني لبحوث الطاقة - أول مبنى صفر الطاقة في الأردن - ورقة وطنية	م/عماد الدباس (الأردن)	
تصميم وإنجاز سكن نموذجي ذات كفاءة طاقوية عالية - ورقة وطنية	د/حميد عفرة (الجزائر)	
دور كفاءة الطاقة في التصميم المندمج للمشاريع المعمارية	م/هشام زكريا (المغرب)	
المباني الخضراء المنتجة - دليل المباني الخضراء الأردني	د/جمال قطيشات (الأردن)	
استراحة		12:45 - 12:30
الجلسة الثانية: التحديات البيئية للتنمية الحضرية		14:15 - 12:45
رئيس الجلسة: الدكتور/غلام الدين عثمان آدم سعيد - وزير الدولة الأمين العام للصندوق القومي للإسكان والتعمير - السودان المقرر: المهندس/زين العابدين عمر الحسين - السودان المقرر: الدكتور/عبد الخالق القاضي - مصر		
اسم الورقة/ البحث	المتحدث	
تمهيد عن التحديات البيئية للتنمية الحضرية	متحدث رئيسي: أ.د/ سهام محمد احمد بخيت (السودان)	
التغيرات المناخية وتحديات التنمية الحضرية المستدامة بالسودان - ورقة وطنية	د/ الفاضل علي آدم (السودان)	
نظم التقييم البيئي للمباني الخضراء في مصر: بين النظرية والتطبيق	د/ ولاء صلاح الدين اسماعيل (مصر)	
دور تنسيق المواقع في التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ في البيئة العمرانية	أ.م.د/ إسلام حمدي الغنيمي م/ محمد إسلام حمدي الغنيمي	

م/ محمد عبد الوهاب أحمد (مصر)	إدارة المخلفات بمصر - تحديات وإمكانات دراسة حالة مدينة الغردقة	
-------------------------------	---	--

جلسات الحوار: محور "التشريعات والإدارة الحضرية والاقتصاد"  
المنسق: "المملكة الأردنية الهاشمية"

اليوم الثاني: الاثنين الموافق 21 ديسمبر 2015

الجلسة الأولى: التشريعات والإدارة		التوقيت
رئيس الجلسة: المهندس/فارس الجندي - الأردن المقرر: المهندسة/باسمة الصعوب - الأردن المقرر: الدكتورة/رندا جلال حسين - مصر		12:30 - 11:00
المتحدث	اسم الورقة/ البحث	
متحدث رئيسي: د/مراد الكلالدة (الأردن)	تمهيد عن التشريعات والإدارة الحضرية والاقتصاد	
د/زاهر عثمان (السعودية)	تحديات الإدارة البلدية بالمملكة العربية السعودية والتوجهات الحالية لتحقيق اللامركزية الإدارية - ورقة وطنية	
د/عوض سعد حسن - أ/علياء طه علي (السودان)	سبل تحديث إدارة الحضر العربي لمجابهة تحديات الوقت الراهن	
أ.د/وائل محمد يوسف السيد - أ.د/محمد فكري محمود (السعودية)	دور التشريعات العمرانية في مواجهة المناطق العشوائية بالمملكة العربية السعودية	
د/أحمد عبد العزيز أحمد البقلي (مصر)	المراصد الحضرية وإدارة المدن	
استراحة		12:45 - 12:30
الجلسة الثانية: الإدارة والاقتصاد الحضري		
رئيس الجلسة: المهندس/حسين الجبالي - مصر المقرر: المهندسة/مي عصفور - الأردن المقرر: الدكتور/محمد صابر - مصر		14:15 - 12:45
المتحدث	اسم الورقة/ البحث	
متحدث رئيسي: أ.د/عبد الوهاب حلمي	تمهيد عن الإدارة الحضرية	
د/ هيام عمر كلمات (الأردن)	الحاكمية الحضرية الرشيدة، المشاركة في صنع القرار في إطار اللامركزية الإدارية - حالة دراسية لأمانة عمان الكبرى.	
م/ نفيسة محمود هاشم (مصر)	التشريعات المنظمة للإسكان والبناء في مصر - ورقة وطنية	
م/ محمد بن إبراهيم الفاروقي (السعودية)	المؤشرات الاقتصادية في تحقيق واقع اقتصادي واستثماري فعال - حالة المدينة المنورة.	
م/ ذكري عبد الستار حميد (العراق)	معوقات التحول إلى اللامركزية في الإدارة الحضرية - حالة العراق.	
د/ منصور حلمي (السعودية)	نظام التخطيط العمراني بالمملكة العربية السعودية كمدخل لتطوير عملية التخطيط العمراني ومؤسساته	

## كلمات الجلسة الافتتاحية

## كلمة السيدة المهندسة/ نفيسة محمود هاشم

وكيل أول الوزارة - رئيس قطاع الإسكان والمرافق بوزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

رئيس اللجنة التنظيمية للمنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية

- معالي السيد الأستاذ الدكتور / مصطفى مدبولي - وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.
- أصحاب المعالي والسعادة الوزراء.
- سعادة الدكتور / جمال الدين جاب الله - الوزير المفوض - مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة - جامعة الدول العربية.
- السيد المهندس / أحمد محمد الصبيح - أمين عام منظمة المدن العربية.
- معالي الشيخ / عبد الله العلي النعيم - رئيس مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن.
- معالي السيد / اليون بادين - ممثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

السيدات والسادة الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أرحب بكم جميعاً في المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية ذلك المحفل العلمي والتطبيقي الذي حظي باستجابة كبيرة من كافة الأطراف، نرحب بكم جميعاً في بلدكم مصر نموذجاً حياً لترباط الدول العربية الشقيقة أفراداً ومؤسسات.

### السيدات والسادة:

في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم العربي في الوقت الراهن ، قرر مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته التاسعة والعشرين إنشاء المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية بناءً على مقترح المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للدول العربية.

وبناءً على ذلك تستضيف جمهورية مصر العربية المنتدى الوزاري العربي حيث قامت وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بالتعاون مع جامعة الدول العربية من خلال الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للدول العربية من خلال مكتبها الإقليمي بعقد وتنظيم الدورة الأولى للمنتدى خلال الفترة من 20-22 ديسمبر/كانون الأول 2015، على هامش الدورة رقم (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

ويتضمن المنتدى يومين للجلسات الفنية والموضوعية ويتم افتتاح الجزء الوزاري بتشريف دولة رئيس مجلس الوزراء صباح اليوم الثالث للمنتدى الموافق 22 ديسمبر/ كانون الأول 2015.

ويعقد منتدانا اليوم في القاهرة تحت عنوان " العمران العربي ... من تحديات الحاضر إلي آفاق المستقبل "، وقد كان اختيار هذا العنوان بسبب التحديات التي تواجه معظم الدول العربية من قضايا عمرانية واقتصادية واجتماعية وبيئية والحاجة إلي طرح رؤي عربية جديدة والتوصل إلي حلول مبتكرة وآليات فعالة لمواجهة تلك التحديات.

ويهدف المنتدى إلى نشر التوعية حول التنمية الحضرية المستدامة، وتبادل الخبرات بين الدول العربية وعرض التجارب الرائدة للتعرف على أفضل الممارسات في مجال وضع ومتابعة تنفيذ وتقويم خطط وبرامج الإسكان والتنمية الحضرية، وذلك لتعزيز أواصر التكامل الإقليمي واستخلاص القضايا الرئيسية وربطها مع التوجهات الدولية.

ويأتي هذا المنتدى متسقاً مع التوصيات الدولية في مجال الإسكان والتنمية المستدامة، كما أنه خطوة هامة من الخطوات المطلوبة للاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية (الموئل الثالث 2016) حيث تتاح الفرصة لتبادل الرؤى والنقاش من أجل الوصول إلي موقف عربي موحد ليكون أساس المشاركة للموئل الثالث.

ويركز المنتدى علي مناقشة القضايا المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية من خلال (16) جلسة تناقش ستة محاور رئيسية وتستعرض أهم القضايا المؤثرة في كل محور متضمنة التجارب وأفضل الممارسات بالإضافة للأوراق العلمية وذلك لضمان التفاعل بين الخبراء ومتخذي القرار وكافة الشركاء المعنيين.

والمحاور الست للمنتدي شارك في التنسيق لها بعض الدول العربية الشقيقة ويطيب لي أن اتقدم لهم بعظيم الشكر والتقدير:

- المحور الأول: العدالة الاجتماعية: ومنسقه جمهورية مصر العربية.
- المحور الثاني: التخطيط والتنمية المستدامة : ومنسقه دولة الإمارات العربية المتحدة.
- المحور الثالث: التغيرات المناخية والاستدامة البيئية: ومنسقه جمهورية السودان.
- المحور الرابع: مواجهة المخاطر: ومنسقه جمهورية العراق.
- المحور الخامس: الإسكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية: ومنسقه الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- المحور السادس: التشريعات والإدارة الحضرية والاقتصاد: ومنسقه المملكة الأردنية الهاشمية.

كما يشمل برنامج المنتدى ثلاث جولات ميدانية للوفود العربية المشاركة لعدة أنماط عمرانية ، الأولى القاهرة الخديوية وما تشمله من عبق التاريخ، والثانية مناطق غير رسمية تم تطويرها (منشأة ناصر والدويقة الجديدة) وأخيراً القاهرة الجديدة وفيها سيتم زيارة مدينة الرحاب كنموذج ناجح للمشاركة بين الدولة والقطاع الخاص في إقامة تجمع عمراني يتميز بأسلوب ناجح للإدارة والصيانة للتجمعات السكنية المغلقة.

#### السيدات والسادة:

إن الأمل يحدونا جميعاً أن يكون هذا المنتدى بمثابة دفعة لتقوية التعاون العربي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية وأن تسهم التوصيات الناتجة عنه في طرح رؤي جديدة وحلول مبتكرة لتحسين الأوضاع الداخلية لمدننا العربية ، كما نرجو أن يدعم لقاءنا أواصر التعاون لبناء القدرات ورفع مستوي الكفاءات العربية العاملة في مجال الإسكان.

#### الحضور الكريم:

أكرر الترحاب بكم جميعاً وأتمني لكم طيب الإقامة ولمنتدانا النجاح لما فيه خير أوطاننا وشعوبنا العربية، ووقفنا الله جميعاً لتحقيق ما نصبو إليه، وما يعود علي أمتنا العربية بالخير والتقدم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة معالي الأستاذ/ عبد الله العلي النعيم

رئيس مجلس الأمناء رئيس المعهد العربي لإتماء المدن



## بسم الله الرحمن الرحيم

- معالي الدكتور/ مصطفى مدبولي - وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية
- السادة/ مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب - جامعة الدول العربية
- السادة/ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الإقليمي للدول العربية
- سعادة المهندسة/ نفيسة محمود هاشم - وكيل أول وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية
- سعادة الدكتورة/ فهيمة الشاهد - رئيس الإدارة المركزية للمراكز الإقليمية التخطيطية

### أصحاب المعالي والسعادة .... الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،،،

يطيب لي في هذا اللقاء المبارك أن أقدم بالتهنئة لمنظمي هذا المنتدى: جمهورية مصر العربية ممثلة بوزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، جامعة الدول العربية ممثلة بمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ممثلاً بالمكتب الإقليمي للدول العربية، لعقد هذا اللقاء الكبير والمهم وأشكرهم على دعوتهم للمعهد العربي لإنماء المدن للتنسيق معهم في هذا المنتدى واعتبار المعهد العربي لإنماء المدن شريكاً مسانداً في تنظيمه، كما أقدم شكري وامتناني لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة جمعكم الكريم.

تنطلق أهمية هذا اللقاء من كونه يعالج موضوعاً حيوياً للإنسان في أي مكان من العالم: فموضوع السكن للفرد والأسرة يمثل هاجساً للحكومات والمسؤولين والمختصين والمتخصصين في كافة المستويات، وللمواطنين بصورة مباشرة ومنظمات المجتمع المدني. كما يمثل تحدياً لهم جميعاً الأمر الذي يتطلب تضامناً والجهود والابتكار وطرح المقترحات والحلول الذكية والعملية لكافة التحديات المرتبطة بقضايا الإسكان، والاستفادة من التجارب الناجحة محلياً وإقليمياً ودولياً لتبادل الخبرات.

والمعهد العربي لإنماء المدن رحب بالمشاركة في تنظيم هذا المنتدى لارتباطه الوثيق بهذا الموضوع حيث قضية الإسكان تهم بلديات مدن الدول العربية بصورة مباشرة، والمعهد باعتباره الجهاز العلمي والفني للمدن العربية ومنظمتها منظمة المدن العربية التي تضم عضويتها 570 مدينة عربية، يعالج قضايا الإسكان من خلال برامجها الرئيسية: بناء القدرات، استراتيجيات تنمية المدن، المرصد الحضري والمؤشرات الحضرية، الأطفال والشباب والمدن الذكية، ومحاربة الفقر... ولا يكاد يخلو برنامج من هذه البرامج الخمس في نشاطاته التي ينظمها من مؤتمرات وندوات ودورات تدريبية وورش عمل ولقاءات علمية وحلقات نقاش من تناول موضوع الإسكان.

كما أن المعهد يتعاون مع وزارات الإسكان والتخطيط الحضري في الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال الإسكان، والاستفادة من خبراتها وخبرائها في تنفيذ برامجها المختلفة مستهدفين من ذلك توضيل أفضل الممارسات والمستجدات للمدن الأعضاء.

وبصفتي كباحث في هذا المنتدى من المملكة العربية السعودية وممارس لقضايا الإسكان حيث عملت أميناً لمدينة الرياض أكثر من أربعة عشر عاماً، وك رئيس لمجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن تابعت الكثير من مؤتمرات ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني وتناولها لموضوعات توفير السكن اللائق للسكان والسكن الميسر للمواطنين وما يرتبط بها من تحديات وما يطرح فيها من معالجات وتوصيات، إلا أنه تبقى قضية التطبيق هي المحك على أرض الواقع. فتطبيق ما يتم التوصل إليه من مقترحات وحلول يحتاج إلى الإرادة من قبل المسؤولين والمختصين والمتابعة من قبل الجهات المنظمة لتلك المؤتمرات والندوات ونحوها.

إن قضية الإسكان في المملكة العربية السعودية ومحاولات معالجتها تمثل نموذجاً جيداً حيث حرصت الدولة على تمكين الطبقة الوسطى والفقراء من الحصول على مساكنهم الخاصة، كما ساهم عدد من مؤسسات المجتمع المدني في هذه الجهود (الجمعيات الخيرية والتعاونية) كما لعب القطاع الخاص دوراً مقدراً في توفير المساكن. وتهدف استراتيجية الدولة إلى توفير الأراضي المزودة بالخدمات والمرافق لذوي الدخل المحدودة وتوزيعها عليهم بالمجان، وإتاحة الفرصة لهم للحصول على قروض ميسرة ولآجال طويلة. وتقوم وزارة الإسكان في المملكة حالياً بتنفيذ هذه الاستراتيجيات.

### أصحاب المعالي والسعادة .... الحضور الكريم

إن المنتدى الحالي للإسكان والتنمية الحضرية الأول يمثل باكورة للآلية الاستشارية والإقليمية للمنتدى الوزاري العربي والذي يهدف إلى طرح رؤى عربية جديدة وحلول مبتكرة وآليات لقضايا التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذا يمثل طرحةً جديداً لتحديات الإسكان بمشاركة مفتوحة من الباحثين من الجامعات ومراكز البحوث والمسؤولين والمتخصصين في الأجهزة الرسمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية لمعالجة الموضوع في كافة جوانبه.

إن معالجة قضايا الأراضي والتخطيط العمراني، والتغيرات المناخية، ومواجهة المخاطر وقضايا البنى التحتية والخدمات الأساسية، والتشريعات والإدارة الحضرية والاقتصاد تمثل نظرة شاملة ومتكاملة للموضوع ويقيني أن معالجة الموضوع والأطروحات التي سيقدمها المتخصصون والباحثون والمسؤولون والمختصون في هذه المجالات والمناقشات والحوارات التي ستدور حولها من المشاركين في المنتدى من المدن والبلديات والأجهزة الحكومية المركزية المعنية بالإسكان لتخرج بتوصيات وحلول ستكون مرجعاً لكافة المعنيين بقضايا الإسكان.

أكرر شكري وتقديري للجهات المنظمة ولوزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بجمهورية مصر العربية على استضافة هذا المنتدى، وللمشاركين بالحضور في كافة فعاليات المنتدى مع صادق التمنيات المرجوة لهم.

والله موفق لكل خير ،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة المهندس/ أحمد حمد الصبيح

أمين عام منظمة المدن العربية

المدن، قضاياها مشكلاتها وتحدياتها، وكل ما يرتبط باستدامتها.. تحتل مكان الصدارة والاهتمام من قبل المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، التي تعني بشؤون المدن والسكان.. ومن بينها منظمة المدن العربية والمؤسسات التابعة لها.

إن مدننا العربية هي جزء من هذا العالم، وقضاياها التنموية مطروحة في المؤتمرات والندوات وورش العمل.. إن التقدم البشري يتحقق من خلال القرب، وتبادل الخبرات، وبناء العلاقات.. كما أن التحضر يشكل فرصة عظيمة لبناء المدن ومعالجة قضاياها. وفي اعتقادنا أن هذا المنتدى سوف يسهم بمناقشاته ومخرجاته في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، باعتبار أن المشاركة والشفافية الكسولة تعتبران "هدفاً وأداة تمكين" للتنمية المستدامة... إذ لا يوجد ازدهار من دون احترام للقيم الديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان.. بما في ذلك حقه في السكن الآمن والمريح.

وفي هذا العالم المترابط تحضراً.. تجد الحكومات والسلطات المحلية والإقليمية.. تجد نفسها في وضع فريد، لوضع الناس في جدول أعمال التنمية، لتكون بمثابة أذرع للتغيير. وعلى مستوى السلطة المحلية.. وهي الأقرب إلى الناس، يمكننا، كشركاء فاعلين في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، الانسجام إلى جميع قطاعات مجتمعاتها وفهمها، بما في ذلك الأكثر تهميشاً، والتكيف وسياسات التنمية المستهدفة وفقاً لذلك.

لقد انخرطت منظمة المدن العربية مع أطراف إقليمية ودولية فاعلة في وضع الاقتراحات والتصورات التي تم اعتمادها لتطوير مفاهيم عملية التنمية لنا بعد 2015 ومن بينها البند الحادي عشر، الذي نص على "مدن ومستوطنات بشرية مستدامة وأمنة وشاملة"، وقد أصبح واضحاً بعد اعتماد أجندة التنمية المستدامة لخمس عشرة سنة قادمة أن المشاركة المجتمعية تسهم على نحو واضح في تفعيل الإدارة الشاملة ومن ثم ترشيد عمليات صنع القرار، من خلال التعددية وألية التصحيح الذاتي واستيعابها للرؤى والأفكار والمصالح المختلفة، وتعبيرها عن توازن مصالح اطراف المجتمع، وهذا ينسحب على إنهاء الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير السكن اللائق، وتقديم تعليم نوعي شامل واستخدام مستدام للثروات والموارد الطبيعية.

أن التحضر هو أهم التوجهات العالمية في القرن الحادي والعشرين وقد تم الاعتراف بدور المدن في دفع عجلة التنمية العالمية المستدامة على نطاق واسع، ومع ذلك فإن النماذج الحالية من التحضر ليست مستدامة في كثير من النواحي (المدن العشوائية - الزحف العمراني - الإقصاء الإجتماعي - التدهور البيئي).

أن المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية، سوف يسهم في التوصل إلى حلول مبتكرة وأليات فعالة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، لمختلف القضايا العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في وطننا العربي. وقبل أن أختتم لابد من الإشارة إلى أن العالم قد تغير منذ الموثل الثاني وان النهج المتبع في كل قضية ينبغي أن تعاد صياغته.

لقد غيرت العولمة الاقتصادية والجغرافية الحضرية والإقليمية والتي تمتد الآن من القرى الصغيرة إلى المدن الكبرى في العالم بواسطة تقنية المعلومات والاتصالات الجديدة وهذه المتغيرات تمثل فرصاً جديدة يجب الاستفادة منها لأن وتيرة التغيير سوف تزيد على مدى العقدين أو الثلاثة عقود القادمة..... وعند هذه النقطة فإن ثلثي البشرية ستكون في المناطق الحضرية، بمعنى أن عدد سكان الريف سينخفض ويزداد عدد سكان المناطق الحضرية بنسبة 60%.. وهذا يتطلب منا رؤى جديدة للتعامل مع قضايا الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

**Dr Alioune Badiane**  
**Director Programme Division UN Habitat**

- HE Dr Mostafa Kamal Madbouly Minister of Housing ,Utilities and Urban Development of Egypt
- Eng Nafisa Hashem Chair of AMFHUD Committee and of Housing Department
- HE Dr Abdullah Al-Ali Al-Nuaim, President of Arab Urban Development Institute
- Eng Ahmad Al-Sabeeh, Secretary of Arab Towns Organisation
- HE Dr Jamaledine Jaballah Head of Environment ,Housing and Water Resource and Sust Dev Department of the League of Arab States
- Honourable Ministers and Permanent Secretaries
- Honourable Members of Delegation from Arab State Countries
- Dear Colleagues of UN Habitat and Members of the AMFHUD Commitee

In 2012, on a specific request from the Municipality of Kuwait, UN-Habitat prepared a report entitled The State

Of the Arab Cities: Challenges of urban Transition. It was delivered in Arabic and English and provided an important analysis and stock taking of urban matters in the Arab states region.

The report followed the historic year of 2011 for the Arab States region. I am referring to that tumultuous year that brought the Arab States region to a cross road in its political, social and economic evolution.

As early as 2008, UN-Habitat's, in its first State of African Cities report -- which covered the Arab states on the African continent -- issued the succinct, but as history has shown accurate, advice to Arab States' governments in northern Africa that only major political, social and economic reform could avert significant urban unrest.

The report said (I quote): The challenge is to reshape social and urban policies towards sustainable economic growth and adequate living conditions for rapidly expanding numbers of young and poor urbanites. But the confrontation with urbanity and modernity can only be resolved by the region itself, while the outcomes of policies to better integrate the Arab States in the global economy, and among themselves, will determine the future. (End quote).

Today, we are more than seven years beyond the time UN-Habitat issued this concise message that referred to three important matters. The expressed need for:

“Social and urban policies”, “sustainable economic growth”, and" adequate living conditions for young and poor urban dwellers”.

UN-Habitat's 2008 message has since not lost its validity, since huge demographic youth bulges continue to characterize the Arab States' demographics. In 2010 the region was home to 357 million people with 56 percent living in urban areas.

Arab youths under 25 and 60 pc of pop are increasingly concentrated in cities, putting strain on municipal authorities to provide meaningful income-generation possibilities for its large and young population cohorts. This is as true today as it was in 2008.

The primary Arab State cities are growing rapidly, with some of them now becoming extended metropolitan region or even joining the ranks of the world's mega cities with more than 10 million inhabitants.

Nevertheless, the great majority of the region's urban growth is actually taking place in the smaller, intermediate-size cities in the Arab States. These are the cities that often lack the urban management, planning and other capacities required to cater for such a growth.

In our 2012 report, we stated that urbanization in the Arab States was driven by economic development, migration to oil-rich countries, drought and conflict. That is still a valid statement, albeit that the weight of each of these factors has significantly changed over recent years.

Proceeding climate and environmental change will be with us for years to come, despite the encouraging agreement recently reached in Paris. Current trends in climate and environmental change took place slowly and halting this process will be equally slow. Therefore, the Arab States region will continue to be faced with eco-migrants from areas where access water is insufficient for human habitat, generating ever more internally displaced persons and international refugees.

But one factor in particular has changed as a driver of urbanization in the MENA region: political instability, turmoil and conflict. Conflict is now, perhaps, the most important driver in the region generating internally displaced persons and international refugees.

Syria has, as of late, dominated the headlines with displacement and migratory flows that are increasingly considered burdensome by the countries neighbouring Syria and beyond. Living condition for those displaced by the Syrian crisis are worsening by the day and an end to the migratory flows is in now way near. UNHCR has reported high levels of trauma and distress among Syrian refugee children, a shortage of food and a lack of basic household items for many refugees and IDPs.

While Syria is understandably the current focus of attention, it should not distract from other significant recent displacements across the MENA region. In Yemen, Libya and Iraq.

The role of governments in the Middle East and North Africa and all the Arab region in responding to migration and displacement in the region has been important and highly appreciated. Of course there are extenuating circumstances: Egypt and Tunisia have both experienced their own revolutions and are undergoing political transformations. They are at

best middle-income countries and still recovering from the effects of the global financial crisis; and the scale, speed and complexity of the displacement from many affected countries by crisis were unprecedented. There are hopes that the recent transitions may provide an opportunity for reform.

In contrast to the revolutions that brought about much and rapid change in some countries in the Arab region – the transitions they are now navigating are difficult, complex, lasting longer than foreseen and could succeed if we work altogether to support the process and to believe we can achieve peace and stability.

An uneasy mix of optimism and pessimism also extends to the realms of migration and displacement in the region. During recent crises in the region, the Arab League has been involved in political and diplomatic processes, while the Organization of Islamic Cooperation and the humanitarian department of the League of Arab States have all supported the international humanitarian response in the region, fully in line with the Islamic tradition of providing asylum and hospitality.

Contrary to common belief, the main challenge is not so much the inflows of immigrants from the Arab region to Europe, but rather the massive movements within the Middle East itself. Therefore, there may be need to mobilize greater attention on IDP and refugee protection frameworks at the regional level.

The Arab region continues to face multiple and complex emergency situations on an unprecedented scale, that are likely to pose further overwhelming challenges in 2016. In terms of migration flows, this region is one of origin, destination and transit. Many of those caught up in these mixed migratory movements are victims of smuggling and trafficking as they face perilous journeys, notably by sea.

The Humanitarian situation in Syria remains extremely challenging but we have hope and UN Habitat has remained highly engaged and committed to contribute to bring peace in the region.

While in the 4<sup>th</sup> year of conflict today we have more than 3 million Syrian refugees in the region. The security situation remains rather volatile and Humanitarian access is a continuing challenge

In Iraq we have remained strong in our presence and commitment even if the security situation has triggered new waves of internal displacement. Some 1.8 million people have been displaced by insecurity and violence and instability between Jan and Sept 2014.

Yemen continues to face complex humanitarian challenges characterized by ongoing insecurity, localised conflicts, water scarcity and poverty of growing number of population.

But lady and gentlemen so many good and positive news have also been demonstrated and which gave us hope and pride. The elections in this country Egypt have been successfully

conducted and few day ago President Al Sissy has inaugurated the second channel of the Suez Canal which will boost the economy of the country and the region

Tunisia has successfully conducted its presidential elections and the Kingdom of Saudi Arabia has demonstrated that Women can and will contribute to build a strong and democratic society in which every citizen man and woman has opportunity to contribute to the development of the country and UN Habitat is proud to contribute via the Future Cities Programme to the transformation of the country and the Region.

From the SDG summit in NY in sept 2015 we are On our Way to Habitat III in Quito in Oct 2016 we are strongly positive and hope that this region, one of the most urbanised one in the world will make strong and a tremendous contribution to building a New Urban Agenda which will contribute to the massive transformation of the Arab region. i will conclude by extending on behalf UN Habitat my warms and most sincere congratulations to our Host HE Mostafa Madbouly for his leadership his vision and above all his generosity toward the region and the UN by Hosting this first Ministerial Arab Forum for Housing and Urban Development AMFHUD and I wish you a great success now and in the future for this great and visionary entreprise.

## كلمة دكتور/ غلام الدين

### الأمين العام للصندوق القومي للإسكان والتعمير ورئيس مجلس إدارة البنك العقاري

بسم الله الرحمن الرحيم

- إلى السيد الأستاذ الدكتور المهندس/ مصطفى كمال مدبولي - وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.
- إلى السيد الدكتور/ عبد الله العلي النعيم - رئيس مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن.
- إلى السيد المهندس/ أحمد حمد الصبيح - أمين عام منظمة المدن العربية.
- إلى السيد/ اليون بادين - مدير قسم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.
- إلى السيد الدكتور/ جمال الدين جاب الله - مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة بجامعة الدول العربية.
- إلى السيدة المهندسة/ نفيسة محمود هاشم - وكيل أول الوزارة - رئيس قطاع الإسكان والمرافق.

يطيب لى فى هذا اليوم البهى ونحن نودع عام 2015 ونستقبل عام 2016 لعله يكون عام الإنطلاق نحو وحدة عربية شاملة ونهنتكم بحلول المولد النبوى الشريف ،وأنا أتشرف بحضور هذا المنتدى الوزارى العربى الأول للإسكان والتنمية الحضرية وأتقدم بالشكر لكل الذين شاركوا فى هذا الجهد وعلى رأسهم وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بجمهورية مصر العربية وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وأن هذا المنتدى يتيح الفرصة للحوار وتبادل الأفكار ونقل التجارب بين الدول العربية والجهود الدولية المبذولة من قبل الهابيتات.

الأمل معقود على الخروج بخطة عمل ملزمة وممكنة فى إطار زمن محدد ومساهمات من كل الدول العربية حتى نساهم مع العالم فى استدامة التنمية الحضرية والحفاظ على البيئة وصون الطبيعة ومنتجاتها ودعم قطاعات الإسكان والتنمية الحضرية فى الدول العربية مما يصب فى مصلحة الإنسان العربى الذى يرنو المستقبل الزاهى.

انطلقت ثورة الإسكان والتنمية الحضرية والعمرانية فى السودان منذ قيام ثورة الإنقاذ الوطنى فى عام 1989 مما أدى إلى زيادة الوحدات السكنية التى بلغت مائة ألف وحدة سكنية متنوعة من إسكان شعبى وإسكان إقتصادى وإستثمارى لكل القطاعات المستهدفة من ذوى الدخل المحدود حتى بلغ تمويل الإسكان من عام 2001 حتى الآن 500 مليون دولار علماً بأن كل الوحدات السكنية المنفذة منذ الإستقلال 2500 وحدة سكنية كما قامت المرصد الحضرية وتم تطبيق كل مخرجات مننقيات الهابيتات مما أدى إلى خلق مدن منتجة تتمتع بكل معطيات التنمية الحضرية كما زارنا فى العام الماضى الدكتور/ جون كلوس المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فى العام الماضى مما نتج عنه توقيع اتفاقيات تفاهم تدعم البرامج الفنية ورفع قدرات المهندسين السودانيين وخلق برامج للمحافظة على البيئة واستنباط بدائل بناء جديدة مما أدى إلى إنخفاض تكاليف البناء مما يتناسب مع ذوى الدخل المحدود من قطاعات الشعب السودانى أيضاً تم تأسيس صناديق الإسكان فى كل ولايات الإسكان وامتلاكها لمخططات سكنية مما أدى إلى قيام مدن جديدة وارتفاع نسبة التحضر إلى 36% أيضاً قامت محافظ تمويلية من المصارف السودانية بتمويل مبلغ 778 مليون جنيه سودانى لتشييد أكثر من 25 ألف وحدة سكنية فى عام 2016.

نشكركم على حسن الإستماع والمتابعة ونتمنى لكم مؤتمر موفق.



**كلمة السيد الدكتور/ جمال الدين جاب الله**  
**وزير مفوض مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة**  
**بجامعة الدول العربية**

بسم الله الرحمن الرحيم

- معالي الأستاذ الدكتور المهندس/ مصطفى كمال مدبولي وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - جمهورية مصر العربية
- معالي الشيخ/ عبد الله العلي النعيم رئيس مجلس الأمناء - المعهد العربي لإنماء المدن/المملكة العربية السعودية
- معالي الشيخ/ أحمد حمد الصبيح أمين عام منظمة المدن العربية- المملكة العربية السعودية
- سعادة السيد/ اليون بادين ممثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- سعادة المهندسة/ نفيسة هاشم رئيس قطاع الإسكان ورئيس اللجنة التنظيمية للمنتدى - وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية (جمهورية مصر العربية)

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يشرفني أن أرحب بكم في جلسة افتتاح الجانب الفني من المنتدى العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة الذي سيعقبه الجزء الوزاري رفيع المستوى للمنتدى، ثم الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب. دعوني في البداية أن أتقدم بالشكر لجمهورية مصر العربية لاستضافتها الكريمة لهذا المنتدى واخص بالشكر وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية والمعهد العربي لإنماء المدن ومنظمة المدن العربية وكافة الخبراء من منسوبي الوزارة والمعهد والمنظمة.

السيدات والسادة

ينعقد المنتدى العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة تنفيذًا لقرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب المنشئ لهذا المنتدى، وتنفيذًا لقرارات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ويعقد هذا المنتدى إيمانًا من المجلس الموقر بأهمية خلق آلية إقليمية استشارية تضم كافة الفاعلين في العالم العربي والمهتمين بقضايا الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

يعقد هذا المنتدى بتنظيم مشترك بين جامعة الدول العربية ووزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بجمهورية مصر العربية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وقد حرص المنظمون على إشراك الدول العربية في جلسات المنتدى ليكون حقيقتنا منتدى عربي بامتياز. وهنا أود الإشادة باستجابة الدول العربية جميعها في الانخراط بشكل فعال وأساسي في المنتدى.

السيدات والسادة

يعد قطاع البناء والتشييد والتنمية الحضرية من أهم القطاعات في الدول العربية، حيث أصبح من القطاعات ذات الأولوية في خطط الدول العربية

التنموية، حيث تم تحقيق العديد من الإنجازات وشهد هذا القطاع طفرة نوعية وكمية. وبالرغم من ذلك هناك العديد من التحديات التي مازالت ماثلة أمام الدول العربية وأهمها تحقيق الاستدامة لهذا القطاع الذي يوفر إحدى الاحتياجات الأساسية للمواطن العربي إلا وهو توفير المأوى المناسب بتكلفة معقولة بحيث يكون آمن ومستدام، لتحقيق هذا لا بد من تضافر الجهود العربية وتعزيز العمل العربي المشترك في هذا القطاع الهام، وهذا لن يتحقق الا في ظل وجود استراتيجية عربية موحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، والتي تم الانتهاء من صياغتها ومراجعتها من قبل الفنين وهي جاهزة للعرض والاعتماد من قبل مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته ال (32) التي ستعقد يوم 22 ديسمبر 2015. هذه الإستراتيجية تعتبر خطوة هامة للارتقاء بقطاع الإسكان والعمران في دولنا العربية، وستتيح التجاوب مع المتطلبات الدولية، وخاصة أهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف 11 وهو جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على المجابهة ومستدامة.

#### السيدات والسادة

يتناول المنتدى مواضيع محورية لتحقيق هذه الغاية من خلال جلساته والتي تتناول قضايا في غاية الأهمية يأتي من مقدمتها تحقيق العدالة الاجتماعية وجودة الحياة والحصول على السكن المناسب بأسعار ملائمة، والوصول إلى الخدمات وربط المناطق الحضرية، وحقوق الإنسان، والمشاركة الاجتماعية والتوازن بين الريف والمدن والإدماج الاقتصادي للفقراء. هذا بالإضافة إلى التخطيط العمراني المستدام وسياسات الاستدامة العمرانية والتكيف مع تأثيرات التغيرات المناخية والاستدامة البيئية، ومواجهة المخاطر ومدى الاستعداد والاستجابة للكوارث. كل هذه المحاور تعتبر قضايا ومواضيع من أولويات تحقيق الاستدامة في مجال التنمية العمرانية والحضرية وهو ما نود تحقيقه في بلداننا العربية. وهي الهدف الأساسي الذي نعمل على تحقيقه من خلال هذا المنتدى، الذي أتمنى أن يكون عند حسن ظنكم إذ أننا أشرفنا عليه مع كافة الشركاء من أجل دعم الحكومات العربية والقطاع الخاص والمحليات والمجتمع المدني وكافة الفاعلين في مجال الإسكان والتنمية العمرانية والحضرية لنوفر احتياج المواطن العربي من مأوى يحفظ له كرامته وحقوقه وإنسانيته.

أتمنى لأعمالنا هذه التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## كلمة السيد الأستاذ الدكتور المهندس/ مصطفى مدبولي

### وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

- السادة أصحاب المعالي والسعادة وزراء الإسكان والتعمير.
- السيد الوزير المفوض في جامعة الدول العربية الدكتور/ جمال الدين جاب الله - مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة.
- السيد المهندس / أحمد محمد الصبيح - أمين عام منظمة المدن العربية.
- السيد الدكتور / عبدالله العلي النعيم - رئيس مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن.
- السيد / اليون بادين - ممثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

### السيدات والسادة الحضور الكرام.

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن نلتقي اليوم في بلدكم الثاني جمهورية مصر العربية والتي كانت ولا زالت بلد الأخوة العرب جميعاً

واسمحوا لي في البداية أن أرحب بضيوفنا الكرام أجمل ترحيب على تحملهم عناء السفر ومشقته متمنياً لهم طيب الإقامة وتحقيق الأهداف المرجوة

وإنه لي شرفني أن أتواجد وسط هذه الكوكبة من الخبراء والمتخصصين في هذا اليوم في افتتاح المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية والذي يعقد تحت عنوان " العمران العربي ... من تحديات الحاضر إلي آفاق المستقبل " والذي يتزامن مع الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

حيث يعقد المنتدى تحت الرعاية الكريمة لدولة رئيس مجلس الوزراء مهندس / شريف إسماعيل والذي حملني تمنياته لكم بطيب الإقامة والتوفيق.

ولا يخفي عليكم جميعاً أن قضايا الإسكان والتنمية العمرانية هي قضايا محورية تستحق منا كل الاهتمام لتوفير السكن الملائم كعنصر جوهري من عناصر ضمان الكرامة الإنسانية للمواطن العربي في إطار من البيئة العمرانية السليمة ومما لا شك فيه أن مصطلح السكن الملائم يتضمن ما يتجاوز مفهوم الجدران الأربع والسقف الذي يستظل به الإنسان إلي ما هو أعم ليشمل التنمية الحضرية وتوافر البيئة الملائمة وكذلك الأمن والأمان للمجتمع كافة.

إن تحقيق هذه الأهداف يلقي عبئاً ثقيلاً علينا جميعاً ويزيد من أهميته أن ما يدور في وطننا العربي من تحديات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية تلقي بظلالها علي مشروعاتنا التنموية وتضعنا جميعاً في رباط دائم حتي نتمكن من تحقيق آمال وطموحات كل مواطن عربي ورفع مستوي معيشته إلي المستوي الحضاري اللائق.

لقد كان من أبرز ثمار التعاون العربي العلمي المشترك من خلال مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وتفعيلاً للتعاون العربي مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من خلال مكتبها الإقليمي للدول العربية إعداد الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والتي تمت بمشاركة فعالة من الدول العربية وجاري الانتهاء منها حالياً.

ولا يفوتنا في هذا السياق ما تمر به بلادنا العربية من ظروف صعبة ومشاكل ومصاعب وصراعات نتج عنها تدمير لمساكن المواطنين وتشريد الكثير منهم مما يزيد العبء على الجهات المعنية بالإسكان لتعويض ذلك لإيواء كافة المواطنين المضارين وإعادة إعمار شبكات البنية التحتية التي تعرضت للتدمير.

ولكني ولعلكم جميعاً توافقونني الرأي متفانل بعون الله في تحقيق كل طموحاتنا وبذل الجهد في كافة عناصر التنمية والبناء والتشييد ليأتي هذا المنتدى كخطوة هامة من الخطوات المطلوبة للإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية ( المونل الثالث 2016 ) حيث يتيح الفرصة لتبادل الرؤى والنقاش من أجل الوصول الي موقف عربي موحد ليكون أساساً للمشاركة للمونل الثالث.

ومن ثم فإنّ منتدانا هذا يتناول قضايا العمران العربي في الحاضر ورؤيتنا له مستقبلاً وأري أن محاور المنتدى الست التي وضعتها اللجان المتخصصة للمنتدي تشمل معظم نواحي الإسكان والتنمية الحضرية التي تفي باحتياجات المواطن العربي.

وإني لأتمنى التوفيق في بذل الجهد للاستفادة من معطيات كل منا وتفعيل الخبرات المتركمة لدي خبراء الدول العربية فضلاً عن التجارب العربية الرائدة من خلال جلسات المنتدى والمناقشات المثمرة وذلك للنمو بالعمران العربي ومواجهة تحديات الحاضر للوصول إلي آفاق المستقبل المزدهر للعالم العربي بإذن الله.

وفي الختام لا يفوتني الإشارة والإشادة بالقائمين على الإعداد لهذا المنتدى من لجان تنظيمية وعلمية وخبراء ومتخصصين والوزارات والجهات المتعاونة معنا مؤكدين حرصنا جميعاً على الخروج من مناقشات وجلسات هذا المنتدى بأجندة عربية إقليمية تكون وثيقتنا في المحافل الدولية.

## كلمات الجلسة الختامية الوزارية

## كلمة السيد أ.د.م / مصطفى مدبولي

### وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية (جمهورية مصر العربية)

- معالي السيد المهندس/ سامي هلسة - وزير الاشغال العامة والإسكان بالمملكة الاردنية الهاشمية رئيس الدورة (31) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.
- أصحاب المعالي السادة الوزراء.
- السيد الدكتور/ جون كلوس - المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.
- سعادة السفير الاستاذ الدكتور/ محمد بن ابراهيم التوجري الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية - جامعة الدول العربية.

### السيدات والسادة الحضور الكرام.

اسمحوا لي في البداية أن أرحب بضيوفنا الكرام جميعاً وأشكرهم علي تحملهم عناء السفر ومشقته ومشاركتهم المثمرة في فعاليات المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية. وأتمني لكم أن تكونوا قضيتم وقتاً طيباً في بلدكم الثاني مصر.

لقد اجتمعنا علي مدار يومين 20 - 21 وتداولنا الأفكار والرؤي والخبرات والتجارب كما تم عرض أفضل الممارسات خلال 16 جلسة علمية موضوعية تم فيها استعراض ومناقشة المحاور الست الرئيسية في المنتدى وهي:

- المحور الأول: العدالة الاجتماعية.
- المحور الثاني: التخطيط والتنمية المستدامة.
- المحور الثالث: مواجهة المخاطر.
- المحور الرابع: الإسكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية.
- المحور الخامس: التغيرات المناخية والاستدامة البيئية.
- المحور السادس: التشريعات والإدارة الحضرية والاقتصاد.

وتجدر الإشارة الي أن الاعداد لهذا المنتدى قد تم من خلال مشاركة أطراف ثلاثة هي (وزارة الاسكان بجمهورية مصر العربية وجامعة الدول العربية ممثلة في مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من خلال مكتبها الاقليمي للدول العربية).

وتفعيلاً لمبدأ المشاركة في الاعداد والتنفيذ لهذا المنتدى فقد تم دعوة الدول العربية بتولي مسؤولية تنسيق الجلسات الخاصة بمحاور المنتدى الست ، حيث تولت جمهورية مصر العربية مسؤولية التنسيق لمحور " العدالة الاجتماعية " وتولت دولة الامارات العربية المتحدة محور " التخطيط والتنمية المستدامة " وتولت جمهورية العراق محور " مواجهة المخاطر " وتولت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية محور " الاسكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية " وتولت جمهورية السودان محور "التغيرات المناخية والاستدامة البيئية " وتولت المملكة الأردنية الهاشمية محور "التشريعات والإدارة الحضرية والاقتصاد. "

وأنه من دواعي السرور حضور هذا الحشد من مختلف الدول العربية والذي يعكس ويؤكد الاهتمام بقضايا الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

ومن ثم فقد جاءت توصيات المنتدى لتعبر عن آمال وتطلعات الدول العربية في توفير المسكن اللائق لمواطنيها في بيئة عمرانية مستدامة.

وأشرف بأن أعرض علي سيادتكم التوصيات التي خلص اليها المنتدى علي النحو التالي:

- ضرورة وضع وتطوير التشريعات اللازمة لتحسين جودة الحياة، ومراعاة الاندماج الاجتماعي والخصائص السكانية المختلفة ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة للارتقاء بنوعية الحياة
- ابتكار حلول وتوجهات مرنة لمواجهة الفقر في المناطق المختلفة ولاسيما بتعديل النظم الاقتصادية والأطر المؤسسية وكذلك إحداث تكامل بين القطاعات المختلفة والأقاليم المتنوعة، والتركيز على دعم المشاركة المجتمعية وتعظيم الاستفادة من الموارد البشرية وبصفة خاصة المرأة والشباب من بين أمور أخرى.
- التركيز على وضع استراتيجيات تنموية وبيئية متكاملة بهدف تعزيز الاندماج الاجتماعي وتقليل فجوات الفقر في المجتمعات.
- تحديث السياسات والاستراتيجيات العمرانية الوطنية بصفة دورية وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة بغرض تضمين سياسات جديدة تعكس التغير في أولويات وظروف التنمية.
- وضع خطة متكاملة للتنمية العمرانية تراعي العدالة في توزيع الاستثمارات لتحقيق التوازن بين قطاعي الريف والحضر لاسيما التجمعات الثانوية والهامشية بغية تعظيم دورها بالمناطق التنموية الجديدة الواعدة.
- التأكيد علي أهمية دور المركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الاخرى في وضع استراتيجية عربية لادارة المخاطر ومخططات استراتيجية للتعامل معها.
- وضع مخططات استراتيجية للتعامل مع كل أنواع الكوارث الطبيعية منها وتلك التي من صنع الإنسان سيما الكوارث الاقتصادية والمالية، والناجمة عن النزاعات الأهلية والهجرات القسرية الداخلية والدولية.
- إعطاء الأولوية لملف إعادة الإعمار وتحديد أولويات التدخل لتوفير السكن للمتضررين من آثار الحروب والنزاعات الأهلية والعمليات الإرهابية والكوارث الطبيعية وتذليل النزاعات حول الملكيات وإزالة المخالفات لتمكين عمليات إعادة الإعمار.
- وضع استراتيجيات وطنية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة مسترشدين بالاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة المقررة من قبل مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لجامعة الدول العربية بموجب قراره رقم (ق8-د.ع32-22/12/2015) في دورته 32 بتاريخ 22 ديسمبر/كانون الأول 2015.
- إعداد استراتيجية بيئية متكاملة لتحقيق الاستفادة القصوى من كافة أشكال الطاقة (الشمسية، الرياح، المياه، ... إلخ) ورفع الوعي البيئي وتوعية المجتمع بأهمية واستخدامات المنظومة البيئية.
- تعزيز اللامركزية والاستقلال المالي للمحليات والبلديات للقيام بمهامها للتنمية الحضرية المستدامة والتركيز على استنباط المؤشرات الإسكانية والحضرية من خلال إنشاء وتفعيل دور المرصد الحضرية على الصعيدين الوطني والمحلي.

وإذ نشكر لكم تشریفنا بالحضور كما نشكر القائمين علي اعداد هذا المنتدى من جمهورية مصر العربية وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وسائر الدول المشاركة في الاعداد والتنفيذ لهذا المنتدى الذي يأتي

كخطوة هامة من الخطوات المطلوبة للإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية (الموئل الثالث 2016) ليكون أساساً لموقف اقليمي عربي موحد في هذا المؤتمر.

كما نتمنى استمرارية المنتدى العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة الذي نرجوا أن يظل دائماً منبراً لتوحيد الرؤى العربية في مجال الإسكان والتنمية الحضرية.

وقفنا الله جميعاً لتحقيق ما نصبو إليه ، وما يعود علي أمتنا العربية بالخير والتقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



كلمة المهندس/ سامى هلسه  
وزير الأشغال العامة والإسكان (المملكة الأردنية الهاشمية)

بسم الله الرحمن الرحيم

- معالي الدكتور مصطفى مدبولي - وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية
- سعادة الدكتور جوان كلوس - المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

أصحاب المعالي، السيدات والسادة الكرام  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتشرف أن أكون معكم اليوم في اجتماعات المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية.

وانه من دواعي سروري أن المملكة الأردنية الهاشمية وفي ظل سيدي ومولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين كانت قد تقدمت في نيسان عام 2013 وباسم الدول العربية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لإنشاء تجمع لوزراء الإسكان والتنمية الحضرية العرب أسوة بالأقاليم الدولية الأخرى .

إن إنشاء مثل هذا التجمع وتحت مظلة برنامج هيئة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يؤكد رغبة الدول العربية في التعاون والشراكة مع كافة الدول والأقاليم في المساهمة في تحسين الظروف المعيشية السكنية للناس جميعا.

ومع إطلاق أولى فعاليات هذا التجمع وبدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية سعينا وبكل اعتزاز إلى المشاركة ودعم إنجاح تجمعنا هذا وبما سينعكس على مواطنينا في عالمنا العربي.. وهو اليوم أكثر ما يكون بحاجة إلى تضافر جهودنا لتسهيل العيش الكريم للمواطن العربي في كل مكان.

أصحاب المعالي، الأخوة والأخوات الكرام

نسعى في إطلاق تجمعنا العربي هذا إلى تبادل الخبرات وتطوير عملنا وانجازنا والى تعميق أواصر الشراكة والتعاون فيما بيننا.

نسعى إن شاء الله أن يكون المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المنبر الذي سننهله منه جميعا ما يسهل العيش الكريم وما يرفع أداء مجتمعاتنا العربية. وبرؤيتنا عالم عربي موحد في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

والشكر موصول لجمهورية مصر العربية على حسن الاستقبال وكرم الضيافة .. متطلعا إلى نتائج عملية متطورة لفعاليات المنتدى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**Dr Joan Clos**  
**UN Under-Secretary-General**  
**UN-Habitat Executive Director**

- H.E Dr. Sami Halaseh, Minister of Public Works and Housing of Jordan and chairman of the Ministerial Council,
- H.E. Dr. Mostafa Madbouly, Minister of Housing, Utilities and Urban Development of Republic of Egypt,

**Excellences, Distinguished Delegates, Ladies and Gentlemen,**  
**Assalam u Aleikum!**

It is my honour and great pleasure to be back in Cairo and to address, for the first time, the First Arab Ministerial Forum for Housing and ur-ban Development and the Ministerial Council.

I would like to thank the government of Egypt, the Arab Council of Ministers of Housing and Constructions, and specially my friend, Minister Mostafa Madbully, for having the vision of organising this meeting at a crucial moment for urbanisation, for a number of reasons that I would like to highlight:

First of all, let me start by saying that the adoption of the Agenda 2030 for Sustainable Development opens a new stage in the history of urbanisation and international development.

For the first time, urbanisation is considered now as a tool for development and consolidates our vision of urbanisation as a source of economic wealth, social prosperity and environmental sustainability.

The vital role of urbanisation is reflected strongly in Goal 11, and in no less than five other Goals and forty targets.

Second. This is happening in a moment in history when over half of the population is already living in urban areas.

By 2050, it is estimated that urbanisation will accommodate an additional three billion people, representing 70% of the world's population.

The Arab States region has experienced both, a significant population growth and an increase in the urbanisation rates. 56% of its citizens live in urban areas.

It became clear in the discussions over the last 2 days, how conflicts currently experienced in this region have also accelerated urbanisation through massive urban migration movements. This has increased the risk of spontaneous urbanisation, and has added difficulties in managing the cities and also stressed the urban basic services.

Third. Despite this difficult and volatile environment, the Arab countries have managed well in promoting sustainable urbanisation, through an unprecedented regional cooperation and Arab fraternity.

Saudi Arabia has supported human settlements in Palestine and Iraq

Bahrain has also supported Palestine avoiding the demolitions of thousand of houses,

Qatar in supporting the strengthening of land management for peaceful coexistence in Darfur.

As a result, UN-Habitat has been able provide support to a number vulnerable citizens, contributing to the right of a decent life.

Thanks to the generous contributions of Egypt in supporting our Regional office for Arab states, the programe in the region increased by 5 fold in 5 years. We have also appreciated the continuous support of Jordan in hosting our regional information office.

Fourth. In this context, it is very important to mention that the Arab States urban transformations have profoundly contributed to the economic and social prosperity of its citizens.

Urbanisation, if well planned and designed, is an engine of growth, innovation and job creation.

UN-Habitat is advocating for the elaboration of National Urban Policies as an instrument of national government coordination of all minis-tries involved in urbanisation. Six different Arab countries are in process of elaborating their National Urban Policies.

Your experience is very important and useful not only for us, but for the rest of the world.

This brings us to a final point in my reflection, crucial for the future New Urban Agenda: Habitat III.

Fifth. In less than a year Habitat III is taking place.

It will be the first global summit following the adoption of the 2030 agenda, and the new climate agreement adopted in Paris-COP-21.

You (the Arab States) have an extraordinary potential to become a role model for the New Urban Agenda and in the implementation of SDG 11.

There is a huge opportunity for the Arab States to accelerate the New Urban Agenda by sharing your experiences, policies and legislation.

I thank those who have prepared the National HIII reports and I encourage those who have not yet submitted them, to do it.

The adoption today of a Regional Strategy on Housing and Sustainable Urbanisation is a very important commitment to the implementation of SDG 11 and Habitat III and the NUA, and reflect your commitment to them.

In UN-Habitat we stand ready to provide support when requested in a number of strategic tools that have resulted in successful results:

- We offer advise on legislation, urban design and municipal finance schemes
- On developing National Urban Policies
- On a new approach of urbanisation which places development at the core of the process that focus on employment, specially youth employment, and the provision of affordable housing at the centre of the strategy.

Let me conclude by quoting an eminent Arab Egyptian leader, late President Gamal Abd Nasser, who once said that " Events are not a matter of chance".

Urbanisation neither. Good urbanisation does not come by chance but by human design.

**Mr. Chairman,  
Excellences, Ladies and Gentlemen,**

Given the characteristics of the Arab region, we place high priority to the analysis of urban legislation through the expertise of local experts in or-der to achieve a modern and efficient urban model totally coherent with your culture, history and traditions.

Let us take a look at the legacy of Al Andalus. The cities of Granada, Sevilla and Córdoba were well designed and planned and we are still enjoying their structure for more than 5 centuries.

Let us build a better future for the upcoming generations, investing in public space, good legislation, good design, adequate municipal finances, land readjustment and planned city extensions.

By getting urban development right, cities can contribute substantially to create jobs, improve social inclusion and protect local ecosystems.

In urbanisation we cannot fix technically what is wrong politically. Let us design and plan properly a better urban future your political leadership.

**Shukran Yazilan wa Kul Am wa Antum Bijair.**

كلمة سعادة السفير الأستاذ الدكتور/ محمد بن إبراهيم التويجري

الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

- معالي الأستاذ الدكتور المهندس/ مصطفى كمال مدبولي - وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية (جمهورية مصر العربية)
- معالي المهندس/ سامي هلسة - وزير الأشغال العامة والإسكان (المملكة الأردنية الهاشمية)
- السيد الدكتور/ جون كلوس - المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات الفضليات، السادة الأفاضل

اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أتوجه بالشكر والتقدير إلي راعي المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية" العمران العربي ..... من تحديات الحاضر إلى أفق المستقبل "

دولة رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية المهندس/ شريف إسماعيل على تشریفه لنا في هذه الجلسة الختامية الوزارية للمنتدى، وهذا تأكيد جلي لما توليه حكومة جمهورية مصر العربية بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية. وكل الشكر والتقدير لمعالي الوزير الأستاذ الدكتور المهندس مصطفى كمال مدبولي وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية وجميع موظفي الوزارة على الجهود الكبيرة التي بذلت والتسهيلات التي قدمت من أجل أن يكون منتدانا هذا على مستوى عال من التنظيم.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل

ينعقد المنتدى العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية تنفيذًا لقرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب المنشئ لهذا المنتدى والذي يعقد كل سنتين، وهذا إيماننا من المجلس الموقر بخلق آلية استشارية إقليمية بين الفاعلين في العالم العربي والمهتمين بقضايا الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، ومن هذا المنطلق حرصت جامعة الدول العربية ووزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على إشراك الدول العربية في جلسات المنتدى ليكون حقيقةً منتدأً عربياً بامتياز. وهنا أود الإشارة باستجابة الدول العربية وانخراطها بشكل فعال وأساسي في المنتدى.

ويأتي انعقاد هذا المنتدى في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد تمر بها المنطقة العربية، ظروف فرضتها التحولات والمتغيرات العالمية وارتباطاتها بالمنطقة العربية، الأمر الذي جعل قيادات وشعوب المنطقة أمام تحديات تتطلب منها جميعاً الصبر والثبات لمجابهتها والتعامل معها بكل واقعية وموضوعية، ولعل من أهم هذه التحديات ظاهرة الإرهاب الذي أصبح يهدد جميع دول العالم، ولعل أكبر المتضررين من هذه الظاهرة هم دول العالم العربي الذي يدفع فاتورة كبيرة، ويتصدى لهذا الإرهاب الأعمى بكل صبر وثبات.

السيدات والسادة

إن قطاع البناء والتشييد والتنمية الحضرية يعد من أهم القطاعات في الدول العربية، ولقد عملت جميع دولنا في السنوات الأخيرة على جعل هذا القطاع من أولوياتها في خططها التنموية، وهنا أود الإشارة إلي أنه ورغم الصعوبات والمعوقات استطاع هذا القطاع أن يشهد طفرة نوعية وكمية في جميع البلدان العربية، بغية الوصول إلي الأهداف المنتظرة، وذلك

من خلال طرح رؤى ومقاربات جديدة والتوصل لحلول مبتكرة وفعالة ووضع استراتيجيات وخطط واليات تمكينية، آليات واضحة المعالم، مبنية على أسس علمية وبيانات حقيقية، ومرفقة بتشريعات وقوانين من شأنها تحضير القطاع العام والخاص للمشاركة بفاعلية وفعاليته في تنفيذ البرامج والخطط العمرانية، وإشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في هذا المسعى وهو نشر التوعية حول التنمية الحضرية المستدامة، وهنا يتوجب على الدول العربية أن تكثف من تبادل الخبرات بينها، وعرض التجارب لأفضل الممارسات، والعمل على إحداث الانسجام والتكامل بينها، ولن يأتي هذا إلا من خلال استراتيجيه عربية موحدة، ويعتبر ما قام به مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب باعتماده الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة خطوة على الطريق الصحيح حيث ستمكننا هذه الإستراتيجية من الارتقاء بقطاع الإسكان والعمران في دولنا العربية، كما ستتيح لنا الإستراتيجية التجاوب مع المتطلبات الدولية، وخاصة أهداف التنمية المستدامة وأخص بالذكر منها الهدف 11 وهو جعل المدن والمستوطنات البشرية مستدامة وشاملة للجميع وآمنة وقادرة على المواجهة.

### السيدات والسادة

إن الهدف الأساسي لدول العالم هو الارتقاء بمستوى معيشة مواطنيها، وتحقيق الرفاه للجميع لذا فإن المنتدى يتطرق إلي مواضيع أساسية لتحقيق هذه الغاية من خلال جلساته والتي تتناول قضايا في غاية الأهمية يأتي من مقدمتها تحقيق العدالة الاجتماعية وجودة الحياة والحصول على السكن المناسب بأسعار ملائمة، والوصول إلي الخدمات وربط المناطق الحضرية، وحقوق الإنسان، والمشاركة الاجتماعية والتوازن بين الريف والمدن والإدماج الاقتصادي للفقراء. نعم أنها قضايا جوهرية تتطلب منا جميعا التعاطي معها بكل جد وثبات من خلال التخطيط والتنمية المستدامة، وهنا أود التأكيد على أن التخطيط العمراني المستدام وسياسات الاستدامة العمرانية والتكيف مع تأثيرات التغيرات المناخية والاستدامة البيئية، ومواجهة المخاطر ومدى الاستعداد والاستجابة للكوارث كلها قضايا ومواضيع جديرة بالاهتمام والتنصيب عليها في سياسات التنمية المستدامة أمر لا مناص منه في القرن الواحد والعشرون حتى يكون هناك تجاوب مع متطلبات المواطن العربي الأساسية.

وفي الختام أجدد شكري لقيادة وحكومة وشعب مصر على كل ما وفروه لإنجاح هذا المنتدى، متمنين لدولنا وشعبونا المزيد من التقدم والأزهار والاستقرار والأمن والسلم والسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مرفق (2) وقائع الجلسات الخاصة

## التحضير للموئل الثالث (عرض الأوراق الوطنية للدول العربية)

برنامج الجلسة:

اليوم الأول: يوم الأحد الموافق 20 ديسمبر 2015	
رئيس الجلسة: د/ جون كلوس مقرر الجلسة: أ/ علي شبو	
المتحدث	اسم العرض
د/ جون كلوس	الموئل الثالث والأجندة الحضرية الجديدة
السيد/ روي تشيتي	التحضير للموئل الثالث والأجندة الحضرية الجديدة - استخلاص النتائج من المستوى القومي إلى الإقليمي وحتى المستوى العالمي
السيد/ عفرة حميد	مقدمة عن التقرير الوطني الثالث للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - النتائج والإعداد، استراتيجيات وسياسات وآليات الاقتصاد الحضري
د/ ظبية فاروق	مقدمة عن التقرير الوطني الثالث لجمهورية العراق - النتائج والإعداد، استراتيجيات وسياسات وآليات الإسكان والخدمات
م/ حسين الجبالي	مقدمة عن التقرير الوطني الثالث لجمهورية مصر العربية - النتائج والإعداد، استراتيجيات وسياسات وآليات الأراضي والتخطيط
السيد/ سبيل اسحاق	مقدمة عن التقرير الوطني الثالث لدولة السودان - النتائج والإعداد، استراتيجيات وسياسات وآليات الاقتصاد الحضري
السيد/ محمد كاسو	مقدمة عن التقرير الوطني الثالث للمملكة المغربية - النتائج والإعداد، استراتيجيات وسياسات وآليات الحوكمة
السيد/ خالد النفاعي	مقدمة عن التقرير الوطني الثالث للمملكة العربية السعودية - النتائج والإعداد، استراتيجيات وسياسات وآليات البيئة والتحضر
	مقدمة عن التقرير الوطني الثالث للمملكة الأردنية الهاشمية - النتائج والإعداد، استراتيجيات وسياسات وآليات الإسكان والخدمات
	مقدمة عن التقرير الوطني الثالث لدولة فلسطين - النتائج والإعداد، استراتيجيات وسياسات وآليات الأراضي والتخطيط

خلاصة الجلسة:

مقدمة عن الموئل الثالث والأجندة الحضرية الجديدة والإعداد لها، والتطرق إلى النتائج الرئيسية للتقارير الوطنية للموئل الثالث، كذلك تلخيص للاستراتيجيات والسياسات والآليات المتبعة لمواجهة تحديات الإسكان والتطور العمراني الموجودة بالتقارير الوطنية للموئل الثالث.

## المؤشرات الحضرية والشراكة في التنمية الحضرية المستدامة

"أمانة المنطقة الشرقية - المملكة العربية السعودية"

برنامج الجلسة

اليوم الثاني: الإثنين الموافق 21 ديسمبر 2015	
رئيس الجلسة: السيد الاستاذ/ محمد حمود الشايح - أمين منطقة جازن المقرر: المهندس/ ناصر آل ظفر - مدير عام إدارة المرصد الحضري للمنطقة الشرقية	
المتحدث	اسم العرض
د/ خالد بن مطلق النفاعي	مؤشرات ازدهار المدن
د/ فهيمة الشاهد، م/ هادية جاد، م/ دعاء مدحت	منهجية استخدام المؤشرات في عمل المرصد الحضري بجمهورية مصر العربية
د/ اليون بادين، أ/ كاتيا شيفر	UN-HABITAT SUPPORT TO CITIES IN SDG MONITORING AND REPORTING



المتحدث	تابع اسم العرض
م/ محمد السراني	المشاركة والتشاركية بالمرصد الحضري بمنطقة المدينة المنورة مع القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني
د / محي الهواري	المرصد الحضري الاقليمي لامانة المنطقة الشرقية
م/الواتق الذكري	دور المرصد الحضري و أثره في التكامل و تعزيز التنمية المحلية
د/ كمال عبد العزيز	الرؤية العامة للمرصد الحضري لمنطقة جازان قياس الأداء للمرحلة القادمة

### خلاصة الجلسة

دارت العروض بالجلسة حول دور المؤشرات الحضرية والمرصد في تحسين البيئة الحضرية لتحقيق احتياجات وتطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية لتحقيق التوازن والاستدامة في التنمية الحضرية وكذلك دور مؤشرات الرفاهية في تحقيق جوانب ازدهار المدن وجودة الحياة. ومن أهم توصيات الجلسة ضرورة تطوير مقاييس وأدوات متابعة وتقييم للمؤشرات التنموية، وكذلك النهوض بدور المشاركة والشراكة من خلال تشكيل إطار مؤسسي يشمل كافة شركاء التنمية والأطراف المعنية، بالإضافة إلى توعية المجتمع وبناء القدرات والتدريب.

## تطبيقات الطاقة الشمسية في المدن الجديدة ودور نقل التكنولوجيا في تطوير صناعة البناء "هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة" و"المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء" جمهورية مصر العربية

### برنامج الجلسة

اليوم الثاني: يوم الإثنين الموافق 21 ديسمبر 2015	
رئيس الجلسة: أ.د. محمد عبد العليم الليثي	
مقرر الجلسة: أ.د. مني أحمد محمد فني	
المتحدث	اسم العرض
أ.د. محمد عبد العليم الليثي	مهام مكاتب دعم الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا (TICO) وقياس مؤشرات الأداء وموارد الأكاديمية الداعمة للمكاتب
أ.د. مني أحمد محمد فني	ودور نقل التكنولوجيا في تطوير صناعة البناء والتنمية الحضرية
م حاتم محمود المنوفي	دور نقل التكنولوجيا في تطوير صناعات مواد البناء
أ.د. زينب صلاح الدين	تقنيات مستدامة لإنشاء الطرق
أ.د. السعيد ذكي ابراهيم	استخدام مواد النانو جيوبلمر في تحسين خصائص الأسمنت والخرسانة للبناء الأخضر
م.م. هبة الرحمن أحمد	وحدة آلية لتصنيع المواد المركبة متعددة الطبقات
	هاجر - رانيا طالبات من مدرسة المتفوقات بالمعادي
د/ محمد السبكي	استراتيجيات ومشروعات الطاقة المتجددة في مصر
م/ نشأت الفار	تكنولوجيات الطاقة الشمسية التي يمكن تطبيقها في المدن الجديدة
د/ هند فروح	مشروعات الطاقة الشمسية في المدن الجديدة

### خلاصة الجلسة

تم التوصية بضرورة وجود مزيد من التقارب وعقد الاجتماعات بين باحثي مركز بحوث الاسكان وشعب غرفة صناعة البناء للعمل علي حل المشكلات التي تواجهها والعمل علي حل المشكلات التي تم طرحها في الجلسة من جانب الصناعة والاعلان عن فاعليات ونتاجات كل من أكاديمية البحث العلمي و مركز بحوث الإسكان بشكل كذلك الإيضاح للجيل الجديد عن برامج الأكاديمية لدعم الابتكار لمساعدة الطلاب والباحثين كما تم اقتراح عمل مكاتب للتطبيق العملي للابحاث العلمية بجمعيات المستثمرين في مجال الاسكان بالمدن.

السياسة الوطنية الفلسطينية في القدس المحتلة  
"المجلس الفلسطيني للإسكان" و"وزارة الأشغال العامة" - دولة فلسطين

برنامج الجلسة

اليوم الثاني: الإثنين الموافق 21 ديسمبر 2015	
رئيس الجلسة: السيد الأستاذ/ علي شبو	
المقرر: السيدة الأستاذة/ أمل	
المتحدث	اسم العرض
أ/ عفيف أسعيد (فلسطين)	السياسات الوطنية الفلسطينية للإسكان في القدس المحتلة

خلاصة الجلسة

الهدف الرئيسي من الجلسة كان توضيح ما تتعرض له المدينة المقدسة من محاولات التهويد وطرده السكان وهدم البيوت السكنية بسبب التراخيص والمعوقات التي تحد من البناء ومحاولات التقسيم المكاني والزمني للمسجد الأقصى.

وقد دارت النقاشات حول مطالبة المجتمع الدولي الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف الانتهاك للقانون الدولي، فيجب إلغاء جميع أوامر هدم المنازل غير المرخص بها في القدس وأن يحصل جميع الذين هدمت منازلهم على تعويض كامل، وعليها احترام أن القدس مدينة محتلة تنطبق عليها القرارات والمواثيق الدولية الخاصة بالمناطق المحتلة وبالتالي تمتنع عن أي إجراء من شأنه المس بالوضع الديموغرافي أو الجغرافي في المدينة، وتثبيت مخططات تنظيمية هيكلية تضمن التوسع العمراني للفلسطينيين في القدس.

كما تم التأكيد على ضرورة قيام الحكومة الإسرائيلية بدورها كقوة احتلال بتوفير كافة الخدمات كالمجاري والبنية التحتية والماء والكهرباء وغيرها للأحياء والمناطق والتجمعات والأحياء الفلسطينية.

الاختراعات العربية في الإسكان والتنمية الحضرية ودور الابتكار والتكنولوجيا الحديثة في تقديم

الحلول

"نقابة المخترعين المصريين" و"المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا"

جمهورية مصر العربية

برنامج الجلسة

اليوم الثاني: الإثنين الموافق 21 ديسمبر 2015	
المتحدث	اسم العرض
هبة الرحمن أحمد	برنامج التسجيل العربي المشترك للاختراعات + تعريف بنقابة المخترعين
محمد السرحة	عاصمة الابتكار والإبداع (مقترح للتنمية الحضرية المستدامة)
مؤسسة ابن النيل	دراسة الجدوى الاقتصادية لمدينة المخترعين العالمية

خلاصة الجلسة

ناقشت هذه الجلسة الاختراعات العربية ودورها في دعم قطاع الإسكان والتشييد والتنمية الحضرية في الدول العربية من خلال تنمية نظم وطرز البناء، وابتكار مواد ومعدات بناء مميزة، وابتكار معدات للإنذار المبكر ومعالجة الكوارث وتنمية قدرات المجابهة.

كما تم عرض دور الابتكار والتكنولوجيا الحديثة في تقديم حلول نوعية وفريدة لتسهيل الحياة علي المواطنين ورفع مستوى المعيشة والعمل على تقدم وازدهار الدول، كما أنها أيضاً يمكن أن تقدم فرص لتطوير موارد المدن المالية وأنماط إدارتها النوعية بما يضعها في خط صاعد نحو اقتصاد مبني على المعرفة والتقنية.

### الجهات الداعمة والمنفذة لسياسات الإسكان

## "قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية" جمهورية مصر العربية

برنامج الجلسة

اليوم الثاني: يوم الإثنين الموافق 21 ديسمبر 2015	
رئيس الجلسة: م/ حسين الجبالي مقرر الجلسة: م/ نفيسة محمود هاشم	
اسم العرض	المتحدث
دور الهيئة العامة للتخطيط العمراني	م/ سلوى عبد الوهاب
دور الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان	د/ حسام الدين مصطفى رزق
دور هيئة المجمعات العمرانية الجديدة	م/ كمال بهجات
دور الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي	اللواء/ السيد محمد العشري
دور الجهاز المركزي للتعمير	م/ عبد الفتاح رزق

خلاصة الجلسة

لقد تناولت الجلسة دور الهيئات والجهات الحكومية التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية في وضع وتنفيذ سياسات الإسكان.

### إدارة مخاطر التواصل مع المستفيدين في المجتمع المحلي

### من مشاريع تسوية وإعادة تأهيل المناطق العشوائية

## "وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة" - جمهورية العراق

برنامج الجلسة

اليوم الثاني: الإثنين الموافق 21 ديسمبر 2015	
المتحدث الرئيسي الحكومي : المهندس/ استبرق ابراهيم الشوك - وكيل وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة المتحدث الرئيسي الفني : دكتور/ رافد عبد اللطيف الهماوندي - برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق	
اسم العرض	المتحدث
إدارة مخاطر التواصل مع المستفيدين في المجتمع المحلي من مشاريع تسوية وإعادة تأهيل المناطق العشوائية	م/ استبرق ابراهيم الشوك د/ رافد عبد اللطيف الهماوندي

خلاصة الجلسة

ركزت العروض على توضيح أهمية التواصل المستمر مع المستفيدين في مشاريع تسوية وإعادة تأهيل المناطق العشوائية مع مراعاة خصوصية المجتمع المحلي وضرورة الانسجام مع طبيعة نوع التدخل.

وكانت من أهم التوصيات خلال الجلسة تشجيع صنع القرار على المستوى المحلي، وتمكين المجالس المحلية والأطراف ذات العلاقة المعنية بالتنمية المحلية، والسعي نحو إيجاد مجموعات عمل محلية، بالإضافة إلى ضرورة العمل بمعايير نموذجية ونشر الدروس المستفادة والعمل بها على مستوى وطني.

## منهجية حول تقارير المونل الثالث من المجتمع المدني العربي "عشرة طوبة - الدراسات والتطبيقات العمرانية" - جمهورية مصر العربية

### برنامج الجلسة

اليوم الثاني: الإثنين الموافق 21 ديسمبر 2015	
رئيس الجلسة: السيد الأستاذ/ يحيى شوكت	
المقرر: السيد الأستاذ/ أحمد منصور	
اسم العرض	المتحدث
التحديات العمرانية في ظل المونل الثالث	أ/ هاجر عوادة (مصر)
النهج الحقوقي لتحسين التشريع الحضري في إطار عملية المونل الثالث	أ/ أحمد منصور (مصر)

### خلاصة الجلسة

قامت العروض بإلقاء الضوء على خبرات منظمات المجتمع المدني العربية في إعداد التقارير الوطنية للمونل وكذلك المنهجية والممارسات المتعلقة بإعداد التقارير، كما تم استعراض بعض الأمثلة الفعلية لنتائج منظمات المجتمع المدني العربي التي قامت بتقديم تقارير.

وتم التأكيد خلال النقاشات على أهمية موائمة التشريع الحضري لمبادئ حقوق الإنسان وتعزيز تضمين الدستور المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ضرورة توفير عناصر السكن اللائق والاهتمام بالعدالة في توزيع الموارد والخدمات.

مرفق رقم 29



15 JUL 2015

المحترم

سعادة / د. جمال الدين جاب الله  
مدير إدارة البيئة والإسكان

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - جمهورية مصر العربية  
فاكس: 0020225740331 - ص.ب. 11642 القاهرة

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: ملاحظات على الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

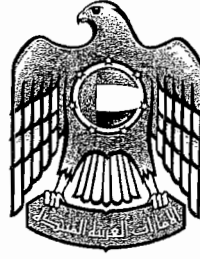
تهديكم وزارة الأشغال العامة أطيب التحيات بمناسبة قرب حلول عيد الفطر السعيد

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ، نود إفادة سعادتكم بما يلي :-

ملاحظات عامه :

- 1- هناك تفاوتات كبيره في مستويات التنمية الحضرية بين مختلف الدول العربية ، و عليه فان القضايا والتحديات التي تواجه كل دولة قد تختلف بصوره جذريه بين دوله و اخرى ، وبما ان الاستراتيجية المقترحة تشتمل غايات واهداف محدده و مؤشرات قياس سيتم متابعتها وقياسها دوريا ، فإننا نرى ان يتم تقسيم مجموعته الدول العربية الي اقاليم متجانسه من حيث مستويات التنمية الحضرية subregion و بناء عليه يتم تحديد التحديات و القضايا الخاصة بكل اقليم و ما يترتب علي ذلك من غايات و اهداف ، و ذلك لضمان ان تعكس الاستراتيجية العربية الواقع الحالي للدولة العربية و بما يتلائم و يتفق مع السياسات و الخطط الاستراتيجية لكل دوله.
- 2- حيث ان الاقتصاد يعد المحرك الرئيسي للتنمية ، فإننا نقترح ان يتم تعديل (الغاية 6) ، بحيث تتمحور بشكل خاص حول " الاقتصاد الأخضر". ( تم الإشارة للاقتصاد الأخضر كهدف في الغاية 6، و استراتيجية في الغاية 5) بحيث يتم وضع معايير محدده لقياس مدى التقدم في التحول الى الاقتصاد الأخضر في مختلف الدول العربية.





3- فيما يتعلق بآليات التنفيذ علي المستوى الاقليمي ، فان الهيكل المقترح يشكل منظومه موازيه لمجلس الإسكان و التعمير العرب ، مما قد يوجد بعض الازدواجية و التداخل بين الاختصاصات ، لذا نرى ان يتم اضافته مهام اللجنة العليا الى مجلس الاسكان و التعمير ، ومهام اللجنة الفنية الاستشارية الى مهام اللجنة الفنية لمجلس الإسكان ، على ان يتم الاكتفاء بأنشاء وحده فنيه منبثقه من اللجنة الفنية لمتابعه تنفيذ الاستراتيجية.

4- توحيد استخدام مصطلح "المستقرات البشرية" اينما وجدت في نص الاستراتيجية.

5- توضيح الفئات المستهدفة من الاستراتيجية . هل هي جميع السكان / القاطنين ، او جميع المواطنين ؟ نظرا لتأثير ذلك على الخطط التنموية في بعض الدولة التي لديها تحديات معينه في التركيبة السكانية . وكذلك القوانين المنظمة و التشريعات خاصة فيما يتعلق بحق الحيازة و الدعم الحكومي.

ملاحظات تفصيلية :

الغاية (1) :

اعاده صياغه "ضمان توفر السكن الملائم و الميسور و الخدمات الاساسيه لتحقيق مستوى حياه ملائم"

الأهداف :

الهدف رقم (6) ينقل الى الاستراتيجيات ، او يتم اعاده صياغته الاستراتيجيات :

حذف (تمكين الشباب و النساء من الحصول علي الاراضي و الحيازة) ، تخضع للقوانين و التشريعات لكل دوله.

اضافه : تحسين نظم اداره النفايات .

الغاية (3) :

اضافه الهدف التالي : " تطوير المخططات الشمولية للمدن بما يحقق متطلبات النمو الاخضر و جوده الحياه"

الهدف رقم (15) ، ينقل للغاية (1) ، لضمان التجانس



الغاية (4) :

الهدف (19)

اعاده صياغه " توفير هياكل تنظيميه و نظم داعمه لمؤسسات الإسكان و التنمية الحضريه "

الهدف (21)

مرتبط بالتقسيمات الإدارية و النظم المالية لكل دولة .

الغاية (5) :

اضافه الهدف التالي :

" وضع خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية و تقلبات المناخ "

وتفضلوا بقبول وافر التحية ...

م. زهرة سلمان العبودي

وكيل الوزارة







الرقم: ع. 1/ 369

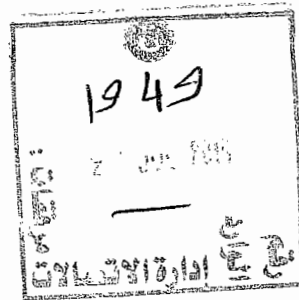
## عاجل جدا و فوري

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب ، و بالإشارة إلى توصيات إجتماع الدورة 79 للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب المنعقدة بمقر الأمانة العامة في 14-15 /05/ 2015 ، و مذكرتها رقم 3/1410 بتاريخ 25/05/2015 المرفق بها المسودة (3) للإستراتيجية العربية للإسكان و التنمية الحضرية المستدامة على الدول العربية 2030 ، تتشرف المندوبية الدائمة بأن ترفق لها طيه بملاحظات و مقترحات وزارة السكن و العمران و المدينة الجزائرية بشأن مسودة تلك الإستراتيجية علما بأن الجزائر كانت عضو في فريق العمل المكلف بصياغة تلك الإستراتيجية.

تنتهز المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية هذه الفرصة لتعرب مجددا للأمانة العامة لجامعة الدول العربية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب – عن فائق الاحترام و التقدير.



القاهرة: يوم 01/07/2015



إلى: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية  
- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب -

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

\*\*\*

ملاحظات و اقتراحات حول  
الاستراتيجية العربية  
للإسكان  
و التنمية  
الحضرية المستدامة 2030  
- المسودة الثالثة -



# ملاحظات و اقتراحات حول الاستراتيجية العربية للإسكان و التنمية الحضرية المستدامة 2030

بعد الاطلاع على المسودة الثالثة للاستراتيجية العربية للإسكان و التنمية

الحضرية المستدامة 2030، لاحظنا انه تم الاخذ بعين الاعتبار بعضا من ملاحظاتنا، لاسيما بعض

المقترحات المتعلقة بالمؤشرات. لكن يجدر الذكر، ان البعض الاخر لم يتم اخذه بعين الاعتبار و منها

نذكر :

## ملاحظة 1: فيما يخص شق المفاهيم و المصطلحات

- إضافة الشق الخاص بالمفاهيم و المصطلحات الخاصة بميدان الإسكان و التنمية الحضرية المستدامة و الذي يعتبر شقا هاما لنجاحة أي إستراتيجية و ذلك لهدف توحيد المصطلحات و المفاهيم لتفادي اللبس في توظيفها في هذه الوثيقة.

## ملاحظة 2: فيما يخص النطاق الجغرافي المذكور في الملخص التنفيذي (الصفحة 3) و كذا أهمية الاستراتيجية (الصفحة 9)

ان عدم تحديد النطاق الجغرافي للاستراتيجية المسطرة قد يؤثر سلبا على النتائج المتوقعة و لتفادي أي لبس، نصر على الالتزام بعنوان الإستراتيجية - الإستراتيجية العربية للإسكان و التنمية الحضرية المستدامة - و الذي يخص النطاق الحضري وهذا لإضفاء منطوق أكبر على المؤشرات الحضرية

المقترحة معاً للتأكيد على إلزامية ضمان تحقيق عدالة التنمية و الشمولية الاجتماعية بين النطاقين و كذا تأهيل المناطق ذات العوائق لارتباط مستقبل النظام الحضري ارتباطاً وثيقاً بالتحويلات الاجتماعية- الاقتصادية التي تميز عالم الريف.

كما يجدر الذكر ان الاستراتيجية التي تعني و تغطي الجغرافي الكامل، هي بمثابة استراتيجية لتهيئة الاقليم و الذي زيادة على البرامج الموجهة للنطاق الحضري، تحوي الاستراتيجية برامج خاصة موجهة للتنمية و تطوير الريف.

و على هذا الأساس، و لتفادي تهميش النطاق الريفي، نقتراح إدراج محور تعزيز التواصل بين الحضر و الريف، و قد مثلت هذه النقطة خلال الدورة الخامسة و العشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ( موئل الأمم المتحدة ) الموضوع الفرعي رقم 1 و هو "تعزيز الروابط الحضرية الريفية عبر مجموعة المستوطنات البشرية لاستخدام القوة التحويلية للتحضر من أجل التنمية المستدامة"، و قد طالبت عدة قرارات لمجلس الإدارة بوضع نهاية للمناقشة حول الانفصام بين الحضر و الريف، مع التركيز على الروابط الحضرية الريفية الإيجابية و كيف يمكن أن تحسن الأحوال المعيشية و فرص العمل لكل من سكان الريف و الحضر. و قد أقر هذا النهج في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، و في التقرير الختامي للفريق العامل المفتوح العضوية.

و على هذا الأساس نقتراح إعادة صياغة الجمل على النحو التالي :

- الصفحة 3: تغطي الاستراتيجية النطاق الجغرافي الحضري لاثنتين و عشرين دولة عربية
- الصفحة 9: تغطي الاستراتيجية المناطق الحضرية لدول المنطقة العربية.

ملاحظة 3: فيما يخص المدى الزمني للاستراتيجية

- يبلغ المدى الزمني للإستراتيجية 15 عاما 2015-2030 على أن يتم مراجعتها كل 05

#### سنوات

إن النجاح في صياغة أي إستراتيجية لا يضمن بالضرورة النجاح في تطبيقها فغالبا ما يكون التطبيق

أكثر صعوبة الأمر الذي يتطلب الوعي الكامل بمسائيات التطبيق الاستراتيجي

إن التغيرات الداخلية والخارجية لأي بلد ليست ثابتة على المدى البعيد هذا ما يعطي أهمية بالغة لعنصري التقييم و المراجعة اللذان لا يقلان أهمية عن الجوانب السابقة ، فمراجعة وتقييم الإستراتيجية العربية للإسكان و التنمية الحضرية المستدامة بشكل دوري يساعدان على اتخاذ الإجراءات التوجيهية و التصحيحية لتصحيح مسار هذه الأخيرة بشكل مستمر و هذا لضمان تحقيق أهدافها وغاياتها المنشودة.

و كأى إستراتيجية يجب أن تطبق وثيقة الإستراتيجية العربية للإسكان و التنمية الحضرية المستدامة بصورة تدريجية فهي إستراتيجية أساسية من حيث محتواها و أهدافها و لذلك نقترح تزامن مراجعة الإستراتيجية و تقييمها في مرحلتها الأولى و ذلك بتخفيض المدى القصير إلى مدة زمنية لا تتجاوز الخمس سنوات.

في نفس الإطار ، تعتمد نجاعة أي إستراتيجية أساسا على عنصري المتابعة و التقييم و ذلك قصد اتخاذ الإجراءات التوجيهية و التصحيحية لتلقيح مسار هذه الأخيرة بشكل مستمر لضمان تحقيق أهدافها وغاياتها المنشودة.

و من هذا المنطلق، نقترح ادراج مرحلة تتوسط مرحلة التنفيذ و مرحلة المراجعة ، الا و هي "مرحلة التقييم" و التي تعتمد اساسا على طرق و آليات مختلفة، نذكر من بينها: ندوات(وطنية اقليمية)، و مرصد (وطنية اقليمية).

و بالإضافة الى آليات التنفيذ الوطنية الإقليمية و الآليات التشاركية للإستراتيجية المسطرة، نقترح وضع لوحة قيادة ( **Dashboard**متفق عليها)، هذه الأخيرة من شأنها متابعة الاستراتيجية العربية للإسكان و التنمية المستدامة و التي تعتمد على النقاط التالية :

- تشخيص الحالة الراهنة،

- تشخيص استشرافي وطني و اقليمي ،

- تحديد الرهانات،
- تحديد الخطوط التوجيهية،
- إعادة النظر وتصحيح كلما اقتضت الحاجة و توجيه مسار الإستراتيجية و إعداد المخططات التنفيذية الملائمة.

### النقاط الأخرى، التي يجب اخذها بعين الاعتبار

- تنمية حضرية مستدامة، يجب دمج مفهوم "التنمية المستدامة" بمفهوم التخطيط العمراني على مستوى كل دولة.
- تحسين و توعية و مشاركة المجتمع المدني و تعزيز دوره في عمليات إتخاذ القرار كمدخل للتنمية العمرانية المستدامة.
- نقتراح وضع خريطة وطنية للتهيئة الاجتماعية و الهشاشة الحضرية، و ذلك بهدف استدراك و إدماج المناطق الحضرية ذات العوائق، هذه الأخيرة تسمح بتحديد المناطق العمرانية الأقل تجهيزاً، و التي تتطلب وضع برامج خاصة موجهة لتحسين شروط حياة السكان في المناطق المهمشة لتقليل الفوارق و لضمان اندماج مختلف أحياء المدينة.

Permanent Mission of the State of Kuwait  
to the League of Arab States



المنذوبية الدائمة لدولة الكويت  
لدى جامعة الدول العربية

التاريخ : 12 يوليو 2015

الرقم : ٣١٤ / ٢١٥

تهدي المنذوبية الدائمة لدولة الكويت لدى جامعة الدول العربية أطيب  
تمنياتها للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة  
والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة)

بالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي -  
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) رقم 3/1410 بتاريخ  
2015/05/25 .. بشأن طلب مراجعة المسودة الثالثة للإستراتيجية العربية  
للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة .

ترفق لكم المنذوبية ملاحظات المؤسسة العامة للرعاية السكنية بدولة الكويت  
على المسودة المشار إليها أعلاه .

تنتهز المنذوبية الدائمة لدولة الكويت هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة عن  
فائق تقديرها ومظيم إهتمامها.

07325

المرفقات : 7

م.ح



## الملخص التنفيذي

تشكل الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة إطاراً للعمل العربي المشترك في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وتعتبر خطوة هامة لتعزيز أواصر التكامل الإقليمي في الوطن العربي. وتهدف الى اقتراح غايات وأهداف استراتيجية لتنمية قطاع الإسكان وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة بما يتوافق مع الجهود الوطنية لكل دولة ومواجهة التحديات المستقبلية، وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وتغطي الإستراتيجية النطاق الجغرافي الكامل للدول العربية بما فيه من ريف وحضر لمجموعة الدول العربية البالغ عددها اثنين وعشرين دولة.

وتكمن أهمية الاستراتيجية في عنصرين أساسيين، أولهما ضرورة تكوين منظومة للتنمية الحضرية على المستوي الإقليمي، وثانيهما ضرورة تفعيل التعاون بين الدول العربية بعضها البعض لتبادل الخبرات. وتتنوع النتائج الإيجابية المتوقعة من الاستراتيجية وتنقسم إلى نتائج فورية وأخرى على المدى المتوسط، وتتمثل أهم النتائج الفورية في توحيد مفاهيم ومعايير التنمية الحضرية والإسكان المستدام بين الدول العربية، والاستفادة من التجارب الناجحة السابقة، ودمج أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية واستخلاص القضايا الرئيسية وربطها بالتوجهات الدولية.

أما على المدى البعيد تتمثل النتائج الإيجابية في معالجة الفوارق التنموية بين الدول العربية والحد من الفقر والمحافظة على الموارد وحسن استغلالها والحد من انتشار العشوائيات وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة.

تم تصنيف محاور القضايا والتحديات التي تم استخلاصها من التحليلات المرتبطة بالتنمية الحضرية وتشمل :

التحديات والقضايا الديموغرافية للعمران بما تشمله من التنمية غير المتوازنة بين الحضر والريف، التحديات والقضايا المرتبطة بالأراضي والتخطيط العمراني، تحديات وقضايا الإدارة والتشريعات الحضرية، تحديات الاستدامة البيئية العمرانية وقضايا التغيرات المناخية، تحديات وقضايا الانتاجية / الاقتصاد الحضري، و تحديات جودة الحياة / الإسكان والخدمات والبنية التحتية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل القضايا المذكورة.

ثم تم التوصل الى صياغة الرؤية المستقبلية ونصها:

" تنمية مستقرات بشرية متكاملة وشاملة ومستدامة قادرة على الصمود والمنافسة و توفر مستوى حياة أفضل في الوطن العربي".

وتم صياغة الغايات والأهداف للاستراتيجية المقترحة والتي تشمل ستة غايات رئيسية يندرج تحتها ثلاثون هدفاً في جميع مجالات التنمية الحضرية المرتبطة بالإسكان وتحقيق جودة الحياة في المناطق السكنية، كما تم اقتراح مجموعة من المؤشرات تبلغ في مجملها ثلاث وستون مؤشراً، على ان تقوم كل دولة بتحديد المؤشرات المناسبة لها تبعاً لأولوياتها، لقياس مدى التقدم في تحقيق هذه الأهداف.

يبلغ المدى الزمني للاستراتيجية خمسة عشر عاما (٢٠١٥-٢٠٣٠)، على أن يتم مراجعتها كل خمس اعوام. كما اقترحت الاستراتيجية آليات للتنفيذ على ثلاث مستويات :

- آليات إقليمية : تكون على مستوى الدول العربية مجتمعة والتي تتيح التنسيق لتحقيق التكامل بينهم.
- آليات وطنية : وهي اليات تقترحها كل دولة طبقاً لخصوصيتها وأولوياتها. على ان يتم تحديد مؤشرات قياس الاستدامة.
- آليات تشاركية مع برنامج موندل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية.

وتنتهي الاستراتيجية بتوصيات رئيسية أهمها ضرورة التنسيق والتكامل بين الدول العربية، بحيث تمثل كل دولة جزء من الكل. وان تعد كل دولة آلياتها وتحدد أولوياتها في إطار الرؤية والاستراتيجية المقترحة. هذا بالإضافة الى أهمية دمج الاستراتيجيات الوطنية مع الأهداف الإقليمية والتي تتماشى مع الأجندة الدولية للتنمية لما بعد ٢٠١٥.

أما على المدى البعيد تتمثل النتائج الإيجابية في سعي كل دولة للحد من الفقر والمحافظة على الموارد وحسن استغلالها والحد من انتشار العشوائيات وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة من خلال معالجة الفوارق التنموية





## 2 التحديات والقضايا الحضرية التي تواجه المنطقة العربية

### 2-1 الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية

يعد قطاع الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية من القطاعات الأساسية المؤثرة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة، و هو ما يحتم وجود سياسات واستراتيجيات فعالة ومُنقذة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في المنطقة العربية. وقد احرزت بعض البلدان العربية تقدماً كبيراً في زيادة المعروض من المساكن ذات الاسعار المناسبة، كما احرزت بعض البلدان تقدماً في القضاء على الاحياء غير الرسمية والفقيرة بالاستعانة ببرامج التطوير واعادة التوطين، من خلال شراكات بين المؤسسات العامة و القطاع الخاص.

في بعض الدول العربية

و بشكل عام تراجع انتاج السكن الرسمي المنخفض ومتوسطي الدخل بسبب عدم وجود اليات تمويل للإسكان الا لذوي الدخل المرتفع، والقدرة المحدودة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير المسكن المناسب، اضافة الى ارتفاع اسعار الاراضي بسبب المضاربة عليها، وعمليات التسجيل طويلة الأجل والمكلفة وكذا صعوبة الحصول على الوثائق القانونية اللازمة للحصول على القروض العقارية، مما أدى الى استمرار النمو اللارسمي في المناطق غير المرغوب في توجيه العمران اليها، أو في مناطق مخاطر أو في المباني القديمة المتهاكلة.

ومن ناحية أخرى انتقدت بعض مشاريع الإسكان الاجتماعي في بعض الدول لاختيارها مواقع بعيدة عن مراكز العمل والخدمات الأساسية والتجارية والعامة، وعدم كفاية وسائل النقل العام والمرافق غير المكتملة.

وبوجه عام، يتمثل التحدي الرئيسي للحكومات في الدول العربية في توفير الخدمات الحضرية الأساسية والبنية التحتية بما يواكب زيادة معدلات التحضر، إذ تفتقر المدن الى الموارد والقدرات الادارية للتعامل مع الطلب المتزايد على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وخدمات الطاقة والنقل العام والمرافق العامة ومرافق الصحة والتعليم، كما يظهر هذا العجز بصورة أكبر في الريف.

و يمكن تلخيص أهم قضايا الإسكان و الخدمات الأساسية و البنية التحتية فيما يلي:

- عدم قدرة القطاع الحكومي على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكن.
- ارتفاع تكلفة الأراضي المتمتعة بالمرافق والصالحة للسكن.
- عدم توفر آليات محددة للتمويل، وعدم التوسع في استخدامه.
- عدم توافق معدلات الحصول على الخدمات الأساسية وفق المعايير التخطيطية.
- تزايد الفجوة السكنية بين العرض والطلب لمحدودي الدخل وسوء توزيع الوحدات.
- عدم وجود منظومة لإدارة الرصيد السكني بما يضمن الصيانة واستغلال كافة الوحدات.
- عدم التكامل بين أماكن السكن وفرص العمل.
- عدم تركيز القطاع الخاص على توفير مساكن لفئات الدخل المتوسط والمنخفض.
- انتشار نمط التمليك في الوحدات السكنية وضعف نمط الإيجار الآمن.
- ارتفاع أسعار مواد البناء وضعف استخدام تقنيات البناء الحديثة.
- وجود نسبة من السكان الذين لا يحصلون على امدادات مياه مأمونة وصرف صحي ملائم.
- عدم كفاءة وكفاية وسائل النقل العام وشبكة الطرق.

### 2-2 ديموغرافية العمران

وضعت بعض الدول العربية سياسات لتوجيه الاستثمارات إلى المدن الثانوية و الجديدة، لتحسين الروابط الاقتصادية بين الحضر و الريف، وتحقيق تنمية أكثر انصافاً من الناحية الاقتصادية عبر البلاد، و مع ذلك لا تزال التنمية غير المتوازنة تحدياً كبيراً بالنسبة لمعظم البلدان في المنطقة، إذ يعيش الغالبية العظمى من سكان الحضر في الدول العربية في التجمعات الحضرية الكبيرة التي توفر فرص العمل والخدمات الاجتماعية، مما نتج عنه هجرة السكان من الريف إلى الحضر، و نزوح السكان من المدن الصغيرة إلى المدن المتوسطة و الكبرى.



كما أدت التحولات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة إلى تزايد الهجرة للعمل داخل الدولة ، أو من دولة لأخرى عبر المنطقة العربية . بالإضافة إلى النزوح الناجم عن الظروف المناخية والسياسية، المتمثلة في الكوارث الطبيعية والتي من صنع البشر، و الاحتلال الأجنبي وتراجع الأوضاع الأمنية في العديد من البلدان العربية والبلدان المتاخمة.

هذه الهجرات داخل الدولة أو من دولة لأخرى ، أسفرت في بعض الأحيان عن انتشار المناطق غير الرسمية على أطراف المدن، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، و ارتفاع معدلات التحضر والاختلال بالتوازن في توزيع الكثافة السكانية.

كذلك فإن التفاوت في الأوضاع الاجتماعية يمثل تحدياً في العديد من البلدان العربية ، و يكون أكثر وضوحاً داخل المدن. من حيث ارتفاع مستويات البطالة خاصة بين الإناث ، و تهميش الفئات ذات الاحتياجات الخاصة مثل كبار السن والمعوقين، و محدودية فرص السكان الأكثر فقراً في التعليم نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم.

كما تواجه معظم الدول العربية تحدياً آخر يتمثل في وجود حوالي 60 % من السكان من الشباب دون سن 25 سنة، يعانون من محدودية فرص العمل، و نقص الموارد واليات الدعم، إلى جانب ضعف المشاركة في عمليات صنع القرار . وبالتالي يجب النظر في تعزيز دور الشباب لتجنب الآثار السلبية كالتشرد والعنف و ظاهرة الإرهاب.

و يمكن تلخيص أهم القضايا الديموغرافية للعمران فيما يلي :

- عدم التوازن في توزيع الكثافة السكانية.
- تزايد الهجرة من الريف إلى الحضر.
- النزوح بسبب الاحتلال و الأوضاع الأمنية و الكوارث
- محدودية مساهمة المرأة و الشباب في التنمية.
- عدم التوازن بين الحضر والريف في التنمية.
- ازدياد عدد الفقراء في المناطق الحضرية.
- معدلات الزيادة السكانية المرتفعة.
- التي من صنع البشر.

### 3-2 الأراضي والتخطيط

انتهجت بعض الدول العربية نهج الشمولية والتكامل في تخطيط المدن الجديدة كدافع للتنمية الاقتصادية، فبدأت الربط بين الاستعمالات السكنية وفرص العمل فضلاً عن توفير وسائل النقل المستدامة.

كذلك شرعت العديد من البلدان في إعداد الخطط الاستراتيجية للتطوير العمراني للمدن القائمة حيث ساهمت هذه الخطط - بعد مشاورات مع شركاء التنمية بهدف تحقيق متطلبات التنمية المحلية - في اتخاذ القرارات في مجال التخطيط ، وتمكين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وزيادة مشاركة القطاع الخاص لتنفيذ مخططات المدن والمستقرات والمخططات الإقليمية، وضمان استدامتها.

كما أظهرت الدراسات وجود تحدي رئيسي في بعض الدول يتطلب أن يكون هناك ترابط بين التخطيط الاقتصادي من جهة، وجهود التخطيط العمراني و الإدارة الحضرية ومتطلبات الخدمات الأساسية من جهة أخرى.

ولا يزال التناقض بين الهياكل المؤسسية، والمناهج النظرية للتخطيط العمراني يمثل إشكالية. إذ غالباً ما تفتقر الدول إلى نظم شاملة لإدارة الأراضي و الملكيات، وتوفير الأراضي بأسعار مناسبة، وحماية الموارد الطبيعية من التوسعات العشوائية على الأراضي الزراعية في بعض الدول.

ومع استمرار التجمعات الحضرية في التوسع الأفقي، تنخفض الكثافة السكانية، ويزداد الفصل بين فئات السكان العليا والمتوسطة ومنخفضة الدخل. إذ يتجه ذوو الدخل المنخفضة إلى السكن في الأحياء غير النظامية أو العشوائية، التي تنتقل إلى الحياة الرسمية، و تنتقل أحياناً إلى الخدمات والبنية التحتية المناسبة. في معظم الدول العربية

و يمكن تلخيص أهم قضايا الأراضي و التخطيط فيما يلي :

- تضخم المدن الكبرى
- انتشار الأحياء غير النظامية و العشوائية
- تناقص الأراضي الزراعية نتيجة للنمو العمراني
- التسويه العمراني
- الحفاظ على المناطق التراثية و الأثرية
- ارتفاع أسعار الأراضي
- تهالك الأحياء القديمة
- غياب المخططات الوطنية و الإقليمية في بعض الدول

### 3 الاستراتيجية

#### 1-3 الرؤية

تعد الرؤية بمثابة إطار عمل تتبناها الدول العربية مؤسسياً و تتفاعل معها المنظمات العربية و الإقليمية و الدولية و الهيئات و مختلف فئات المجتمع من مجتمع مدني و قطاع خاص. فهي تعطي صورة المستقبل الأفضل ، و تهدف إلى تطوير مدن ومستقرات بشرية متكاملة و شاملة و مستدامة ، قادرة على توفير نوعية حياة أفضل لجميع المواطنين، تتميز بروابط قوية بين الحضر و الريف ، تطبق قواعد الإدارة الرشيدة و تكون قادرة على المجابهة، تحافظ على الهوية الثقافية العربية ، و تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تبنت العديد من الدول العربية رؤى وطنية تعمل في اطارها لتطوير منظومة الإسكان و تحقيق التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق على كل دولة أن تضع في الاعتبار ضرورة وضع الخطط والبرامج المستقبلية بما يؤكد توافق رؤيتها واستراتيجيتها الوطنية مع الرؤية والاستراتيجية العربية و هي :

## مستقرات بشرية متكاملة و مستدامة قادرة على المجابهة والمنافسة و توفر مستوى حياة أفضل في الوطن العربي

### 2-3 أهمية الاستراتيجية

حذف

تغطي الاستراتيجية جميع مناطق دول المنطقة العربية، (بما في ذلك المناطق الحضرية و الريفية و المناطق الحضرية) بدءاً مما تم تحقيقه من الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة ، و الأهداف المحددة في أجندة التنمية لما بعد 2015 ، وتنفيذها في جميع أنحاء المنطقة العربية ، مع التركيز على الهدف رقم 11: "جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة و آمنة ومرنة و مستدامة، و غيره من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

وتعد الاستراتيجية بمثابة حجر الزاوية في التحضر المستدام في المنطقة العربية. فبها من ناحية، تشرع و تشجع التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول العربية حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالإسكان و التنمية الحضرية المستدامة على المستوى الإقليمي، والاستفادة من الميزة النسبية المتوفرة في كل دولة. ومن ناحية أخرى ، فإنها تتناول محاور مختلفة من قضايا الاستدامة (الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية)، وكذلك تحديات الإسكان و البنية التحتية و التوسع الحضري المستدام على مستوى كل دولة. و توفر الاستراتيجية خطة مرجعية إقليمية، و تقدم المشورة و التوجيهات للعاملين في مجال الإسكان و الإدارة الحضرية، وكذلك الحكومات الوطنية و المحلية بالتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني و الأوساط الأكاديمية و القطاع الخاص ، لوضع خطط التنمية للإسكان و التنمية الحضرية المستدامة على المستوى الوطني مع احترام متطلبات التنمية الإقليمية و أولوياتها.

كذلك تهدف الاستراتيجية إلى إعداد الهيكل العام لقاعدة المؤشرات الحضرية و السكانية التي تتناسب مع خصوصية المنطقة العربية، و تتسق مع السياق الدولي. و علاوة على ذلك، فإنها تطمح للمساعدة في إعادة تقييم مبادئ و معايير الإدارة المحلية، و توجيهها لاتخاذ مسار اللامركزية لتطوير الإدارة الحضرية في البلدان العربية.

و تحفز الاستراتيجية تبادل الخبرات و الممارسات و التعاون بين العاملين على وضع استراتيجيات وطنية فعالة، لتشجيع السياسات و الممارسات المستدامة في جميع المجالات لمواجهة المشاكل التي تواجه الدول العربية. من هذه السياسات .. التكامل في مجال الموارد المالية و البشرية ، مجال تشييد المساكن و البنية التحتية ، و العمالة الفنية ، بين البلدان العربية و على مستوى الإقليم ، فضلاً عن إضفاء الطابع المؤسسي و تنظيم قطاع الإسكان و التنمية الحضرية في المنطقة العربية لتكون متماسكة مع مبادئ التنمية الحضرية العالمية.

الغاية 4: تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية

الأهداف:

18. توفير وإدارة المعلومات
19. وجود تشريعات وهيكل تنظيمية ونظم داعمة لمؤسسات الإسكان والتنمية الحضرية
20. التعاون الفعال والتنسيق بين مستويات الإدارة
21. تحقيق اللامركزية في تمويل المدن والمجتمعات المحلية
22. بناء القدرات وتدريب السلطات المحلية على التنفيذ والمتابعة

حذف

الاستراتيجيات:

- استكمال منظومة المراسد الوطنية (المستقرات البشرية) للإسكان والتنمية الحضرية لدعم إدارة المعلومات
- دعم القدرات الفنية والتقنية لدى السلطات المحلية من خلال تبادل الخبرات في مجالات الإسكان والتنمية الحضرية.
- إنشاء منظومة متكاملة لبناء القدرات والتنمية البشرية في مجال الإسكان والتنمية الحضرية على المستويات المحلية والوطنية (المستقرات البشرية) حذف
- استكمال منظومة الأكواد ونظم القياس المرتبطة بالعمارة .
- مراجعة وتحديث وتقييم القوانين والتشريعات ونظم التخطيط والهيكل التنظيمية.
- إدارة الأراضي في كامل نطاقات المدن لتحقيق توزيع أفضل للخدمات واستعمال أكثر كفاءة للأراضي
- تدريب المهنيين على تقنيات البناء المستدام و الموفر للطاقة.
- توفير إطار تشريعي و مؤسسي لتطوير ودعم عمليات اتخاذ القرار
- تنسيق دعم الجهات المانحة للمشروعات والمبادرات ذات الأولوية الاستراتيجية.
- ~~دعم برامج الإسكان والتنمية الحضرية في مجال الإسكان والتنمية الحضرية~~
- ~~الهيكل التنظيمي للسلطات المحلية~~ حذف
- متابعة تحقيق التقدم في مؤشر ازدهار المدن.
- تطوير مناهج التعليم الفني و الجامعي بما يواكب التطورات في تكنولوجيا البناء المستدام.

#### 4 آليات التنفيذ

##### استرشادية

تغطي الاستراتيجية مدى زمني يبلغ خمسة عشر عاما حتى نهاية 2030 ، وتعتبر الاستراتيجية وثيقة (استرشادية) للحكومات الوطنية نحو مستقرات بشرية أكثر شمولية وتكاملا واستدامة في المنطقة العربية ، ويتم مواضعها في ضوء توصيات مؤتمر المونل الثالث، والذي يتضمن نتائج مفاوضات أجندة التنمية الحضرية الجديدة لما بعد 2015، فضلا عن توصيات أهداف التنمية المستدامة كتوصيات لأجندة عمالية جديدة للمنطقة العربية. وسوف يتم مراجعة الاستراتيجية دوريا كل خمس سنوات، لتقييم ما تم انجازه من الأهداف والغايات المتوقعة. وتتوافق الاستراتيجية مع الإطار العربي للتنمية المستدامة 2030، المقرر من القمة العربية في عام 2012 في بغداد.

تشمل آليات تنفيذ الاستراتيجية المستويين الإقليمي والوطني. حيث تستهدف الآليات الإقليمية التنسيق والحوار والتكامل بين جميع الدول العربية، في حين تستهدف الآليات الوطنية قضايا كل دولة طبقا لخصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعلى الدول العربية (بتشجيع من جامعة الدول العربية) بذل جهود كبيرة لإعداد استراتيجيات للإسكان والتنمية الحضرية مع وضع الاستراتيجية العربية كدليل إرشادي وإطار للتعاون (مما يسهل على الدول العربية) مما يمهّد الطريق نحو المونل الثالث والتمثيل المتكامل للمنطقة العربية، وسوف تقوم جامعة الدول العربية مع المساعدة التقنية لمونل الأمم المتحدة بتيسير تبادل الآراء الوطنية والأفكار والخبرات المتعلقة بالآليات التنفيذ ومؤثراته.

#### 1-4 الآليات الوطنية

تلعب الحكومات الوطنية دورا هاما في تبنى أجندة التنمية لما بعد 2015 ، وتنفيذ الأهداف والغايات الخاصة بالاستراتيجية. كذلك تتحمل الإدارات المحلية مسؤوليات ، إما مباشرة أو مشتركة مع الحكومات الوطنية أو في شراكة مع المجتمعات والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وكذلك مقدمي الخدمات في المجالات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

تتولى كل دولة طبقا لخصوصيتها إعداد الخطط الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية بحيث يتم اقتراح أفكار المشاريع أو البرامج من إحدى المؤسسات التالية أو بالتعاون فيما بينها: الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة داخل الدولة ، المؤسسات العربية والإقليمية والدولية ، واللجنة الفنية الإستشارية الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية. ويتم مناقشة الخطة الوطنية والموافقة عليها من قبل الوزارات والمؤسسات الوطنية والتي يتم إنشائها المعنية بتنفيذ الإستراتيجية وفقا لخصوصية كل بلد. ويتم تشجيع المؤتمرات والفعاليات الوطنية لدعم الأساليب المبتكرة لربط الاستراتيجيات الوطنية والاستراتيجية العربية.

#### 2-4 الآليات الإقليمية

تتولى جامعة الدول العربية استصدار القرارات اللازمة لتفعيل الآليات الاسترشادية المناسبة، ومن الممكن أن تشمل:

أولا: تشكيل لجنة عليا لتوجيه ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية برئاسة الأمين العام للجامعة وعضوية أعضاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بالإضافة إلى رؤساء منظمات العمل العربي المشترك ذات العلاقة بتنفيذ الاستراتيجية. وتتركز مهام اللجنة بتوجيه ومتابعة التنفيذ. ويقترح أن تعقد هذه اللجنة اجتماعا سنويا واحدا.

ثانيا: تشكيل لجنة فنية استشارية إقليمية برئاسة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وعضوية مسؤولين على أعلى مستوى من وزارات الإسكان والتعمير بالدول العربية أعضاء الجامعة ومكتب مونل الأمم المتحدة الإقليمي للدول العربية ، وتكون مهمة اللجنة بشكل أساسي مناقشة أفكار المشاريع الإقليمية المقترحة وإعتماد المشاريع والخطط على مستوى الدول العربية مجتمعة. وتتولى اللجنة كذلك متابعة العمل وتقديم التوصيات والمقترحات للجهات ذات العلاقة. تعقد هذه اللجنة اجتماعا نصف سنوي (يفضل أن يسبق اجتماعات اللجنة العليا).

ثالثا: إنشاء وحدة فنية في مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية والعمل كسكرتارية للجنة العليا واللجنة الفنية الاستشارية على أن تكون مرجعيتها الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

رابعا: إنشاء مرصد إقليمي للإسكان والتنمية الحضرية تحت إشراف مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبالتشاور مع الحكومات الوطنية ، يتولى في المرحلة الأولى دعم استكمال منظومة المراسد الوطنية في الدول العربية وبعد ذلك يتولى





قسم الدراسات  
شعبة المجلس

العدد : ف/٣/٧/٥٣٨٧٦  
التاريخ : ٢٠١٥ / ١ / ١٠

الى / وزارة الخارجية / الدائرة العربية  
م/ الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠

تحية طيبة .  
اشارة الى الرسالة الالكترونية المؤرخة في ٢٥/٥/٢٠١٥ الواردة اليينا من السيد وليد العربي / مسؤول ملف الاسكان والتنمية الحضرية في جامعة الدول العربية ومرفقها مذكرة الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي / ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة المرقمة ١٤١٠/٣ في ٢٥/٥/٢٠١٥ بشأن المسودة الثالثة للإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والمتضمنة الطلب الى الدول العربية مراجعة المسودة الثالثة للإستراتيجية وإرسال الملاحظات النهائية في موعد اقصاه ٢٠١٥/٧/١٠ .

نرفق لكم ريبطاً تقريراً يتضمن ملاحظات جمهورية العراق بشأن الموضوع أنفاً .  
يرجى التفضل بالاطلاع وإبلاغ الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي / ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة بذلك . . . مع التقدير

المرفقات

- تقرير (صفحة واحدة)

المهندس  
استبرق ابراهيم الشوك  
وكيل الوزارة  
٢٠١٥/٦/٩

نسخة منه الى

- المكتب الخاص للسيد الوزير / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- مكتب السيد الوكيل (أ. استبرق ابراهيم الشوك) / مع نسخة من المرفقات / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- Cairo@mfaml.com ( ممثلية العراق لدى جامعة الدول العربية ) / مع نسخة من المرفقات / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- Envsusdev.dept@las.int ( الامانة العامة لجامعة الدول العربية ) / مع نسخة من المرفقات / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- waleedlarabi@hotmail.com / مع نسخة من المرفقات / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- الدائرة الفنية / مكتب المدير العام / مع نسخة من المرفقات / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- الدائرة الفنية / قسم الدراسات / مع الاوليات .

## ملاحظات جمهورية العراق بشأن المسودة الثالثة للاستراتيجية العربية

### للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠

١. في متن " الملخص التنفيذي - ص ٣ " وفي اطار العرض لاهمية الاستراتيجية ورد ما ياتي " تتنوع النتائج الايجابية المتوقعة من الاستراتيجية وتنقسم الى نتائج فورية واخرى على المدى المتوسط وتمثل اهم النتائج الفورية في توحيد مفاهيم ومعايير التنمية الحضرية والاسكان المستدام بين الدول العربية والاستفادة من التجارب الناجحة السابقة ودمج اهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية واستخلاص القضايا الرئيسية وربطها بالتوجهات الدولية" لينتقل الى عبارة " اما على المدى البعيد فتتمثل النتائج الايجابية في معالجة الفوارق التنموية بين الدول العربية والحد من الفقر والمحافظة على الموارد وحسن استغلالها والحد من انتشار العشوائيات وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة" ، مما يتطلب:

أ. مراجعة المديات الزمنية المطروحة في الفقرتين.

ب. استبدال مفهوم النتائج الفورية بـ " النتائج على المدى القريب"

ج. تحديد النتائج على " المدى المتوسط"

٢. في متن " اهمية الاستراتيجية ص- ٩ " يفضل الغاء جملة " المناطق النائية والريفية" ليتوافق مع ما طرح في " الملخص التنفيذي-٣" حول النطاق الجغرافي للاستراتيجية.

٣. تتطلب الوثيقة مراجعة لغوية لتصحيح الاخطاء الاملائية الواردة فيها.



ملاحظات دولة فلسطين على المسودة الثالثة للاستراتيجية العربية للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة  
لقد عالجت هذه المسودة (الثالثة) الجزء الاكبر من ملاحظات دولة فلسطين على المسودة الاولى  
للاستراتيجية، الا اننا لا زلنا نرى اننا نتمنى ان يتم الاخذ بالملاحظات الآتية:

1. الآليات الاقليمية: ما ورد من بنود تحت هذا العنوان تركز في الاساس على آليات توجيه ومتابعة  
تنفيذ الاستراتيجية وليس الآليات الاقليمية لتنفيذ الاستراتيجية، وما ورد من مهمة اللجنة الفنية  
الاستشارية الاقليمية "بمناقشة افكار المشاريع الاقليمية المقترحة واعتماد المشاريع والخطط على  
مستوى الدول العربية مجتمعة..." ويجاد آلية لدعم اعداد الخطط والمشاريع على مستوى الدول  
العربية مجتمعة" يكاد يكون هو الهم في الآليات الاقليمية وان كان بحاجة الى مزيد من التوضيح  
والتفصيل.

ولان هذه الآليات الاقليمية هي الجزء الهم في الاستراتيجية العربية والتي يجب ان تشكل رافعة  
مهمة من روافع العمل العربي المشترك والتي يجب ان تشكل داعما اساسيا للآليات المقترحة على  
المستوى الوطني فلا بد من توضيح اوجه التنسيق والحوار والتكامل بين جميع الدول العربية في هذا  
المجال من خلال برنامج واضح وضمن اطر زمنية واضحة.

لقد تم الاتفاق في القاهرة اثناء مناقشة الاستراتيجية من قبل الخبراء ان يتم اضافة بند يتعلق  
باعداد خطة عمل توضح التدخلات والنشاطات ووجه التنسيق والتكامل الاقليمية، الا ان المسودة  
التي بين ايدينا خلت من ذلك.

2. الآليات الوطنية: ما ورد في هذه الآليات هو نصوص عامة فضفاضة بحاجة الى اعادة صياغة،  
وتحتاج الى مزيد من التوضيح رغم ادراكنا لصعوبة ذلك نظرا لخصوصية كل دولة من الدول  
العربية.

3. اما آليات مشاركة موئل الامم المتحدة فقد ورد هو الآخر بصيغة عامة غير محددة، ومن المهم ونحن  
هنا نتناول موضوعا على هذا المستوى من الهمية ان يتم توضيح وتفصيل مشاركة موئل الامم  
المتحدة في المجالات التي ذكرتها الاستراتيجية ضمن برنامج واضح يصب في تحقيق الاهداف  
الرئيسية للاستراتيجية.

4. من الضروري ربط الآليات المقترحة على المستويات الثلاثة بطريقة تضمن تكاملها في تحقيق  
الاهداف المحددة للاستراتيجية.

5. من الضروري اجراء مراجعة شاملة للمسودة المقترحة من قبل مختصين في الصياغة اللغوية لمعالجة الكثير من الملاحظات المتعلقة بالصياغة او الاخطاء النحوية ... وغيرها.

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF  
SAUDI ARABIA TO THE LEAGUE OF ARAB STATE  
CAIRO



الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية  
لجامعة الدول العربية  
القاهرة

يهدى الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية  
أطيب تحياته إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي - إدارة  
البيئة والسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة).

وبالإشارة لمذكرتها رقم ٢/١٤١٠ وتاريخ ٢٥/٥/٢٠١٥م بشأن طلب الأمانة  
العامة لجامعة الدول العربية من الجهات المختصة في المملكة مراجعة المسودة  
الثالثة للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وموافاتها  
بالملاحظات النهائية في موعد أقصاه ١٠/٧/٢٠١٥م.

يود الوفد الدائم ان يبعث لها برفقه ملاحظات المملكة على الاستراتيجية  
المشار إليها.

للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم حيال ذلك.

وينتهز الوفد الدائم هذه الفرصة لمعرب لها عن أطيب التمنيات،



الرقم: ٤٧٣١ التاريخ: الموافق: ١٥/٧/٢٠١٥



الجمهورية العربية الفلسطينية  
وزارة التخطيط والبناء  
المستدامة

(٣٢٢)

المرجع: ٣٢٢/٢٠١٥

### ملاحظات وزارة الشؤون البلدية والقروية على المسودة الثالثة للاستراتيجية العمرانية للإسكان والتنمية العمرانية المستدامة

- بما أن الاستراتيجية تبنى بالإسكان والتنمية العمرانية المستدامة لذا فقد يكون من الضائبة أخذ المؤشرات التي يوصي بها المرصد الحضري الوطني في الاعتبار وإضافة مؤشرات ذات علاقة بالتعليم مثل معدل الطلاب في الفصل الدراسي، وكذلك مؤشرات الصحة مثل معدل الأسرة في المستشفيات، ومؤشرات ذات علاقة بقطاعات أخرى مثل (البيئة وتلوث الهواء، الأراضي البيضاء، المناطق المفتوحة، توطين الوظائف، أمراض العصر كالمسكري والسرطان).
- التأكيد على وضع معايير تخطيطية للتصميم العمراني.
- التأكيد على تأمين وظائف مناسبة في الجهات المعنية للمساعدة في إنجاز الاستراتيجية خلال الفترة الزمنية المحددة لها.
- التأكيد على أن تهدف الاستراتيجية إلى جعل المدن جارية، ومنتجة أكثر.
- تعديل "وفق المعايير التخطيطية" إلى وفق المعايير التخطيطية العالمية (البند ٢- ١) صفحة ٥.
- تعديل "الحفاظ على المناطق التراثية والأثرية" إلى عدم الحفاظ على المناطق التراثية والأثرية (البند ٢- ٢) صفحة ٦.
- تعديل "من أجل اللامركزية" إلى من أجل تفعيل اللامركزية (البند ٢- ٣) سطر ٢ صفحة ٧.
- تعديل "سن التشريعات للتخطيط ونظم البناء المستدامة" إلى أهمية سن التشريعات للتخطيط ... في (البند ٢- ٣) السطر ٦.
- تعديل "ومن هذا المنطلق على شكل دولة" لتصبح "ومن هذا المنطلق يجب على شكل دولة" (سطر ٦ صفحة ٩).
- تعديل "الحد من انتشار المشاوير" إلى الحد من انتشار المشاوير وتطوير الموجود منها (الغاية ٣ الهدف ١٤ صفحة ١١).

الموافق: ٢٠١٥/٠٧/٠٨

التاريخ: ١٤٣٦/٩/٢١

الرقم: ٠٠١-٣٦-٢٧٢٣٤٣

الموافق: ٢٠١٥/٠٧/٠٨

التاريخ: ١٤٣٦/٩/٢١

الرقم: ٠٠١-٣٦-٢٧٤١٩١

الموافق: ٢٠١٥/٠٧/٠٩

التاريخ: ١٤٣٦/٩/٢٢

الرقم: ٣٢٤-٣٦-٠٠٤٧٣١

## ملاحظات مؤهل الأمم المتحدة للمستقرات البشيرية

### فهرس المحتويات

١	فهرس المحتويات.....
٢	تمهيد.....
٣	الملخص التنفيذي.....
٤	١ مقدمة.....
٥	٢   التحديات و القضايا الحضرية التي تواجه المنطقة العربية.....
٥	١-٢ الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية.....
٥	٢-٢ ديموغرافية العمران.....
٦	٣-٢ الأراضي والتخطيط.....
٧	٤-٢ الإدارة والتشريعات الحضرية.....
٧	٥-٢ الاستدامة البيئية العمرانية و التغيرات المناخية.....
٨	٦-٢ الانتاجية و الاقتصاد الحضري.....
٩	٣ الاستراتيجية.....
٩	١-٣ الرؤية.....
٩	٢-٣ أهمية الاستراتيجية.....
١٠	٣-٣ الغايات و الأهداف.....
١٥	٤ آليات التنفيذ.....
١٥	١-٤ الآليات الوطنية.....
١٥	٢-٤ الآليات الإقليمية.....
١٦	٣-٤ آليات مشاركة برنامج مؤهل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية.....
١٦	٤-٤ الخطوة التالية.....
١٧	٥ الملحق.....
١٧	ملحق (١) قائمة بالمؤشرات المقترحة لمتابعة تنفيذ الأهداف و الاستراتيجيات.....
٢٠	ملحق (٢) فريق العمل.....

نلاحظ بشكل عام وجود تركيز على الجانب الاقتصادي و البيئي و ضعف تركيز على الجانب الاجتماعي كركن من أركان التنمية المستدامة و كجزء من التحديات و القضايا الحضرية

We Note in general that there is a concentration on the economic and the environmental side and less focus on the social side as a pillar of sustainable development and as part of the challenges and urban issues

## تمهيد

وقد قام فريق عمل يتكون من ممثلي سبعة دول من اللجنة العلمية الفنية لإدارة البيئة والإسكان السابق ذكرها وتتضمن ( المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية ) بأعداد هذه الاستراتيجية، في حين قام ممثلو جميع الدول العربية الاثنان والعشرون بإمراجعة الوثيقة بالتعاون مع جامعة الدول العربية وممثل الأمم المتحدة لتدقيقها والوصول إلى اتفاق حول وثيقة تعمل في إطارها جميع البلدان العربية.

وكانت الدورة التاسعة والعشرون لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب قد أكدت على إنشاء المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية. في حين أقر مجلس إدارة مونت الأمم المتحدة الرابع والعشرون بأهمية التعاون بين إدارة البيئة والإسكان بجامعة الدول والمكتب الإقليمي للدول العربية بالموئل عبر المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية ، لتحقيق أهداف العمران المستدام في الدول العربية.

## الملخص التنفيذي

أما على المدى البعيد تتمثل النتائج الإيجابية في معالجة الفوارق التنموية بين الدول العربية والحد من الفقر وتحقيق مستوى حياة ملائم لتوفير فرص الحصول على السكن شامل ومستدام والملائم للجميع والمحافظة على الموارد وحسن استغلالها والحد من انتشار العشوائيات وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة.

تشمل صياغة الغايات والأهداف الاستراتيجية ست غايات رئيسية بدرجة تحتها خمسة وثلاثون هدفا في جميع مجالات التنمية الحضرية المرتبطة بالإسكان وتحقيق جودة الحياة في المناطق السكنية ، و تحتوي على مجموعة من المؤشرات المقترحة تبلغ في مجملها أربع وستون مؤشراً، و تقوم كل دولة بتحديد المؤشرات المناسبة لها تبعاً لأولوياتها، لتتمكن من قياس مدى التقدم في تحقيق هذه الأهداف.

## ١ مقدمة

وقد أحرزت العديد من الدول العربية تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، وخاصة في مجال الصحة والتعليم، إلا أن النمر الاقتصادي جاء محدوداً في تسعينيات القرن الماضي وبدايات الألفية الحالية، ربما بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، وغياب السلام والأمن واستمرار الاحتلال في بعض الأراضي العربية. هذا بالإضافة إلى أن ١٨ % من السكان في المنطقة يعيشون تحت خط الفقر، مع وجود تفاوت اقتصادي بين البلدان العربية، في حين تواجه معظم البلدان العربية التحدي المتمثل في توفير فرص عمل كافية للشباب في ظل وجود ٦٠ % من السكان في الفئة العمرية الأقل من ٢٥ سنة.

وفي إطار هذه الاستراتيجية تم تحليل واقع العمران العربي استناداً إلى: بعض المؤشرات الرقمية (الكمية) المرتبطة، وتحليل إجابات لاستمارات استبيان تم الحصول عليها من الدول العربية، و مناقشات و نتائج ورشة العمل التشاركية ، للوقوف على أهم القضايا و الأهداف المشتركة.

## ٢ التحديات و القضايا الحضرية التي تواجه المنطقة العربية

### ١-٢ الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية

وبشكل عام تراجع إنتاج السكن الرسمي لمنخفضي ومتوسطي الدخل بسبب عدم وجود اليات تمويل للإسكان إلا لذوي الدخل المرتفع، والقدرة المحدودة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير المسكن المناسب، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي بسبب المضاربة عليها ، وعمليات التسجيل طويلة الأجل والمكلفة وكذلك صعوبة الحصول على الوثائق القانونية اللازمة للحصول على القروض العقارية، مما أدى إلى استمرار النمو السكاني اللارسمي في المناطق غير المرغوب في توجيه العمران إليها، أو في مناطق ذات خطورة مخاطر أو في المباني القديمة المتهاكلة.

و يمكن تلخيص أهم قضايا الإسكان و الخدمات الأساسية و البنية التحتية فيما يلي:

Comment [T.K1]: تقترح ادراج أسماء الدول العربية ال ٢٢ في الهامش لأجل التوضيح

We suggest to mentioned the names of the 22 Arab countries as a Footnote for clarification

Comment [T.K2]: تقترح ادراج شرح مختص عن مهام و دور المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية

We suggest to provide a short explanation about the role of the mentioned "Arab Ministerial Forum of Housing and Urban Development"

Comment [T.K3]: Adequate living standard

Comment [T.K4]: Provide access to inclusive, sustainable and adequate housing for all

Comment [T.K5]: مرتبطة بماذا؟  
Incomplete sentence, "Some digital indicators (quantity) associated withf ..... With what?"

- عدم التكامل بين أماكن السكن وفرص العمل.
- عدم تركيز القطاع الخاص على توفير مساكن لفئات الدخل المتوسط والمنخفض.
- انتشار نمط التمليك في الوحدات السكنية وضعف نمط الإيجار الآمن.
- ارتفاع أسعار مواد البناء وضعف استخدام تقنيات البناء الحديثة.
- وجود نسبة من السكان الذين لا يحصلون على امدادات مياه مأمونة وصرف صحي ملائم.
- عدم كفاءة وكفاية وسائل النقل العام وشبكة الطرق.

- عدم قدرة القطاع الحكومي على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكن.
- ارتفاع تكلفة الأراضي المتمتعة بالمرافق والصالحة للسكن.
- عدم توفر آليات محددة للتمويل، وعدم التوسع في استخدامه.
- عدم توافق معدلات الحصول على الخدمات الأساسية وفق المعايير التخطيطية.
- تزايد الفجوة السكنية بين العرض والطلب لمحدودي الدخل وسوء توزيع الوحدات.
- عدم وجود منظومة لإدارة الرصيد السكني بما يضمن الصيانة واستغلال كافة الوحدات.

**Comment [T.K7]:** (ضعف الاستخدام لمواد وتقنيات البناء المستدامة) كأحد قضايا الإسكان

We propose to add the following as one of the housing issues:  
Weakness use of sustainable materials and construction techniques

### ديموغرافية العمران

كما أدت التحولات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة إلى تزايد الهجرة للعمل داخل الدولة، أو من دولة لأخرى عبر المنطقة العربية. بالإضافة إلى النزوح الناتج عن الظروف المناخية والسياسية، المتمثلة في الكوارث الطبيعية والتي من صنع البشر، و الاحتلال الأجنبي وتراجع الأوضاع الأمنية في العديد من البلدان العربية والبلدان المتاخمة. هذه الهجرات داخل الدولة أو من دولة لأخرى، أسفرت في بعض الأحيان عن انتشار المناطق غير الرسمية على أطراف المدن، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، و ارتفاع معدلات التحضر والاختلال بالتوازن في توزيع الكثافة السكانية. كذلك فإن التفاوت في الأوضاع الاجتماعية يمثل تحدياً في العديد من البلدان العربية، و يكون أكثر وضوحاً داخل المدن. من حيث ارتفاع مستويات البطالة خاصة بين الإناث، و تهميش الفئات ذات الاحتياجات الخاصة مثل كبار السن والمعوقين، و محدودية فرص السكان الأكثر فقراً في التعليم نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي على التعليم.

**Comment [T.K8]:** ممكن طرح موضوع مخيمات اللجوء بشكل أوضح ضمن التحولات الغير متوازنة

Raising the issue of refugee camps within the mentioned "unbalanced transitions"

و يمكن تلخيص أهم القضايا الديموغرافية للعمران فيما يلي :

- عدم التوازن في توزيع الكثافة السكانية.
- تزايد الهجرة من الريف إلى الحضر.
- النزوح بسبب الاحتلال و الأوضاع الأمنية و الكوارث الطبيعية و التي من صنع البشر (مشكلة مخيمات اللجوء و تكاثرها على ديموغرافية البلد المضيف).
- محدودية مساهمة المرأة و الشباب في التنمية.
- عدم التوازن بين الحضر و الريف في التنمية.
- ازدياد عدد الفقراء في المناطق الحضرية.
- معدلات الزيادة السكانية المرتفعة.

**Comment [T.K9]:** We suggest to mention:

The problem of the refugee camps and their impact on the host country's demography –

May be we could reformulate the issue:

• Impact of displacement caused by invasion and security issues, and natural and manmade disasters, in host countries (such as refugee camps and unexpected population growth, constraining in the provision of house and basic service)

أثر النزوح بسبب الاحتلال و الأوضاع الأمنية و الكوارث الطبيعية و التي من صنع البشر، في البلدان المضيفة (مثل مخيمات اللجوء و النمر السكاني غير متوقع، يقيد في توفير منزل والخدمات الأساسية

**Comment [T.K10]:** نقترح إضافة قضية الحيازة الآمنة كحقوق أفراد في الأحياء غير النظامية أو العشوائية

We suggest to mention the issue of security of tenure as rights of individuals in informal settlement

### الأراضي والتخطيط

ومع استمرار التجمعات الحضرية في التوسع الأفقي، تنخفض الكثافة السكانية، ويزداد الفصل بين فئات السكان العليا والمتوسطة ومنخفضة الدخل. إذ يتجه ذؤو الدخول المنخفضة إلى السكن في الأحياء غير النظامية أو العشوائية، التي تفتقر إلى الحيازة الآمنة للرسمية، و تفتقر أحياناً إلى الخدمات و البنية التحتية المناسبة. |  
و يمكن تلخيص أهم قضايا الأراضي و التخطيط فيما يلي :

- تضخم المدن الكبرى
- انتشار الأحياء غير النظامية والعشوائية
- تناقص الأراضي الزراعية نتيجة للنمو العمراني
- التشويه العمراني
- الحفاظ على المناطق التراثية والأثرية
- ارتفاع أسعار الأراضي
- تهالك الأحياء القديمة
- غياب المخططات الوطنية والإقليمية في بعض الدول

### الإدارة والتشريعات الحضرية:

ويمكن تلخيص أهم قضايا الإدارة والتشريعات الحضرية فيما يلي :

- عدم تضمين مفاهيم الاستدامة والمشاركة الشعبية في التشريعات وقوانين البناء ونظم التخطيط العمراني.
- نقص الكوادر المدربة في مجالات العمران والبيئة.

### استدامة البنية العمرانية والتغيرات المناخية:

بالرغم من أن إجمالي انبعاثات الغازات الدفينة للمنطقة العربية لا يتجاوز ٤,٨ % من إجمالي الانبعاثات العالمية، و ان الدول العربية لا تتحمل المسؤولية التاريخية لانبعاثات الغازات الدفينة، إلا أنها سعت، و في إطار مبدأ المسؤولية المشتركة مع تباين الاعباء، في العمل على التخفيض الطوعي لانبعاثاتها بتنوع مصادر الطاقة لديها واستخدام الطاقات المتجددة. هذه المساعي تواجه تحديات مرتبطة بحاجة الدول العربية في التنمية من خلال التوسع الصناعي ، وكذلك من خلال ازدياد عدد السكان وتحسن مستوى المعيشة الذي أدى إلى النمو في استخدام المركبات بالإضافة إلى ضعف تفعيل النقل العام وتقدم المركبات في بعض الدول.

### الانتاجية والاقتصاد الحضري:

ويمكن تلخيص قضايا الانتاجية والاقتصاد الحضري فيما يلي:

- عدم كفاءة استغلال الموارد المتاحة.
- ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الاناث والسباب.
- محدودية الدور التنموي للقطاع المصرفي.
- عدم التوافق بين مؤهلات الخريجين وفرص العمل المتاحة.
- ضعف التنوع الاقتصادي.
- نمو الاقتصاد غير الرسمي وعدم استغلاله ايجابيا.
- ضعف التجارة البينية والتكامل الاقتصادي.

### الاستراتيجية

#### الرؤية

تعد الرؤية بمثابة إطار عمل تتبناها الدول العربية مؤسسياً و تتفاعل معها المنظمات العربية والإقليمية والدولية والهيئات و مختلف فئات المجتمع من مجتمع مدني و قطاع خاص. فهي تعطي صورة المستقبل الأفضل ، وتهدف إلى تطوير مدن ومستقرات بشرية متكاملة وشاملة ومستدامة ، قادرة على توفير نوعية حياة أفضل لجميع المواطنين إلى توفير فرص الحصول على السكن شامل ومستدام والملائم للجميع ، تتميز بروابط قوية بين الحضر والريف ، تطبق قواعد الإدارة الرشيدة و تكون قادرة على المجابهة، تحافظ على الهوية الثقافية العربية ، وترتكز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تبنت العديد من الدول العربية رؤى وطنية تعمل في اطارها لتطوير منظومة الاسكان وتحقيق التنمية المستدامة.

الغاية ١ : ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والأمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق مستوى حياة ملائم

#### الأهداف:

١. تيسير الحصول على السكن شامل ومستدام والملائم لجميع الفئات الاقتصادية بطرق مختلفة.
٢. توفير ورفع كفاءة الخدمات الأساسية.

Comment [T.K11]: نقرح طرح مشكلة ضعف وجود المنهج التشاركي في التشريعات وقوانين البناء و نظم التخطيط العمراني.

We suggest to mention the problem of weak existence of public participation principles in urban policies

نقرح اضافة فكرة ضعف تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر المذكورة في الاستراتيجية

We suggest adding the idea of lack of implementation of the green economy principles mentioned in previous "strategies"

Comment [T.K12]: Provide access to inclusive, sustainable and adequate housing for all

Comment [T.K14]: to inclusive, sustainable and adequate housing for all



٣. توفير ورفع كفاءة البنية التحتية والمرافق وتشجيع مساهمه القطاع الخاص.
٤. توفير الدعم اللازم لبناء وتمويل الإسكان باستخدام أساليب مبتكرة وإستدامة.
٥. توفير شبكات المواصلات العامة داخل المدن وفي امتداداتها.
٦. وضع سياسات واستراتيجيات لتحقيق الأمن في المدن.
٧. تحقيق مبادئ الصحة العامة في المستقرات البشرية العربية.

Comment [T.K١٠]: Sustainable

#### الاستراتيجيات:

- توفير آليات ميسرة للتمويل العقاري.
- تمكين الشباب والنساء من الحصول على الأراضي والحيازات الأمنة.
- استخدام أساليب وتقنيات المباني الخضراء والمستدامة ، مع تشجيع استخدام مواد البناء المحلية.
- رفع كفاءة الخدمة التعليمية المقدمة والقضاء على أو خفض الأمية.
- رفع كفاءة الخدمة الصحية و توسيع قاعدة الاستفادة منها لتشمل جميع فئات المجتمع
- مواجهة الأمراض المتوطنة (فيروس سي -الالتهاب الكبدى - الملاريا - ..الخ).
- تحسين الوصول لمصادر المياه المحسنة من خلال تحقيق أقصى استغلال للمياه المتاحة.
- تحسين خدمات الصرف الصحي في المدن.
- اعداد وتحديث السياسات الوطنية للإسكان بما يضمن توفير السكن اللائق و يشمل الإسكان الميسر.
- وضع السياسات الوطنية لاستغلال الوحدات السكنية المغلقة.
- تطوير برامج للإسكان محدود التكلفة و تطوير برامج دعم مناسبة لإسكان الفئات محدودة ومتوسطة الدخل.
- وضع سياسات للنقل والمرور، وتوفير شبكات النقل العام.

Comment [T.K١٦]: Security of tenure

#### الغاية ٢: ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعية

#### الأهداف:

٨. تحقيق التنمية المتوازنة بين الحضر والريف.
٩. تمكين فئات المجتمع من المشاركة في التنمية؛ (بما فيها الفئات الضعيفة مع التركيز على المرأة والشباب، والأطفال والمسنين و ذوي الاحتياجات الخاصة).
١٠. ادارة بيانات عمليات الهجرة والنزوح و اللجوء لتفادي الضغوط على المدن ومواردها المتاحة.

#### الاستراتيجيات:

- زيادة الدعم ورفع كفاءة الخدمات في الريف للحد من الهجرة الى المدن.
- توفير فرص عمل خارج المدن الكبرى للحد من الهجرة.
- دعم جهود الحكومات العربية في عمليات التمكين لجميع فئات المجتمع للمشاركة في التنمية وإدارتها وإعملية أخذ القرار.
- إتباع سياسات التمكين الإقتصادي والاجتماعي للمواطنين والإعتماد على مؤسسات المجتمع المدني.
- الاهتمام بالريف في السياسات الوطنية لل عمران.

Comment [T.K١٧]: نقترح اضافة أو دمج الهدف التالي:  
العمل على تفعيل منظور العمل الاجتماعي المبني على حقوق الإنسان

We suggest adding or integrating the following target:  
Work on activating the social work perspective based on human rights-based approach

Comment [T.K١٨]: participation in the decision making process as well

الغاية ٤ : تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية

#### الأهداف:

١١. توفير وإدارة المعلومات
١٢. وجود تشريعات وهياكل تنظيمية ونظم داعمة لمؤسسات الإسكان والتنمية الحضرية
١٣. التعاون الفعال والتنسيق بين مستويات الإدارة
١٤. تحقيق اللامركزية في تمويل المدن والمجتمعات المحلية
١٥. بناء القدرات وتدريب السلطات المحلية على التنفيذ والمتابعة

نقترح دمج مبدأ المنهج [T.K19]: التشاركي مع أهداف مبادئ الإدارة

We propose to integrate the principle of participatory approach with the mentioned objectives of management

### ٣ آليات التنفيذ

#### ١-٣ آليات الوطنية

#### ٢-٣ آليات مشاركة موندل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية

- المساندة في وضع السياسات ودعم تنفيذها: بغرض خلق سياسات تمكينية مترابطة للفرص الاقتصادية والإسكان وحيازة الأراضي الآمنة وتوفير الخدمات الأساسية.
- تشجيع تبادل المعلومات والمعرفة وبناء القدرات: على جميع المستويات، لتعزيز التدخلات الإقليمية والوطنية والمحلية في الإدارة الحضرية، وتقوية سبل التعاون بين هذه المستويات.
- مساندة تنفيذ السياسات المستحدثة: لتيسير العملية المتشابهة الخاصة بوضع السياسات وبناء القدرات وتنفيذ السياسات والتي يجب ان تتب من منهجية واحدة للتنفيذ، لضمان تماسكها وتأزرها.

نقترح إدراج مبدأ المنهج [T.K20]: التشاركي مع السكان في الآليات الوطنية

We propose to include the principle of public participatory approach with in the national mechanisms

Comment [T.K21]: Security of tenure

### ٤ الملاحق

#### ملحق (١) قائمة بالمؤشرات المقترحة لمتابعة تنفيذ الأهداف و الاستراتيجيات

الغاية ١	ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والأمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق مستوى حياة ملائم
المؤشرات المقترحة	١. النسبة المئوية للسكان ذوي الحيازة الآمنة.
	٢. نسبة الوحدات السكنية الحكومية المنفذة والموجهة لشريحة محدودى الدخل
	٣. نسبة متوسط سعر المسكن بالنسبة لمتوسط الدخل.
	٤. نسبة السكان الحاصلين على تأمين صحي.
	٥. نسبة الامراض المتوطنة (الالتهاب الكبدى - الملاريا - الخ)
	٦. معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.
	٧. صافي معدل الالتحاق في التعليم الأساسي.
	٨. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة.
	٩. نسبة الوحدات المتصلة بمياه الشرب الآمنة/ مرافق الصرف الصحي. ( حضر / ريف )
	١٠. نسبة الوحدات المتصلة بمرافق الكهرباء.
	١١. نصيب الفرد من طول شبكة المواصلات العامة والطرق الاقليمية.
	١٢. عدد جرائم العنف و القتل / ١٠٠,٠٠٠ فرد.

مرفق رقم 30

*Embassy Of The Kingdom  
Of Morocco*  
*The permanent mission to the league  
of Arab States*  
*Cairo*  
2015/08/10



سجل وزارة الخارجية المغربية  
المنشورية العامة لدى جامعة الدول العربية  
القاهرة  
الرقم: 2114

١٣

١٣

تهدي المنشورية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي/ إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة)، وتبعا لمذكرة الأمانة العامة رقم 3/1410 بتاريخ 2015/05/25، تتشرف نتشرف بأن تبعث إليها، رفقة، ملاحظات وزارة السكنى وسياسة المدينة بالمملكة المغربية حول المسودة الثالثة للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وذلك تنفيذا لقرار الاجتماع 79 للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (القاهرة 13-14/5/2015).

وتعتمد المنشورية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي/ إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) - عن فائق تقديرها.



الأمانة العامة لجامعة الدول العربية  
- القطاع الاقتصادي -  
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

08066



**مرفق رقم 31**



Distr.: Limited  
23 April 2015

Arabic  
Original: English

مجلس إدارة  
برنامج الأمم المتحدة  
للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

الدورة الخامسة والعشرون  
نيروبي، ١٧-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥  
البند ٥ من جدول الأعمال  
أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما  
في ذلك مسائل التنسيق

مشروع قرار مقدم من العراق

دعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، ودور لجان الموئل الوطنية في التحضير له وتنفيذه

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المعقود في فانكوفر، كندا، في عام ١٩٧٦<sup>(١)</sup> ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعقود في اسطنبول، تركيا، في عام ١٩٩٦<sup>(٢)</sup>

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الذي تناول عقد مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦، والقرارات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢١٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وقرار مجلس الإدارة ١٤/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وكذلك مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الإدارة بشأن تنفيذ نتائج الموئل الثاني، بشأن تعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والتنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل<sup>(٣)</sup>

(١) أنظر تقرير الموئل: مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فانكوفر، ٣١ أيار/مايو-١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.76.IV.7 والتصويب).

(٢) أنظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

وإذ يشير كذلك إلى جميع القرارات والمقررات ذات الصلة للجمعية العامة بشأن دور لجان الموئل الوطنية ودعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للبلدان المشمولة بالبرنامج لتعميم جدول أعمال الموئل في أطرها الإنمائية، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٦٥/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ يرحب مع التقدير بعمل لجان الموئل الوطنية، التي توفر منبراً لجميع مستويات الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص للمشاركة في النقاش بشأن التحضر والمستوطنات البشرية المستدامة، مع الاستعانة بتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والموئل الثاني، والتي اعترفت بقدرة هذه اللجان على تحديد تحديات الإبلاغ عن الإنجازات في التصدي للمساائل المتعلقة بالمستوطنات البشرية،

وإذ يشير إلى قرار مجلس الإدارة ١٠/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٩، والذي يضع في اعتباره الترابط القوي بين التحضر المستدام والمستوطنات البشرية والتنمية المستدامة، والحاجة إلى تنسيق فعال بين العملية التحضيرية للموئل الثالث والتحضيرات لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من أجل تعزيز الانساق والتقليل إلى أدنى حد ممكن من ازدواجية الجهود،

وإذ يرحب بالمقرر الخاص بالتحضيرات للموئل الثالث الذي اعتمده اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في دورتها الثانية،

١ - يشجع الدول الأعضاء على أن تضع في اعتبارها، عند التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وتنفيذ نتائجه المقرر تقديمها بوصفها "جدول الأعمال الحضري الجديد"، وعند صياغة السياسات والخطط والبرامج على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، دور التحضر المستدام باعتباره محرك التنمية المستدامة، وأوجه الترابط الريفية الحضرية، والصلات المشتركة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة في الترويج لاجتماعات مستقرة ومزدهرة وشاملة للجميع؛

٢ - يشجع أيضاً الدول الأعضاء على إنشاء ودعم لجان موئل وطنية على أساس عريض، حسب مقتضى الحال، وضمن أطر حكومية ومؤسسية وطنية، لتيسير تنسيق شركاء جدول أعمال الموئل والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في مجالي التحضر المستدام والمستوطنات البشرية في السياق الوطني، لمتابعة تنفيذ جدول الأعمال الحضري الجديد، والوفاء بالأدوار الأخرى على النحو الذي قد يوصي به الموئل الثالث؛

٣ - يحث الدول الأعضاء على الإسراع باستكمال تقاريرها الوطنية للموئل الثالث، التي تطلب، عند الضرورة، وتمشياً مع برنامج العمل والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، دعم البرنامج والدول الأعضاء الأخرى، ويشجع مشاركة جميع مستويات الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك، حسب مقتضى الحال، عن طريق لجان الموئل الوطنية؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي تقديم الدعم التقني، عند الطلب، وفي إطار الولاية القائمة والموارد المتاحة، بما في ذلك أدوات ومبادئ توجيهية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، من أجل دعم تنمية قدرة ملائمة للجان الموئل الوطنية على النهوض بمسؤولياتها؛

٥ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يوفر، في إطار الولايات القائمة والموارد المتاحة، خبرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عند وضع التقرير الشامل للموئل الثالث، والمدخلات التقنية لجدول



الأعمال الحضري الجديد، مثل أوراق المسائل، والوحدات السياساتية، وكذلك العملية التحضيرية برمتها، ضمن أمور أخرى؛

٦ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي تشجيع المشاركة الواسعة والفعالة والمحسنة، ومساهمة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين على جميع مستويات عملية الموئل الثالث، وعند تنفيذ وثيقته الختامية عن طريق استخدام جملة أمور من بينها منتديات حضرية وطنية، وحملات حضرية وطنية، ومنتديات حضرية إقليمية، وآليات مشاورات إقليمية، والحملة الحضرية العالمية ومبادراتها؛

٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وعن نتائج الموئل الثالث.

**مرفق رقم 32**

UNO HABITAT  
نحو مستقبل حضري أفضل



الإستراتيجية العربية  
للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة  
2030

ديسمبر 2015

جامعة الدول العربية - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة  
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

## فهرس المحتويات

2	تمهيد.....
3	الملخص التنفيذي.....
4	1 مقدمة.....
5	2 التحديات والقضايا الحضرية التي تواجه المنطقة العربية.....
5	1-2 الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية.....
6	2-2 ديموغرافية العمران.....
6	3-2 الأراضي والتخطيط.....
7	4-2 الإدارة والتشريعات الحضرية.....
7	5-2 الاستدامة البيئية العمرانية والتغيرات المناخية.....
8	6-2 الانتاجية والاقتصاد الحضري.....
10	3 الإستراتيجية.....
10	1-3 الرؤية.....
10	2-3 أهمية الإستراتيجية.....
11	3-3 الغايات والأهداف.....
16	4 آليات التنفيذ.....
16	1-4 الآليات الوطنية.....
16	2-4 الآليات الإقليمية.....
17	3-4 آليات مشاركة برنامج موئل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية.....
17	4-4 الخطوة التالية.....
18	5 الملاحق.....
18	ملحق (1) فريق العمل.....

## تمهيد

قرر مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته الثلاثين المنعقدة في ديسمبر 2013 إعداد "الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة" حيث تولي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أهمية كبيرة لوضع استراتيجيات وبرامج عمل لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، بدعم فني من موئل الأمم المتحدة.

وقد قام فريق عمل يتكون من ممثلي سبعة دول من اللجنة العلمية الفنية لإدارة البيئة والإسكان وتتضمن ( المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية ) بإعداد هذه الإستراتيجية، في حين قام ممثلو جميع الدول العربية الاثنان والعشرون بمراجعة الإستراتيجية بالتعاون مع جامعة الدول العربية وموئل الأمم المتحدة لتدقيقها والوصول إلى اتفاق حول وثيقة تعمل في إطارها جميع البلدان العربية. كما قامت مجموعة من الإدارات المعنية من برنامج الأمم المتحدة للمستقرات البشرية بمراجعة الإستراتيجية وإبداء الرأي الفني من خلال فريق عمل المكتب الإقليمي للدول العربية.

وعلى الصعيد الدولي، تقدم الوثيقة منهجية لتحديد وتطبيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية (SDG)، وخاصة الهدف الحادي عشر: "جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على المواجهة ومستدامة" وغيرها من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وذلك عن طريق مواجهة التحديات الرئيسية للإسكان والعمران نحو أجندة عمرانية جديدة للدول العربية.

وتقترح الإستراتيجية مجموعة من الأهداف والغايات لتطوير قطاع الإسكان والقطاعات المرتبطة به لتحقيق عمران متكامل وشامل ومستدام على المستوى الإقليمي، على أن يتم تطوير وتطويع هذه الأهداف طبقاً لظروف كل دولة على المستوى الوطني.

وكانت الدورة التاسعة والعشرون لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (ديسمبر 2012) قد أكدت على إنشاء المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية. في حين أقر مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة الرابع والعشرون بأهمية التعاون بين إدارة البيئة والإسكان بجامعة الدول والمكتب الإقليمي للدول العربية بالموئل عبر المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية، لتحقيق أهداف العمران المستدام في الدول العربية.

(1) الدول العربية هي بالترتيب الأبجدي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية القمر المتحدة، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية اليمنية.

## الملخص التنفيذي

تشكل الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة إطاراً للعمل العربي المشترك في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وتعتبر خطوة هامة لتعزيز أواصر التكامل الإقليمي في الوطن العربي. وتهدف إلى اقتراح غايات وأهداف إستراتيجية لتنمية قطاع الإسكان ومواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، من خلال ربطها بمفهوم التخطيط العمراني، وتعزيز دور المشاركة المجتمعية في التنمية واتخاذ القرار. وتغطي الإستراتيجية النطاق الجغرافي الحضري لمجموعة الدول العربية البالغ عددها اثنين وعشرين دولة<sup>2</sup>.

وتكمن أهمية الإستراتيجية في عنصرين أساسيين، أولهما ضرورة تكوين منظومة للتنمية الحضرية على المستوى الإقليمي، وثانيهما ضرورة تفعيل التعاون بين الدول العربية بعضها البعض لتبادل الخبرات. وتتووع النتائج الإيجابية المتوقعة من الإستراتيجية وتنقسم إلى نتائج على المدى القريب وأخرى على المدى المتوسط. وتتمثل أهم النتائج الفورية في توحيد مفاهيم ومعايير التنمية الحضرية والإسكان المستدام بين الدول العربية، والاستفادة من التجارب الناجحة السابقة، ودمج أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية واستخلاص القضايا الرئيسية وربطها بالتوجهات الدولية.

أما على المدى المتوسط فتتمثل النتائج الإيجابية في سعي كل دولة للمحافظة على الموارد وحسن استغلالها وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة والحد من الفقر وتطوير المناطق غير الرسمية من خلال معالجة الفوارق التنموية بين الدول العربية.

وللوقوف على الوضع الحالي للتنمية الحضرية تم تحديد وتصنيف القضايا والتحديات المرتبطة بكل من المجالات الآتية: الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية، ديموغرافية العمران، الأراضي، التخطيط، الإدارة، التشريعات الحضرية، الاستدامة البيئية العمرانية، قضايا التغيرات المناخية، الإنتاجية، الاقتصاد الحضري.

ثم تم التوصل إلى صياغة الرؤية المستقبلية ونصها:

"مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة قادرة على المجابهة والمنافسة وتوفير مستوى حياة أفضل في الوطن العربي"

ولتحقيق هذه الرؤية تم صياغة ست غايات رئيسية يندرج تحتها خمسة وثلاثون هدفاً في جميع مجالات التنمية الحضرية المرتبطة بالإسكان وتحقيق جودة الحياة في المناطق السكنية، وتتضمن الغايات ضمان حصول الجميع على السكن اللائق والأمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش، وضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعي، وتخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية، وتطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية، وتحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعية، وتعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي.

يبلغ المدى الزمني للإستراتيجية خمسة عشر عاماً حتى 2030، على أن يتم مراجعتها كل خمس سنوات، ويتبعها مخطط تنفيذي لمدة خمس سنوات. كما تضمنت الإستراتيجية آليات للتنفيذ على ثلاث مستويات :

- آليات وطنية : وهي آليات تنشئها كل دولة طبقاً لخصوصيتها وأولوياتها، على أن يتم تحديد مؤشرات قياس الاستدامة.
- آليات إقليمية : تكون على مستوى الدول العربية مجتمعة والتي تتيح التنسيق لتحقيق التكامل بينهم.
- آليات تشاركية مع برنامج موئل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية.

وتخلص الإستراتيجية إلى ضرورة التنسيق والتكامل بين الدول العربية، بحيث تمثل كل دولة جزء من الكل. وان تعد كل دولة آلياتها وتحدد أولوياتها في إطار الرؤية والإستراتيجية. هذا بالإضافة إلى أهمية دمج الاستراتيجيات الوطنية مع الأهداف الإقليمية والتي تتماشى مع الأجندة الدولية للتنمية المستدامة 2030.

<sup>2</sup> و المناطق النائية و الريفية حسب الاقتضاء.

## 1 مقدمة

تعد المنطقة العربية موطناً لأقدم الحضارات في العالم وواحدة من أكثر المناطق من حيث نسبة التحضر. وقد تضاعف عدد السكان في المنطقة العربية أكثر من أربعة أضعاف في الفترة 1970 - 2010، حيث بلغ عدد سكان الدول العربية عام 2010 حوالي 357 مليون نسمة، يعيش حوالي 56% منهم في المدن. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يبلغ عدد السكان حوالي 487 مليون نسمة، حوالي 63% منهم سوف يعيشون في المدن وهوامشها. لذا أصبح من الضروري الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة لاستيعاب هذا التحضر السريع بصورة إيجابية.

وقد أحرزت العديد من الدول العربية تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، وخاصة في مجال الصحة والتعليم، إلا أن النمو الاقتصادي جاء محدوداً في تسعينيات القرن الماضي وبدايات الألفية الحالية، ربما بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، وغياب السلام والأمن واستمرار الاحتلال في بعض الأراضي العربية. هذا بالإضافة إلى أن 18% من السكان في المنطقة يعيشون تحت خط الفقر، مع وجود تفاوت اقتصادي بين البلدان العربية، في حين تواجه معظم البلدان العربية التحدي المتمثل في توفير فرص عمل كافية للشباب في ظل وجود 60% من السكان في الفئة العمرية الأقل من 25 سنة.<sup>3</sup>

وعلى الرغم من حجم الاستثمارات الكبير في غالبية البلدان في البنية التحتية، وتحسن أحوال السكن ودعم الغذاء والماء والطاقة، فإن بعض البلدان الأخرى لا تزال تعاني من آثار ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وفي نفس الوقت توفير المساكن بأسعار مناسبة. ولا تزال الفوارق كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية، وكذلك بين البلدان الأقل نمواً والبلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل.

لذا تضع "الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة" رؤية عربية في مجال الإسكان والتنمية الحضرية، لتفعيل التضامن والتعاون العربي وتعزيز أواصر التعاون الاقتصادي الإقليمي بهدف تحقيق جودة الحياة للمواطن العربي في موطنه، وأن تحتل المنطقة العربية مكانة مرموقة عالمياً. وتشكل الإستراتيجية إطاراً للعمل العربي المشترك في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وتستند إلى عدد من المرجعيات الرئيسية على المستويين الدولي والإقليمي.

وفي إطار هذه الإستراتيجية تم تحليل واقع العمران العربي استناداً إلى بعض المؤشرات الرقمية (الكمية) ذات الصلة، وتحليل إجابات لاستبيان تم الحصول عليها من الدول العربية، ومناقشات ونتائج ورشة العمل التشاركية، للوقوف على أهم القضايا والأهداف المشتركة.

في حين تم تصنيف القضايا والأهداف وفق المحاور الخاصة بتقرير حالة مدن العالم 2012 / 2013 والذي يطرح مؤشر ازدهار المدن<sup>4</sup>، ويعرف المدينة المزدهرة بأنها هي التي توفر (1) الإنتاجية، (2) البنية التحتية المتطورة، (3) جودة الحياة، (4) العدالة والشمولية الاجتماعية، (5) الاستدامة البيئية، مع الوضع في الاعتبار خصوصية كل بلد عربي، والتركيز على التحديات التي تواجهه.

وتتسق هذه الإستراتيجية مع العديد من الوثائق والاستراتيجيات العربية المرتبطة بموضوع التنمية المستدامة في الدول العربية، ومن أهمها: الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة 2015-2025 الذي أقرته القمة العربية في بغداد عام 2012.

<sup>3</sup> مصدر البيانات الإحصائية:

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2015). World Population Prospects: The 2015 Revision  
<sup>4</sup> مؤشر ازدهار المدن هو منهج جديد قدمه مؤنل الأمم المتحدة عام 2012 لتحقيق الازدهار في المناطق الحضرية. هذا المنهج يساعد المدن على التوجه نحو مستقبل عمراني أكثر ازدهاراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وبيئياً. إذ يقيس تقدم المدن الحالي والمستقبلي نحو تحقيق الازدهار، ويساعد صناع القرار في اتخاذ قرارات سياسية رشيدة.

## 2 التحديات والقضايا الحضرية التي تواجه المنطقة العربية

### 1-2 الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية

يعد قطاع الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية من القطاعات المؤثرة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وهو ما يحتم وجود سياسات واستراتيجيات فعالة وقابلة للتنفيذ تتيح السكن اللائق للجميع وتنمية حضرية مستدامة في المنطقة العربية. وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمقر في تونس عام 2004، والذي تم تفعيله في 2008، حيث تنص المادة 38 على أنه: "لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته ويوفر الرفاهية والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات وله الحق في بيئة سليمة وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقاً لإمكاناتها لإنفاذ هذه الحقوق"، وبناء عليه فإن بعض الدول قد أحرزت تقدماً كبيراً في زيادة وتنوع المعروض من المساكن ذات الأسعار المناسبة، كما أحرزت بعض البلدان تقدماً في القضاء على الأحياء غير الرسمية والفقيرة بالاستعانة ببرامج التطوير وإعادة التوطين، من خلال شراكات بين المؤسسات العامة والقطاع الخاص.

وبشكل عام تراجع إنتاج السكن الرسمي في بعض الدول العربية لمنخفضي ومتوسطي الدخل بسبب عدم وجود آليات تمويل للإسكان إلا لدوي الدخل المرتفع، والقدرة المحدودة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير المسكن المناسب، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المساكن، حيث يعجز العرض عن تغطية الطلب المتزايد على السكن اللائق، المشكلة التي تتفاقم بسبب المضاربة عليها، وعمليات التسجيل طويلة الأجل والمكلفة وكذلك صعوبة الحصول على الوثائق القانونية اللازمة للحصول على القروض العقارية، مما أدى إلى استمرار النمو السكاني يغير المتحكم فيه وتوجيه الضغط العمراني إلى المناطق غير المفتوحة للتمعير، أو في مناطق غير آمنة أو في المباني القديمة المتهاكلة.

ومن ناحية أخرى انتقدت بعض مشاريع الإسكان الاجتماعي في بعض الدول لاختيارها مواقع بعيدة عن مراكز العمل والخدمات الأساسية والتجارية والعامة، وعدم كفاية وسائل النقل العام والمرافق غير المكتملة.

وبوجه عام، يتمثل التحدي الرئيسي للحكومات في الدول العربية في توفير الخدمات الحضرية الأساسية والبنية التحتية بما يواكب زيادة معدلات التحضر، إذ تفقر المدن إلى الموارد والقدرات الإدارية للتعامل مع الطلب المتزايد على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وخدمات الطاقة والنقل العام والمرافق العامة ومرافق الصحة والتعليم، كما يظهر هذا العجز بصورة أكبر في الريف.

ويمكن تلخيص أهم قضايا الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية فيما يلي:

- عدم القدرة القطاع الحكومي على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكن.
- ارتفاع تكلفة الأراضي المتمتعة بالمرافق والصالحة للسكن.
- عدم توفر آليات محددة للتمويل، وعدم استغلالها على نطاق واسع.
- عدم توافق معدلات الحصول على الخدمات الأساسية وفق المعايير التخطيطية العالمية.
- تزايد الفجوة السكنية بين العرض والطلب لمحدودي الدخل وسوء توزيع الوحدات.
- عدم وجود منظومة لإدارة الرصيد السكني بما يضمن الصيانة واستغلال كافة الوحدات.
- عدم التكامل بين أماكن السكن وفرص العمل.
- عدم تركيز القطاع الخاص على توفير مساكن لفئات الدخل المتوسط والمنخفض.
- انتشار نمط التملك في الوحدات السكنية وضعف نمط الإيجار الآمن.
- ارتفاع أسعار مواد البناء وضعف استخدام تقنيات البناء الحديثة والمستدامة.
- وجود نسبة من السكان الذين لا يحصلون على إمدادات مياه مأمونة وصرف صحي ملائم.
- عدم كفاءة وكفاية وسائل النقل العام وشبكة الطرق.





## 2-2 ديموغرافية العمران

وضعت بعض الدول العربية سياسات لتوجيه الاستثمارات إلى المدن الثانوية والجديدة، لتحسين الروابط الاقتصادية بين الحضر والريف، وتحقيق تنمية أكثر إنصافاً من الناحية الاقتصادية عبر البلاد، ومع ذلك لا تزال التنمية غير المتوازنة تمثل تحدياً كبيراً بالنسبة لمعظم البلدان في المنطقة، نظراً لمحدودية نتائج سياسات الدول لتنمية الريف، إذ يعيش الغالبية العظمى من سكان الحضر في الدول العربية في التجمعات الحضرية الكبيرة التي توفر فرص العمل والخدمات الاجتماعية، مما نتج عنه هجرة السكان من الريف إلى الحضر، ونزوح السكان من المدن الصغيرة إلى المدن المتوسطة والكبرى.

كما أدت التحولات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة إلى تزايد الهجرة للعمل داخل الدولة، أو من دولة لأخرى عبر المنطقة العربية. بالإضافة إلى النزوح الناجم عن الظروف المناخية والسياسية، المتمثلة في الكوارث الطبيعية والتي من صنع البشر، والاحتلال الأجنبي وتراجع الأوضاع الأمنية في العديد من البلدان العربية والبلدان المتاخمة.

هذه الهجرات داخل الدولة أو من دولة لأخرى، أسفرت في بعض الأحيان عن انتشار المناطق غير الرسمية على أطراف المدن، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وارتفاع معدلات التحضر والإخلال بالتوازن في توزيع الكثافة السكانية.

كذلك فإن التفاوت في الأوضاع الاجتماعية يمثل تحدياً في العديد من البلدان العربية، ويكون أكثر وضوحاً داخل المدن. من حيث ارتفاع مستويات البطالة خاصة بين الإناث، وتهميش بعض الفئات مثل كبار السن والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، ومحدودية فرص السكان الأكثر فقراً في التعليم نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم.

كما تواجه معظم الدول العربية تحدياً آخر يتمثل في وجود حوالي 60% من السكان من الشباب دون سن 25 سنة، يعانون من محدودية فرص العمل، ونقص الموارد وآليات الدعم، إلى جانب ضعف المشاركة في عمليات صنع القرار. وبالتالي يجب النظر في تعزيز دور الشباب واستغلال طاقاتهم للمشاركة في التنمية وتجنب الآثار السلبية كانتشار العنف وظاهرة الإرهاب، وأيضا تعزيز دور المرأة في عملية التنمية.

ويمكن تلخيص أهم القضايا الديموغرافية للعمران فيما يلي :

- محدودية مساهمة المرأة والشباب في التنمية.
- عدم التوازن بين الحضر والريف في التنمية.
- ازدياد معدلات الفقر في المناطق الحضرية.
- معدلات الزيادة السكانية المرتفعة.
- عدم التوازن في توزيع الكثافة السكانية.
- تزايد الهجرة من الريف إلى الحضر.
- النزوح بسبب الاحتلال والأوضاع الأمنية والكوارث الطبيعية والتي من صنع البشر.

## 3-2 الأراضي والتخطيط

انتهجت بعض الدول العربية نهج الشمولية والتكامل في تخطيط المدن الجديدة كدافع للتنمية الاقتصادية، فبدأت الربط بين الاستعمالات السكنية وفرص العمل فضلا عن توفير وسائل النقل المستدامة من خلال إعداد المخططات القومية. كذلك شرعت العديد من البلدان في إعداد الخطط الإستراتيجية للتطوير العمراني للمدن القائمة حيث ساهمت هذه الخطط - بعد مشاورات مع شركاء التنمية بهدف تحقيق متطلبات التنمية المحلية - في اتخاذ القرارات في مجال التخطيط، وتمكين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وزيادة مشاركة القطاع الخاص لتنفيذ مخططات المدن والمستقرات والمخططات الإقليمية، وضمان استدامتها مع الوضع في الاعتبار المناطق التاريخية والأثرية.

في حين أظهرت الدراسات في بعض الدول الحاجة لتحقيق ترابط بين التخطيط الاقتصادي من جهة، وجهود التخطيط العمراني المستدام والإدارة الحضرية ومتطلبات الخدمات الأساسية من جهة أخرى.

ولا يزال التناقض بين الهياكل المؤسسية، والمناهج النظرية للتخطيط العمراني المستدام يمثل إشكالية. إذ غالبا ما تفتقر الدول إلى نظم شاملة لإدارة الأراضي والملكيات، وتوفير الأراضي بأسعار مناسبة، وحماية الموارد الطبيعية من التوسعات العشوائية على الأراضي الزراعية في بعض الدول. حيث كانت جامعة الدول العربية قد أقرت في ميثاقها العربي لحقوق الإنسان



(المادة 31) على أن: "حق الملكية الخاصة مكفول لكل شخص ويحظر في جميع الأحوال مصادرة أمواله كلها أو بعضها بصورة تعسفية أو غير قانونية."

ومع استمرار التجمعات الحضرية في التوسع الأفقي، تنخفض الكثافة السكانية، ويزداد الفصل بين فئات السكان العليا والمتوسطة ومنخفضة الدخل. إذ يتجه ذوي الدخل المنخفض في معظم الدول العربية إلى السكن في الأحياء غير النظامية أو العشوائية، التي تفنقز إلى الحيازة الرسمية، وتفنقز أحيانا إلى الخدمات والبنية التحتية المناسبة.

ويمكن تلخيص أهم قضايا الأراضي والتخطيط فيما يلي :

- عدم الحفاظ على المناطق التراثية والأثرية
- ارتفاع أسعار الأراضي
- تهالك الأحياء القديمة
- غياب المخططات الوطنية والإقليمية في بعض الدول
- تضخم المدن الكبرى
- انتشار الأحياء غير النظامية والعشوائية
- تناقص الأراضي الزراعية نتيجة للنمو العمراني
- التشويه العمراني

## 4-2 الإدارة والتشريعات الحضرية

يعد قصور الهياكل المؤسسية والتشريعية في العديد من الدول العربية أحد أسباب تفاقم آثار التحضر السريع غير الموجه. حيث أنه في العديد من الدول العربية هناك محدودية في التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المختلفة المتعلقة بالتنمية الحضرية، وبين المستويين المركزي والمحلي.

فلا تزال الجهود المبذولة لتعزيز قدرة السلطات المحلية من أجل تفعيل اللامركزية محدودة، إذ عادة ما تقوم الهيئات الفنية المركزية في الدول العربية بوضع السياسات والمخططات الحضرية، في حين يقتصر دور السلطات المحلية على تنفيذ الخطط المحلية. وغالبا ما تفنقز السلطات المحلية إلى الموارد البشرية اللازمة لتخطيط وإدارة النمو العمراني.

كما تعتمد هذه السلطات المحلية على الاعتمادات من الحكومات المركزية أو الإقليمية لتمويل استثماراتها وأنشطتها وهذا يؤدي إلى تآكل جزئي لفوائد الإدارة المحلية التشاركية.

ويعد نقص البيانات الدقيقة القابلة للمقارنة عن اتجاهات التنمية الحضرية على الصعيد الإقليمي عنصرا مؤثرا يؤدي إلى محدودية الرؤية للتنمية الإقليمية، وهناك أيضا احتياج إلى التحليلات اللازمة لدعم عملية صنع القرار.

كما تتمثل أحد التحديات الرئيسية في عدم تطور قوانين التخطيط والبناء لمواكبة الواقع الحضري المتغير في المنطقة العربية، والقدرات المؤسسية والموارد المالية المحدودة وقدرة السلطات المحلية على المتابعة والرقابة.

ويمكن تلخيص أهم قضايا الإدارة والتشريعات الحضرية فيما يلي :

- عدم مواكبة التشريعات التخطيطية للتطورات العمرانية.
- عدم تضمين مفاهيم الاستدامة في التشريعات وقوانين البناء
- ونظم التخطيط العمراني.
- محدودية المنهج التشاركي في التشريعات وقوانين البناء
- ونظم التخطيط العمراني.
- نقص الكوادر المدربة في مجالات العمران والبيئة.
- ضعف التنسيق بين المستويات المختلفة في مجال التنمية والتخطيط وتعدد المسؤوليات.
- ضعف الرقابة وقصور آليات التنفيذ للتشريعات.
- عدم التحديث المستمر للتشريعات.
- عدم وجود منظومة متكاملة لإدارة قطاع الإسكان والتنمية الحضرية.
- نقص المرصد الحضري والإسكانية والبيئية وصعوبة إدارة المعلومات.

## 5-2 الاستدامة البيئية العمرانية والتغيرات المناخية

حتى الآن لم تنتشر التوعية البيئية على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة العربية، مما أضعف الاستجابة للمعايير البيئية الدولية. إضافة إلى عدم كفاية التشريعات واللوائح البيئية والمعنية بحماية البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي في بعض الأحيان أو غياب التنفيذ في البعض الآخر.

كما تواجه المنطقة العربية ندرة المياه حيث تعتبر من أقل دول العالم من حيث نصيب الفرد من الموارد المائية الطبيعية، مما يعني استنفاد مخزون المياه الجوفية وإمدادات المياه الاتوازية بمعدلات تندر بالخطر، بينما ينذر ارتفاع مستوى سطح البحر بالتأثير على العديد من المدن الساحلية. كما يُتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة الناجم عن تغير المناخ إلى انخفاض هطول الأمطار مما سيزيد من تفاقم ندرة المياه وزيادة الجفاف وحالات الجفاف الشديد، مما سيؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي، حيث يعتبر التحدي الرئيسي لندرة المياه والتهديدات المرتبطة بالتصحر هو انعدام الأمن الغذائي.

بالرغم من أن إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة للمنطقة العربية لا يتجاوز 4.8% من إجمالي الانبعاثات العالمية، وأن الدول العربية لا تتحمل المسؤولية التاريخية لتلك الانبعاثات، إلا أنها بالرغم من الأعباء المتزايدة وانطلاقاً من مبدأ المسؤولية المشتركة، سعت الدول العربية إلى العمل على تخفيض الانبعاثات بتنوع مصادر الطاقة لديها واستخدام الطاقات المتجددة. هذه المساعي تواجه تحديات مرتبطة بحاجة الدول العربية إلى الاهتمام بأولويات أخرى مثل التنمية من خلال التوسع الصناعي، كما ان زيادة عدد السكان وتحسن مستوى المعيشة أدى إلى ارتفاع نسبة مستخدمي المركبات والذي صاحبه ضعف تفعيل النقل العام وتقادم المركبات في بعض الدول.

وارتفعت معدلات استهلاك الطاقة نتيجة للنمو السكاني والاقتصادي، والتنمية الصناعية، وارتفاع مستويات المعيشة والتحصن، والذي لم يقابله توسع كاف في استخدام الطاقة النظيفة ومواد البناء المحلية والمستدامة بيئياً. إلى جانب ذلك، فقد أدى غياب النظم المتكاملة لجمع ومعالجة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي والتخلص الآمن منهما في عدد من الدول العربية إلى مشاكل صحية وبيئية.

ويمكن تلخيص أهم قضايا الاستدامة البيئية العمرانية والتغيرات المناخية فيما يلي :

- عدم كفاية منظومة الحد من مخاطر الكوارث.
- التلوث المائي والهوائي.
- استنزاف الموارد الطبيعية بشكل كبير.
- تفاوت الاستجابة للمعايير الدولية البيئية وعدم توطین التقنيات الصديقة للبيئة.
- التصحر وندرة المياه.
- محدودية الاعتماد على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.
- قلة الاهتمام بتأثير التغيرات المناخية على المدن.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في مجال البيئة.
- عدم وجود منظومة متكاملة لجمع ومعالجة المخلفات والنفايات الصلبة.

## 6-2 الإنتاجية والاقتصاد الحضري

وضعت بعض الدول العربية سياسات وطنية متماسكة لتعزيز القدرة التنافسية للمدن كمحركات للنمو الاقتصادي، مع التركيز على المدن الثانوية من أجل تخفيف الضغط على المدن الكبرى. حيث تعترف جميع الحكومات العربية بأهمية المدينة كعامل جذب للاستثمار ومصدر لخلق فرص العمل وتخفيض نسبة الفقراء من السكان.

كما استطاعت بعض المدن العربية تسويق إمكاناتها كوجهات للسياحة العالمية، على أساس التراث الطبيعي والثقافي، ودورها كمراكز تعليمية ومراكز للبحث العلمي أو عواصم مالية. وتسعى مبادرات التراث الثقافي إلى تعزيز الهوية الثقافية للمدن العربية، وفي نفس الوقت تعظيم إمكانات السياحة الثقافية لتوليد النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

سيكون استثمار هذه الإمكانيات تعزيزاً كبيراً للقدرة التنافسية للمدن، وإسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ومع ذلك، فإن ضعف التنظيم والإدارة في مشروعات البنية التحتية والإسكان، بالإضافة إلى الزحف العمراني، يغير وجه المدن العربية أحياناً على حساب التراث الثقافي والطبيعي.

وعلى الرغم من أن معدلات النمو الاقتصادي في عدد من البلدان العربية تميل إلى تجاوز المعدل العالمي، فإن الاقتصاديات الوطنية غير متنوعة إلى حد كبير في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى تأثير ضعف الاستقرار السياسي في المنطقة وانخفاض الأمن على معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر. فلا تزال بعض الدول العربية غير قادرة على توفير فرص العمل لأعداد كبيرة من السكان، وبالتالي أصبحت فرص العمل هدفاً استراتيجياً بالنسبة لمعظم البلدان، وخاصة فرص العمل المتاحة للشباب، في حين أن هناك أحياناً عدم تطابق بين المؤهلات التعليمية لشباب الخريجين والفرص المتاحة في سوق العمل. بينما قد يمثل القطاع غير الرسمي أحد مصادر الموارد المحلية إذا تم استيعابه بشكل جيد في الأنظمة الرسمية، ولا تزال السلطات المحلية والحكومات المركزية غير قادرة على الحصول على الموارد ذات الصلة بالتملكات بسبب انخفاض معدلات تسجيل الملكية والمستويات العالية من اللارسمية.

كذلك فإن الاعتماد الاقتصادي على الموارد الطبيعية، وخاصة النفط والغاز، وكذلك اعتمادها على استيراد الإمدادات الغذائية وسلاسل الغذاء العالمية. يؤدي إلى تعرضها بسهولة للصدمات الاقتصادية طبقاً للتقلبات في الأسعار العالمية، مع تداعيات أكبر على النمو والعمالة والاستقرار الاقتصادي، وعلى البيئة، مما يؤثر على مجال الإسكان.

على المستوى الإقليمي، فإن التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي لا يزالان متواضعاً، وكذلك التنسيق الإقليمي فنياً ومالياً.

ويمكن تلخيص قضايا الإنتاجية والاقتصاد الحضري فيما يلي:

- ضعف التنوع الاقتصادي.
- نمو الاقتصاد غير الرسمي وعدم استغلاله إيجابياً.
- ضعف التجارة البينية والتكامل الاقتصادي.
- عدم كفاءة استغلال الموارد المتاحة.
- ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الإناث والشباب.
- محدودية الدور التنموي للقطاع المصرفي.
- عدم التوافق بين مؤهلات الخريجين وفرص العمل المتاحة.

### 3 الإستراتيجية

#### 1-3 الرؤية

تعد الرؤية بمثابة إطار عمل تتبناها الدول العربية مؤسسياً وتتفاعل معها المنظمات العربية والإقليمية والدولية والهيئات ومختلف فئات المجتمع من مجتمع مدني وقطاع خاص وبما يتمشى مع حق الإنسان في التنمية المقر بالمادة 37 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان. إن الإستراتيجية تعطي صورة المستقبل الأفضل، وتهدف إلى تطوير مدن ومستقرات بشرية متكاملة وشاملة ومستدامة، قادرة على توفير نوعية حياة أفضل لجميع المواطنين، توفر فرص الحصول على السكن اللائق والمستدام لجميع الفئات، تتميز بروابط قوية بين الحضر والريف، تطبق قواعد الإدارة الرشيدة وتكون قادرة على المجابهة، تحافظ على الهوية الثقافية العربية، وتركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تبنت العديد من الدول العربية رؤى وطنية تعمل في إطارها لتطوير منظومة الإسكان وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق يجب على كل دولة أن تضع في الاعتبار ضرورة وضع الخطط والبرامج المستقبلية بما يؤكد توافق رؤيتها وإستراتيجيتها الوطنية مع الرؤية والإستراتيجية العربية من خلال :

## مستقرات بشرية متكاملة و مستدامة قادرة على المجابهة والمنافسة و توفر مستوى حياة أفضل في الوطن العربي

#### 2-3 أهمية الإستراتيجية

تغطي الإستراتيجية جميع مناطق الدول العربية، بدءاً بما تم تحقيقه من الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة، والأهداف المحددة في أجندة التنمية المستدامة 2030، وتنفيذها في جميع أنحاء المنطقة العربية، مع التركيز على الهدف رقم 11: "جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على المجابهة ومستدامة"، وغيره من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

وتعد الإستراتيجية بمثابة حجر الزاوية في التحضر المستدام في المنطقة العربية. فإنها من ناحية، تشرع وتشجع التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول العربية حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على المستوى الإقليمي، والاستفادة من الميزة النسبية المتوفرة في كل دولة. ومن ناحية أخرى، فإنها تتناول محاور مختلفة من قضايا الاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وكذلك تحديات الإسكان والبنية التحتية والتوسع الحضري المستدام على مستوى كل دولة. كما توفر الإستراتيجية خطة مرجعية إقليمية، وتقدم المشورة والتوجيهات للعاملين في مجال الإسكان والإدارة الحضرية، وكذلك الحكومات الوطنية والمحلية بالتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لوضع خطط التنمية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على المستوى الوطني مع احترام متطلبات التنمية الإقليمية وأولوياتها.

كذلك تهدف الإستراتيجية إلى إعداد الهيكل العام لقاعدة المؤشرات الحضرية والسكنية التي تتناسب مع خصوصية المنطقة العربية، وتواكب السياق الدولي. وعلاوة على ذلك، فإنها تطمح للمساعدة في إعادة تقييم مبادئ ومعايير الإدارة المحلية، وتوجيهها لاتخاذ مسار اللامركزية لتطوير الإدارة الحضرية في البلدان العربية.

وتحفز الإستراتيجية تبادل الخبرات والممارسات والتعاون بين العاملين على وضع استراتيجيات وطنية فعالة، لتشجيع السياسات والممارسات المستدامة في جميع المجالات لمواجهة المشاكل التي تواجه الدول العربية. من هذه السياسات، التكامل في مجال الموارد المالية والبشرية، مجال تشييد المساكن والبنية التحتية، والعمالة الفنية، بين البلدان العربية وعلى مستوى الإقليم، فضلاً عن إضفاء الطابع المؤسسي وتنظيم قطاع الإسكان والتنمية الحضرية في المنطقة العربية لتكون متمشية مع مبادئ التنمية الحضرية العالمية.

### 3-3 الغايات والأهداف

تركز الإستراتيجية على إيجاد مستقرات بشرية ملائمة للمعيشة، قادرة على الاستغلال الأمثل لإمكاناتها الإنتاجية، وتحقيق التنمية المستدامة لجميع سكانها، ويتطلب ذلك إدارة المدن بكفاءة من أجل المنافسة اقتصادياً ورفع مستوى المعيشة بها. وعلى الرغم من تنامي اهتمام المدن بالحفاظ على التماسك الاجتماعي وزيادة الإنتاجية داخل البلدان، إلا أن معظم المستقرات العربية لا تزال بحاجة إلى علاج أوجه القصور في البنية التحتية والإسكان واتخاذ الخطوات اللازمة نحو الإدارة الحضرية المستدامة.

وبالتالي فإنه لا مفر من تحسين البيئة الإدارية الشاملة للتنمية الحضرية والإسكان، لتحقيق نوعية حياة أفضل وعدالة اجتماعية وخدمات للفقر على وجه الخصوص، هذه البيئة الإدارية للتنمية الحضرية المستدامة يجب أن تعزز نوعية الحياة داخل المستقرات (البنية التحتية وتوفير السكن، وإحياء المواقع التراثية)، وإدارتها (بناء قدرات السلطات المحلية وتعزيز قاعدتها المالية) واللامركزية في التمويل (تمويل الإسكان والسلطات المحلية).

تنطبق هذه الأهداف رغم شموليتها بطريقة متفاوتة على البلدان العربية، بسبب الاختلافات الجغرافية بين البلدان، وكذلك اختلاف مستوى التنمية، مما يستتبع بالضرورة أن يقوم كل بلد بتكييف هذه الأهداف طبقاً لحاجاته وأولوياته في إطار من التعاون بين الدول.

**الغاية 1 : ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والآمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش**

**الأهداف:**

1. تيسير الحصول على السكن الملائم والمستدام لجميع الفئات الاقتصادية بأساليب مختلفة.
2. توفير ورفع كفاءة الخدمات الأساسية.
3. توفير ورفع كفاءة البنية التحتية والمرافق وإدارتها وتشجيع مساهمة القطاع الخاص.
4. توفير الدعم اللازم لبناء وتمويل الإسكان باستخدام أساليب مبتكرة ومستدامة.
5. توفير شبكات المواصلات العامة الآمنة داخل المدن وفي امتداداتها.
6. تحقيق مبادئ الصحة العامة في المستقرات البشرية.
7. ضمان أمن وسلامة المجتمعات.

**الإستراتيجيات:**

- توفير مسكن ميسر وآليات متنوعة ومبتكرة للتمويل العقاري.
- تمكين الشباب والنساء من الحصول على الأراضي والحيازات الرسمية.
- إعداد أو تحديث السياسات الوطنية للإسكان بما يضمن توفير السكن اللائق ويشمل الإسكان الميسر.
- وضع السياسات الوطنية لاستغلال الوحدات السكنية المغلقة.
- تطوير برامج للإسكان محدود التكلفة وتطوير برامج دعم مناسبة لإسكان الفئات محدودة ومتوسطة الدخل.
- استخدام أساليب وتقنيات المباني الخضراء والمستدامة، مع تشجيع استخدام مواد البناء المحلية.
- رفع كفاءة الخدمة التعليمية المقدمة والقضاء على أو خفض الأمية.
- رفع كفاءة الخدمة الصحية وتوسيع قاعدة الاستفادة منها لتشمل جميع فئات المجتمع.
- مواجهة الأمراض المتوطنة (فيروس سي -الالتهاب الكبدي - الملاريا - ..الخ).
- تحسين خدمات الصرف الصحي في المدن.
- وضع سياسات واستراتيجيات لتحقيق الأمن في المدن.
- تشجيع مبادرات القطاع الخاص وتحفيز مساهمته في إنتاج السكن المخصص للأسر محدودة ومتوسطة الدخل.
- وضع سياسات للنقل والمرور، وتوفير شبكات النقل العام.
- تحسين نظم إدارة النفايات.

## الغاية 2 : ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعية

### الأهداف:

8. تحقيق التنمية المتوازنة بين الحضر والريف.
  9. تمكين فئات المجتمع من المشاركة في التنمية، (بما فيها الفئات الضعيفة مع التركيز على المرأة والشباب، والأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة).
  10. إدارة بيانات عمليات الهجرة والنزوح واللجوء لتفادي الضغوط على المدن ومواردها المتاحة.
- الاستراتيجيات:
- زيادة الدعم ورفع كفاءة الخدمات في الريف للحد من الهجرة إلى المدن.
  - توفير فرص عمل خارج المدن الكبرى للحد من الهجرة.
  - دعم جهود الحكومات العربية في عمليات التمكين لجميع فئات المجتمع للمشاركة في التنمية وإدارتها.
  - إتباع سياسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين والاعتماد على مؤسسات المجتمع المدني.
  - الاهتمام بالريف في السياسات الوطنية لل عمران.
  - وضع خريطة وطنية للتمهيش الاجتماعي وقابلية التضرر الحضرية بهدف استدراك المناطق الحضرية ذات الصلة.

## الغاية 3: تخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية

### الأهداف:

11. تعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي للوطن العربي إقليمياً ودولياً
12. استغلال المناطق غير المأهولة في التنمية
13. تحقيق التوازن في التراتب الهرمي للمستقرات البشرية على المستويات الوطنية.
14. الحد من انتشار العشوائيات وتطوير الموجود منها.
15. تطوير المجاورات والأحياء طبقاً لمعايير العمران المستدام.
16. الاهتمام بتوفير الفراغات العامة المفتوحة الآمنة، ووضع معايير تخطيطية وتصميمية لها.
17. تطوير المخططات الشمولية للمدن بما يحقق متطلبات النمو الأخضر وجودة الحياة.

### الاستراتيجيات:

- وضع سياسات وطنية لتنمية المدن والأقاليم والتعامل مع الأراضي.
- تحديد آليات لتنفيذ المخططات.
- تحفيز توفير الأراضي ذات المرافق لكافة الفئات وربطها بالمخططات وفرص العمل.
- دعم وتنفيذ برامج الارتقاء بالعشوائيات في المدن بالمنهج التشاركي.
- وضع مخططات للمدن المتوسطة والصغيرة والقرى.
- وضع خطط للتوسع العمراني ورفع الكثافات في الامتدادات المخططة.
- إعادة تنظيم الأراضي لإتاحة توسع المدن، وتطوير المناطق السكنية.
- التخطيط مركزياً والتنفيذ محلياً بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني.
- ربط آليات التمويل بالمخططات الإستراتيجية المكانية.
- زيادة الفراغات العامة والمفتوحة في المدن القائمة والجديدة.

#### الغاية 4: تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية

##### الأهداف:

18. توفير وإدارة المعلومات
19. توفير تشريعات وهياكل تنظيمية ونظم داعمة لمؤسسات الإسكان والتنمية الحضرية
20. التعاون الفعال والتنسيق بين مستويات الإدارة وتحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية.
21. تحقيق اللامركزية في تمويل المدن والمجتمعات المحلية حسب الاقتضاء.
22. بناء القدرات وتدريب السلطات المحلية، لتوفير الكوادر البشرية القادرة على التنفيذ والمتابعة

##### الاستراتيجيات:

- استكمال منظومة المرصد الوطنية وإنشاء مرصد عربي للإسكان والتنمية الحضرية لدعم إدارة المعلومات
- دعم القدرات الفنية والتقنية لدى السلطات المحلية من خلال تبادل الخبرات في مجالات الإسكان والتنمية الحضرية.
- إنشاء منظومة متكاملة لبناء القدرات والتنمية البشرية في مجال الإسكان والتنمية الحضرية على المستويات المحلية والوطنية وعلى المستوى العربي.
- تعزيز تنمية الإيرادات المحلية واستقلال الإدارة المالية المحلية
- استكمال منظومة الأكواد ونظم القياس المرتبطة بالعمران .
- مراجعة وتحديث وتقييم القوانين والتشريعات ونظم التخطيط والهياكل التنظيمية.
- إدارة الأراضي في كامل نطاقات المدن لتحقيق توزيع أفضل للخدمات واستعمال أكثر كفاءة للأراضي
- تدريب المهنيين على تقنيات البناء المستدام والموفر للطاقة.
- توفير إطار تشريعي ومؤسسي لتطوير ودعم عمليات اتخاذ القرار
- تنسيق دعم الجهات المانحة للمشروعات والمبادرات ذات الأولوية الإستراتيجية.
- دعم مهام الجمعيات والمؤسسات العربية المهنية والتي تعنى بالبحث العلمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية، لتبادل الخبرات والمهارات بين الدول العربية.
- متابعة تحقيق التقدم في مؤشر ازدهار المدن.
- تطوير مناهج التعليم الفني والجامعي فيما يتعلق بالتخطيط العمراني والعمران ما يواكب التطورات في تكنولوجيا البناء المستدام.



الغاية 5: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعية

الأهداف:

23. استخدام التقنيات الملائمة التي تحافظ على البيئة وفق المعايير الدولية
  24. التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة
  25. تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والبصمة البيئية للمعمران، حسب الاقتضاء.
  26. وضع خطط الطوارئ لمجابهة الكوارث، وتقليل المخاطر البيئية العمرانية والتأهب لها.
- الاستراتيجيات:
- التوعية بالقضايا البيئية وتأثيرات التغيرات المناخية على المجتمعات العمرانية، خاصة في قطاع البناء.
  - دعم مشروعات رفع كفاءة المباني في استخدام الطاقة من خلال مشاركة القطاع الخاص.
  - إعطاء الأولوية لإنفاذ المجتمعات والمباني المعرضة للمخاطر (مخبرات سيول - فيضانات - انهيارات أرضية - ... الخ)
  - الالتزام بفصل المخلفات الصلبة كمرحلة أولى في منظومة إعادة الاستخدام والتدوير.
  - تقييم وترسيم المخاطر البيئية العمرانية ووضع خطط التأهب للمخاطر العمرانية.
  - رفع كفاءة الاستجابة للمخاطر العمرانية
  - زيادة الاعتماد على المواصلات العامة الصديقة للبيئة.
  - ابتكار مداخل جديدة لتحسين إدارة المخلفات الصلبة في المدن.
  - توفير قوانين ولوائح حول التنوع البيولوجي.
  - توفير إطار مؤسسي وتشريعي لإدارة مخاطر الكوارث وميزانية للحد منها.
  - تفعيل خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ المقررة في 2012.
  - تفعيل الإستراتيجية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدام المقررة في عام 2009. (فيما يتعلق بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة).
  - تفعيل الإستراتيجية العربية للحد من خواطر الكوارث المقررة في القمة العربية ببغداد عام 2012 (فيما يتعلق بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة).

الغاية 6 : تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي

الأهداف:

27. الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بصورة متكاملة وطنياً وإقليمياً
28. تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية.
29. دعم وتشجيع البحث العلمي والتطوير لدعم الإنتاجية.
30. توفير فرص العمل والحد من البطالة.
31. الاعتماد على مبادئ الاقتصاد الأخضر في تعزيز الإنتاجية
32. تمكين جميع فئات المجتمع المحلي من تحسين اقتصادياته وسبل معيشته.
33. تحسين التمويل المحلي للسلطات المحلية، وتحويل الأصول المجمدة إلى محركات اقتصادية
34. جعل المدن أكثر جاذبية وإنتاجاً، لتحقيق مرتبة متقدمة في مؤشر الترتيب التنافسي للمدن (Global City Index)
35. تشجيع التنمية الصناعية المستدامة في الدول العربية.

الاستراتيجيات:

- تشجيع تنوع الاقتصاد المحلي.
- إعداد استراتيجيات وسياسات ومبادرات الاقتصاد الأخضر.
- تيسير التخصيص الفعال للموارد الوطنية المحدودة على أساس الأولويات.
- توفير تشريعات وتيسيرات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية.
- توفير وتبادل فرص للباحثين والمبتكرين لتطبيق مخرجات البحث العلمي على مستوى الدول العربية.
- تشجيع الاستثمار المسؤول مجتمعياً وبيئياً، ووضع لوائح وسياسات تضمن استدامة الاستثمار.
- حصر وتصنيف الموارد على المستوى الوطني لتوظيفها على المستوى الإقليمي.
- التوفيق بين مؤهلات الخريجين وفرص العمل على المستويات الوطنية والإقليمية.
- ربط التنمية العمرانية بالاستراتيجيات الاقتصادية لكل دولة
- الدخول في النظام العالمي كشبكة متكاملة للتنمية وجذب استثمارات لتنشيط التنمية بالعالم العربي.

## 4 آليات التنفيذ

تغطي الإستراتيجية مدى زمني يبلغ خمسة عشر عاماً حتى نهاية عام 2030، وتعتبر الإستراتيجية وثيقة استرشادية للحكومات الوطنية نحو مستقرات بشرية أكثر شمولية وتكاملاً واستدامة في المنطقة العربية، ويتم مواءمتها في ضوء توصيات مؤتمر الممثل الثالث، والذي يتضمن نتائج مفاوضات أجندة التنمية الحضرية المستدامة 2030، فضلاً عن توصيات أهداف التنمية المستدامة كتوصيات لأجندة حضرية جديدة للمنطقة العربية. وسوف يتم مراجعة الإستراتيجية دورياً بعد مدة زمنية لا تتجاوز خمس سنوات، لتقييم ما تم إنجازه من الأهداف والغايات المتوقعة. وتتوافق الإستراتيجية مع الإطار العربي للتنمية المستدامة 2030، المقرر من القمة العربية في عام 2012 في بغداد.

تشمل آليات تنفيذ الإستراتيجية المستويين الإقليمي والوطني. حيث تستهدف الآليات الإقليمية التنسيق والحوار والتكامل بين جميع الدول العربية، في حين تستهدف الآليات الوطنية قضايا كل دولة طبقاً لخصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعلى الدول العربية (بتشجيع من جامعة الدول العربية) بذل جهود كبيرة لإعداد استراتيجيات للإسكان والتنمية الحضرية مع وضع الإستراتيجية العربية كدليل إرشادي وإطار للتعاون. وتقوم كل دولة بوضع خطة عمل لتنفيذ الإستراتيجية، وتحديد الأولويات واقتراح آليات التنفيذ والتقييم والمتابعة بما يتواءم مع معطياتها. مما يمهد الطريق نحو الممثل الثالث والتمثيل المتكامل للمنطقة العربية، وتقوم جامعة الدول العربية مع موئل الأمم المتحدة بتقديم الدعم الفني وتيسير تبادل الآراء الوطنية والأفكار والخبرات المتعلقة بآليات التنفيذ ومؤشراتها.

### 1-4 الآليات الوطنية

تلعب الحكومات الوطنية دوراً هاماً في تبنى أجندة التنمية المستدامة 2030، وتنفيذ الأهداف والغايات الخاصة بالإستراتيجية. كذلك تتحمل الإدارات المحلية مسؤوليات، إما مباشرة أو مشتركة مع الحكومات الوطنية أو في شراكة مع المجتمعات والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وكذلك مقدمي الخدمات في المجالات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

تتولى كل دولة طبقاً لخصوصيتها إعداد الخطط الوطنية لتنفيذ الإستراتيجية من خلال نهج تشاركي، بحيث يتم اقتراح أفكار المشاريع أو البرامج في إحدى المؤسسات التالية أو بالتعاون فيما بينها: الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة داخل الدولة، المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، واللجنة الفنية الاستشارية الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية. ويتم مناقشة الخطة الوطنية والموافقة عليها من قبل الوزارات والمؤسسات الوطنية- والتي يتم إنشائها- المعنية بتنفيذ الإستراتيجية وفقاً لخصوصية كل بلد. ويتم تشجيع المؤتمرات والفعاليات الوطنية لدعم الأساليب المبتكرة لربط الاستراتيجيات الوطنية والإستراتيجية العربية.

### 2-4 الآليات الإقليمية

يتولى مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات لتنفيذ الآليات الاسترشادية المناسبة ومن الممكن أن تشمل:

أولاً: تشكيل لجنة عليا: لتوجيه ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية برئاسة الأمين العام للجامعة وعضوية أعضاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بالإضافة إلى رؤساء منظمات العمل العربي المشترك ذات العلاقة بتنفيذ الإستراتيجية. وتتركز مهام اللجنة بتوجيه ومتابعة التنفيذ. ويقترح أن تعقد هذه اللجنة اجتماعاً سنوياً واحداً.

ثانياً: تشكيل لجنة فنية استشارية إقليمية: برئاسة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وعضوية مسؤولين على أعلى مستوى من وزارات الإسكان والتعمير بالدول العربية أعضاء الجامعة ومكتب موئل الأمم المتحدة الإقليمي للدول العربية، وتكون مهمة اللجنة بشكل أساسي مناقشة أفكار المشاريع الإقليمية المقترحة واعتماد المشاريع والخطط على مستوى الدول العربية مجتمعة. وتتولى اللجنة كذلك متابعة العمل وتقديم التوصيات والمقترحات للجهات ذات العلاقة. تعقد هذه اللجنة اجتماعاً نصف سنوي (يفضل أن يسبق اجتماعات اللجنة العليا).

ثالثاً: إنشاء وحدة فنية في مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية والعمل كسكرتارية للجنة العليا واللجنة الفنية الاستشارية على أن تكون مرجعيتها الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

رابعاً: إنشاء مرصد إقليمي عربي للإسكان والتنمية الحضرية تحت إشراف مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبالتشاور مع الحكومات الوطنية، يتولى في المرحلة الأولى دعم استكمال منظومة المراصد الوطنية في الدول العربية وبعد ذلك يتولى مسؤولية تحديد وتجميع وتنسيق المعلومات المطلوبة من المراصد الوطنية لمتابعة ودعم مدى التقدم في تحقيق الأهداف من خلال مجموعة من المؤشرات المتفق عليها، ومن مهامه القيام بوضع إطار للرصد والتقييم لتنفيذ الإستراتيجية، بالتعاون الوثيق مع كافة الشركاء، وكذلك المؤسسات الإقليمية العاملة في مجال تعزيز التنمية الحضرية المستدامة في المنطقة العربية. ويشمل هذا منظمة المدن العربية (ATO)، والمعهد العربي لإنماء المدن (AUDI)، والمرصد الحضري للمدن العربية (ATUO) وغيرها من الكيانات ذات الصلة. كما يقوم المرصد بمتابعة التقدم المحرز في المؤشرات وتقديم التحليلات والدعم لصناع القرار، وتقديم كل دولة تقريراً سنوياً إلى المرصد الإقليمي، ليتم البناء عليها لإعداد تقرير إقليمي عربي.

خامساً: تقوم الدول (الوزارات المعنية) بتسمية جهات محددة للإشراف على متابعة العمل في الإستراتيجية، وتتولى أيضاً مهمة التنسيق والمتابعة على المستوى الوطني والقومي وبشكل خاص مع اللجنة الفنية الاستشارية ووحدة الإستراتيجية في مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب. في حين تقوم المؤسسات والمنظمات وغيرهم من شركاء التنفيذ بتسمية موظفي اتصال للتنسيق والمتابعة.

سادساً: نظراً لتشابه القضايا في المنطقة، فإنه من المتوقع تشكيل مجموعات تبادل المداخل والمنهجيات والتشريعات والاقتراحات بشأن الهياكل المؤسسية، بالإضافة إلى التعاون في تنفيذ الإجراءات المشتركة بحيث تحدد كل مجموعة طرق تبادل المعلومات ودورة وهياكل الاجتماعات.

سابعاً: يباشر المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية عمله في عام 2015 تحت رعاية جامعة الدول العربية. ويضم وزراء من كل دولة من الدول الأعضاء مختصون بالعمل في مجال العمران والتنمية المستدامة، وسوف يجتمع مرة كل سنتين. حيث سيرعرض مدى التقدم في مؤشرات الإستراتيجية في المنتديات، وتعد الاجتماعات الجانبية لمجموعات التفكير في سبل التقدم ودعم العمل المستقبلي.

#### 3-4 آليات مشاركة موئل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية

بناءً على المهام الموكلة لموئل الأمم المتحدة والتي من بينها تلك المتضمنة في الخطة الإستراتيجية 2014-2019، فإن المكتب الإقليمي للدول العربية لموئل الأمم المتحدة هو الشريك الرئيسي للدول العربية في تطبيق هذه الإستراتيجية، ويتم تنفيذها أيضاً بالتعاون مع جميع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة والمهتمة بالإسكان والتنمية الحضرية. ويستجيب موئل الأمم المتحدة للأوضاع المتعلقة بكل بلد، ويقدم الدعم الفني في مجالات تنفيذ هذه الإستراتيجية، وكذلك يقوم بناءً على طلب الدولة بالمساهمة في:

- المساندة فيوضع السياسات ودعم تنفيذها: بغرض خلق سياسات تمكينية مترابطة للفرص الاقتصادية والإسكان والحيازة الرسمية للأراضي وتوفير الخدمات الأساسية.
- تشجيع تبادل المعلومات والمعرفة وبناء القدرات: على جميع المستويات، لتعزيز التدخلات الإقليمية والوطنية والمحلية في الإدارة الحضرية، وتقوية سبل التعاون بين هذه المستويات.
- مساندة تنفيذ السياسات المستحدثة: لتيسير العملية المتشابكة الخاصة بوضع السياسات وبناء القدرات ووضع منهجية التنفيذ التي تضمن تماسكها وتأثرها.

#### 4-4 الخطوة التالية

إن هذه الإستراتيجية هي وثيقة استرشادية للدول الأعضاء، وسيتم تحديثها ومواءمتها حسب الاقتضاء، وبلي هذه الإستراتيجية إعداد مخطط تنفيذي تفصيلي لها.

## 5 الملاحق

### ملحق (1) فريق العمل

المهندس/ إستبرق إبراهيم الشوك - الوكيل الأقدم لوزارة الأعمار والإسكان (رئيساً للجنة الفنية لصياغة الإستراتيجية) السيد/سمير إبراهيم بشقه - مدير عام الدائرة الفنية بالوزارة	جمهورية العراق
المهندس/سليمان الحسنات- مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي/ المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.	المملكة الأردنية الهاشمية
السيد / عمر بلحاج عيسى- المدير العام للبناء ووسائل الانجاز بوزارة السكن والعمران والمدينة السيدة/ جليوط مهدية- مكلفة بالدراسات والتلخيص ديوان السيد الوزير وزارة السكن والعمران والمدينة	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المهندس/ ناصر بن عبد الله العمار - مدير عام التعاون الدولي- وزارة الإسكان	المملكة العربية السعودية
المهندس/ سبيل عبد الرسول اسحق - الأمين العام للمجلس القومي للتنمية العمرانية	جمهورية السودان
المهندس/ علي عبد الحفيظ ابحيري- وكيل لوزارة الإسكان والمرافق المهندس/ عبد الحفيظ ابو سيف المودي - أمين لجنة إدارة مصلحة التخطيط العمراني المهندس/ إبراهيم بشير الزين - مدير مكتب شؤون وزارة الإسكان والمرافق	دولة ليبيا
المهندس/ حسين الجبالي- مستشار وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الدكتورة المهندسة/ فهيمة الشاهد - رئيس الإدارة المركزية للمراكز الإقليمية التخطيطية- الهيئة العامة للتخطيط العمراني.	جمهورية مصر العربية
المهندسة/ ريهام أحمد محمد بكر إبراهيم - منسق الاتصال بين وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ومجلس وزارة الإسكان والتعمير العرب.	
برنامج الأمم المتحدة للمستقرات البشرية - المكتب الإقليمي للدول العربية الدكتورة/ سحر عطية -أستاذ التصميم والتخطيط العمراني ورئيس قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة القاهرة	المنظمات
الأستاذة/ رانية هدية مدير برنامج مصر للهايبات السيد/ ديفيد أوبري - مؤئل الأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للدول العربية السيدة/ كاتيا شيفر - مؤئل الأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للدول العربية السيدة/ جوانا ريكارت - مؤئل الأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للدول العربية الدكتور/ احمد شلبي-أستاذ التنمية العمرانية - قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة القاهرة المهندسة/ هبة عمار- مدرس مساعد- كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة المهندس/ بيتر عادل- معيد بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة	
الأستاذة/ شهيرة حسن وهي - نائب مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة السيد/ وليد السيد العربي - مسئول ملف الإسكان والتنمية الحضرية - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة	الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
السيدة/ إيناس عبد العظيم مصطفى - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة	

**مرفق رقم 33**



مرفق رقم 34



League of Arab States  
Council of Arab Economic Unity

Arab Union for Cement and Building Materials

Inter-Arab Organization - General Secretariat



جامعة الدول العربية - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

الاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء

هيئة عربية دولية - الأمانة العامة

Ref.

الرقم : 257

Date:

التاريخ : 2015/05/06

سعادة الأخ د. جمال الدين جاب الله  
مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة  
جامعة الدول العربية  
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة  
القاهرة / جمهورية مصر العربية

تهدي الأمانة العامة للاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء أطيب تحياتها لسعادتكم،  
ويسرها أن تحيطكم علماً بأن الاتحاد وبالتعاون مع مجموعة العلوم والهندسة قد نظم ورشة عمل  
حول الوقود البديل في جمهورية مصر العربية بمشاركة عربية وعدد من المحاضرين من جهات  
أوروبية ذات خبرة وخرجت ببعض التوصيات المرفقة .

يرجى الاطلاع وإبداء اقتراحاتكم .

نغتنم هذه المناسبة لتعرب لكم عن بالغ التقدير والاحترام .

الأمين العام

  
المهندس أحمد محمود الروسان

ورشة عمل عن الوقود البديل لصناعة الاسمنت في الوطن العربي - الخبرة الاوروبية

٢٢-٢٣ مارس ٢٠١٥، البحر الأحمر، ج.م.ع

## أولاً: مشكلات تم عرضها ومناقشتها

- ١) عدم توفر القوانين/الاشتراطات الخاصة باستخدام المخلفات البلدية كوقود بديل (في مصر: تقوم وزارة البيئة بإعداد مسودة مواصفات الوقود المشتق من المرفوضات، المرجع: جريدة اليوم السابع، ١٥ يناير ٢٠١٥)
- ٢) عدم توفر مواصفات فنية خاصة بضبط جودة المخلفات البلدية كوقود بديل
- ٣) عدم وضوح أدوار الأطراف المعنية بتنظيم استخدام الوقود البديل في صناعة الاسمنت
- ٤) نقص الخبرات والكفاءات المعنية باستخدام الوقود البديل في صناعة الاسمنت
- ٥) محدودية وعدم انتظام توريد الوقود البديل المشتق من المخلفات البلدية والوقود المشتق من المرفوضات
- ٦) صعوبة التنسيق مع المحليات من أجل توفير المخلفات البلدية الصالحة للاستخدام كوقود بديل
- ٧) استهلاك المخلفات الصلبة الصالحة للاستخدام كوقود بديل والوقود المشتق من المرفوضات في المحارق العامة
- ٨) مشكلات فنية مرتبطة بظروف تخزين الوقود المشتق من المرفوضات
- ٩) عدم توفر معايير السلامة المرتبطة باستخدام المخلفات البلدية كوقود بديل

## ثانياً: توصيات ورشة العمل

- ١) إنشاء وحدة/وحدات مستقلة وذات مسؤوليات واضحة تقوم بتقديم الدعم الفني لشركات الاسمنت فيما يخص استخدام المخلفات كوقود بديل، وتتضمن مسؤولياتها ما يلي:
  - التعاون مع الاطراف المعنية المختصة
  - تقديم الدعم فيما يخص اعداد الاشتراطات والمواصفات الفنية
  - اصدار سجل لموردين معتمدين للوقود البديل يضمن توفر الكميات اللازمة مع ثبات الجودة
  - تلقي المشاكل الفنية ومحاولة حلها
- ٢) نظراً لعدم توفر قوانين او تشريعات الخاصة باستخدام المخلفات فى صناعة الأسمنت فى الوطن العربي، يوصى باعداد ادلة ارشادية/اصدارات خاصة بهذا الصدد، بالاشارة إلى الموضوعات التالية:
  - دليل للمصانع عن كيفية التعامل مع المخلفات كوقود بديل مع الاستعانة بالكتيبات الصادرة فى الدول الأوروبية
  - كتيب تقنى يحتوى على توصيف المخلفات الملائمة للاستخدام كوقود بديل.

ورشة عمل عن الوقود البديل لصناعة الاسمنت في الوطن العربي - الخبرة الاوروبية

٢٣-٢٢ مارس ٢٠١٥، البحر الأحمر، ج.م.ع

- ارشادات وضوابط استخدام المخلفات الخطرة
- الآثار الجانبية لاستخدام الوقود البديل وتأثيرها على جودة الكلنكر
- شروط الأمان والعوامل البيئية

٣) لتوثيق التعاون بين الهيئات الحكومية ومصانع الأسمنت في الدول العربية، يوصى بتشكيل لجان محلية أو اقليمية تقوم بالتواصل مع اجهزة الدولة المعنية باستخدام الوقود البديل. من مهام هذه اللجنة التأكيد على تبادل المعلومات، بالإضافة إلى مناقشة والسعي إلى إيجاد حلول للمعوقات مع المسئولين من قطاع المصانع.

٤) إنشاء موقع الكتروني لتلقى ومناقشة المعوقات والمقترحات الخاصة باستخدام الوقود البديل في صناعة الاسمنت في الوطن العربي.

٥) التوصية بتوجيه المخلفات البلدية لصناعة الأسمنت وايقاف محارق المخلفات العامة.

مرفق رقم 35



إتحاد المهندسين العرب  
Federation of Arab Engineers



الرقم: ١٠٠٠/٢٠٠٧/٢٠٠٧

١٧

التاريخ: ٢٠١٥/٠٨/٢٢

السادة / الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

القطاع الإقتصادي

(إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) المحترمين

يهديكم إتحاد المهندسين العرب أطيب تحياته، ويتقدم لكم بخالص التقدير والشكر على تعاونكم ...

إشارة إلى ما ورد بقرار المكتب التنفيذي ومجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب حول إعادة صياغة المذكرة التي قمنا بإرسالها إليكم سابقاً، بشأن إعداد العقود النموذجية والتي تم مناقشتها وإقرارها من اللجنة العلمية الإستشارية لمجلسكم الموقر، نود إعلامكم بأن الإتحاد قد شكّل منذ حوالي العام لجنة من المختصين والذين سبق أن قاموا بترجمة العقود النموذجية المعتمدة من FIDIC، وذلك من أجل تنفيذ مشروع إعداد العقود النموذجية وهم بصدد الإنتهاء من المسودة الأولى لها، وبعد الإنتهاء منها بشكل نهائي وتوقيعها سيتم إرسالها لمجلسكم الموقر.

نتهنز هذه المناسبة لنعرب لكم عن فائق التقدير والإحترام ...

الأمين العام

أ. د. م. عادل إبراهيم الحديسي

**مرفق رقم 36**



العدد: ف/٣/٣٧/٢٠١٥  
التاريخ: ٢٠١٥/٩/٦

قسم الدراسات  
شعبة المجلس

"عاجل"

الى/ وزارة الخارجية / الدائرة العربية  
م/ تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الاسكان

تحية طيبة

اشارة الى كتابكم المرقم ١٤٥٩/٢١/٢/١٤ في ٢٠١٥/٣/٢٣ ومرفقه مذكرة الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي-ادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة المرقمة ٣/٦١٧ في ٢٠١٥/٣/٤ المتضمنة الطلب الى الدول العربية موافاة الامانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بمشاريعها الرائدة في مجال الاسكان حتى يتسنى عرضها في الدورة (٣٢) للمجلس التي ستقام يوم ٢٠١٥/١٢/٢٢ للاستفادة منها والاسترشاد بها. نرفق لكم تقرير يتضمن تفاصيل المشاريع التي تنفذ حاليا في جمهورية العراق بموجب الانظمة التالية :

أ. نظام (glass fiber reinforced concrete) Grc  
ب-نظام (renewable composite) Renco

يرجى التفضل بالاطلاع وابلاغ الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي-ادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة بذلك ..... مع التقدير

المرفقات

- تقرير

المهندس  
إستبرق ابراهيم الشوك  
وكيل الوزارة  
٢٠١٥/٩/٢

نسخة الى :

- مكتب السيد الوكيل (أ. إستبرق ابراهيم الشوك) / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- cairep@mofaml.gov.iq
- Envsusdev.dept@las.int
- waleedarabi@hotmail.com
- الدائرة الفنية / قسم الدراسات /شعبة المجلس ... مع الأريليات.

م.زينب جمعة ٩/١

**مرفق رقم 37**





وزارة الإسكان  
والمرافق والمجمعات العمرانية  
قطاع الإسكان والمرافق



السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب - جامعة الدول العربية

تحية طيبة ... وبعد

بالإشارة إلي قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (ق١٣- د.ع ٣١- ٢٠١٤/١٢/١٨) في دورته (٣١) والتي عقدت يوم ٢٠١٤/١٢/١٦ بشأن البند الثاني عشر: تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان.

وإيماءً الي قرار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (ق١٢-١٢م ت/م.و.إ.ت.ع-٨/١٠/٢٠١٥) في اجتماعه (٨٠) بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم ٢٠١٥/١٠/٨-٧ الفقرة (ثالثاً) التي تنص علي " دعوة الدول العربية الراغبة في عرض مشاريعها الرائدة في مجال الإسكان الي موافاة الأمانة الفنية بذلك ليتم مناقشتها في اللجنة الفنية العلمية الاستشارية القادمة " .

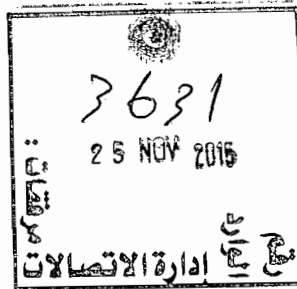
وفي هذا الشأن يرحي التفضل بالإحاطة بأن جمهورية مصر العربية ترغب في تقديم عرض عن "مشروع الإسكان الاجتماعي" اثناء انعقاد الدورة (٣٤) للمجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل أول الوزارة

رئيس قطاع الإسكان والمرافق

مهندسة /  
نفيسة محمود هاشم  
٢٠١٥/١١/٢٤



**مرفق رقم 38**

السكن المناسب من أسس  
التنمية المستدامة

أولاً: التنمية المستدامة

## 1 - تعريف ( التنمية المستدامة ) :

- The Development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs.
- هي التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

Source: the term, Sustainable Development was published in a report by World Commission on Environmental and Development (WCED), 1987, also known as Brundtland report.

3

## 2- أسس ومعايير التنمية المستدامة :

- تهتم بالعلاقة بين الإمكانيات والاحتياجات، وتؤكد أهمية إمكانيات المستعمل في مواجهة تكلفة المسكن.

### 1-2 اقتصادية

- تهتم بالجوانب المتعلقة بالسكان أنفسهم ومتطلباتهم واحتياجاتهم الاجتماعية، وذلك بتمكين المجتمع للتعرف على احتياجاته لأن المجتمع هو الأقدر على التعرف على احتياجاته ومتطلباته.

### 2-2 اجتماعية

- تختص بعمليات منح السلطة وبناء القدرات والتدريب على عمليات الإدارة والمتابعة مع أهمية تنمية المواطنين للقيام بدور فعال في صنع واتخاذ القرارات الخاصة ببيئتهم العمرانية، وتطوير النظام الإداري للبرامج التنموية بتعميق اللامركزية.

### 3-2 إدارية

4

## 4-2 بيئية

- تهتم بتبنى كافة العوامل البيئية وتطبيق مبادئ البناء الاخضر والاستدامة بالمجتمعات والمدن وأيضا تطبيقها على انماط ترشيد استهلاك الطاقة على اكبر درجة من الكفاءة والفعالية وترشيد استهلاك المياه والاستفادة من كل قطرة والاستفادة من اعادة استخدام مياه الصرف الصحي وتدوير المخلفات ورفع كفاءة ادارة المنشآت.

## 5-2 عمرانية

- هي كل ما يختص بالبيئة العمرانية من ( خدمات / طرق/ وفراغات عمرانية/ ومباني ووحدات سكنية ) .

5

## ثانياً: السكن المناسب

6

## 1- تعريف ( السكن المناسب ) :

- The human right to adequate housing is more than just four walls and a roof. It is the right of every woman, man, youth and child to gain and sustain a safe and secure home and community in which to live in peace and dignity.

- ليس مجرد "مسكناً" بأربعة جدران وسقف. فـ"المسكن الملائم" يتخطى ذلك المفهوم الضيق ليصبح حق الجميع في العيش في مكان آمن بسلام وكرامة.

المصدر: التطبيق العام رقم (4) الحق في السكن الملائم المادة 11 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

7

## 2- أسس ومعايير المسكن المناسب :

- يجب أن يتمتع كل الأشخاص بالأمان في السكن، والذي يضمن الحماية القانونية ضد الإخلاء القسري، والمضايقات، والمخاطر الأخرى.

1-2 الحيانة الأمانة للمسكن  
Legal security of tenure

- يجب أن يتاح لكل المواطنين سهولة الوصول إلى الموارد الطبيعية، ومياه الشرب الأمانة، والطاقة اللازمة، ومرافق الصرف الصحي، وخدمات النظافة والتخلص من النفايات، والاتصالات، وخدمات الطوارئ.

2-2 توفر المرافق والخدمات الأساسية  
Availability of services, and infrastructure

- الجزء المقتطع من الدخل الشخصي أو العائلي، والخاص بالإنفاق على السكن يجب ألا يهدد أو ينتقص من القدرة على الإنفاق لتلبية الاحتياجات الأساسية. فنسبة تكاليف الإنفاق على السكن يجب أن تكون بوجه عام متناسبة مع مستوى الدخل من خلال توفير دعم للإسكان وإيجاد وسائل مناسبة لتمويله. ولا بد كذلك من حماية المستأجرين ضد الإجراءات المبالغ فيها وزيادتها.

3-2 القدرة على تحمل تكلفة المسكن  
Affordability

- يجب أن يكون المسكن الملائم مكاناً صالحاً للعيش من الناحية الإنشائية، وذو مساحة مناسبة. وأن يوفر المأوي من البرد، والرطوبة، والحرارة، والمطر، والرياح أو أي مخاطر أخرى تهدد صحة الإنسان.

4-2 وحدة سكنية آمنة وصالحة للعيشة  
Habitability

8

• لا بد من سهولة حصول جميع الفئات المهمشة والمحرومة على المسكن الملائم واستفادتهم به. ويجب الأخذ في الاعتبار أولويات توفير الإسكان لفئات كبار السن، والأطفال، وذوي الإعاقة الجسدية والذهنية، والمصابين بأمراض لا شفاء منها، وضحايا الكوارث الطبيعية، والأشخاص الذين يعيشون في مناطق معرضة للكوارث وغيرهم من الجماعات .

5-2 سهولة الحصول على  
المسكن  
Accessibility

• المسكن الملائم لا بد أن يكون بموقع قريب من فرص العمل، ومراكز الرعاية الصحية، والمدارس، ومراكز رعاية الطفولة، والخدمات الاجتماعية الأخرى. وهذا ينطبق على حد سواء في المدن الكبيرة أو المناطق الريفية. كذلك يجب ألا يتم بناء المساكن في مواقع ملوثة أو قريبة من مصادر التلوث التي تهدد صحة السكان .

6-2 موقع سكن آمن يتوافق به  
الخدمات العامة  
Location

• يجب أن تعبر الطريقة التي يتم بها بناء المساكن، ومواد البناء المستخدمة، والسياسات الداعمة لها عن الهوية والتنوع الثقافي للسكان. وينبغي لأنشطة الإسكان العام أو الخاص أن تراعي الأبعاد الثقافية للسكان، وتكنولوجيا البناء المتوافقة والملائمة لهم وللبيئة التي يعيشون فيها .

7-2 مسكن يتناسب مع ثقافة  
المجتمع  
Cultural adequacy

9

## ثالثاً: الإسكان المستدام

10

## ميثاق الأمم المتحدة للإسكان المستدام جينيف 2015

الميثاق ليس وثيقة ملزمة قانوناً ولكنه يهدف إلى معاونة الدول الأعضاء في سعيهم لتحقيق المسكن المناسب والمستطاع والصحي للجميع مع الأخذ في الاعتبار تخفيف تأثير قطاع الإسكان على البيئة .

### الأهداف والمبادئ :

وعلى هذا فإن المبادئ الأساسية التي تشكل الأساس للإسكان المستدام :

ينبغي أن يتم تصميم وتنفيذ الإسكان بطريقة تقلل إلى أدنى حد ممكن التأثيرات البيئية السلبية وتقوي الإستدامة البيئية .

### 1- الحماية البيئية :

11

لقد كان الإسكان وما يزال قطاعاً مؤثراً في الإقتصادات القومية وينبغي أن يكون الإسكان عنصراً مستداماً في إقتصاد نشط بالإضافة إلى كونه قطاعاً يلبي إحتياجات المواطنين .

### 2- الكفاءة الإقتصادية :

ينبغي أن تقوم سياسة الإسكان من خلال التأكيد على مشاركة مجتمعية تفاوضية وشمولية إجتماعية مع مراعاة الصحة العامة والشفافية والأخلاقيات .

### 3- الشمولية الإجتماعية والمشاركة :

ينبغي أن تأخذ سياسة الإسكان في اعتبارها قضايا الهوية الثقافية والقيم والرفاهية .

### 4- الملاءمة الثقافية :

12



## رابعاً: جوانب التنمية المستدامة وعلاقتها بالسكن المناسب

13

علاقة غير مباشرة	علاقة مباشرة	جوانب التنمية المستدامة	1- اقتصادياً
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	تناسب تكاليف الانفاق على السكن مع مستوى الدخل	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	توفير فرص عمل مناسبة بالقرب من المسكن لرفع مستوى المعيشة	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	توفير أنشطة اقتصادية مختلفة (تجارية - صناعية - ...)	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	زيادة التنافسية الاقتصادية	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	الاستغلال الأمثل للموارد والامكانيات الانتاجية المتاحة	

14

جوانب التنمية المستدامة		
علاقة غير مباشرة	علاقة مباشرة	
	<input type="radio"/>	توفير المسكن لجميع فئات المجتمع بما يحقق العدالة الاجتماعية والشمولية في التوزيع و إتاحة الفرص في الحصول على المسكن
	<input type="radio"/>	المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات للصيانة والادارة المستدامة
	<input type="radio"/>	ملاءمة عادات وتقاليد المجتمع المستهدف ومراعاة التنوع الثقافي
	<input type="radio"/>	تحقيق جودة حياة افضل و عدالة اجتماعية
	<input type="radio"/>	تحقيق الأمن والسلامة المجتمعية

2- اجتماع

15

جوانب التنمية المستدامة		
علاقة غير مباشرة	علاقة مباشرة	
	<input type="radio"/>	تمكين فئات المجتمع من المشاركة في التنمية والصيانة والإدارة المستدامة للمجتمع السكني
	<input type="radio"/>	وضع سياسات واستراتيجيات لتحقيق الأمن والأمان للمجتمع مع تطبيق أكواد الدفاع المدني
	<input type="radio"/>	تفعيل اليات الحيازة الأمنة للمسكن
	<input type="radio"/>	توفير اليات ميسرة للتمويل بما يشمل توفير الدعم اللارم لبناء وتمويل الإسكان باستخدام أساليب مبتكرة ومستدامة
	<input type="radio"/>	تطوير سياسات مرنة للإسكان تلبى احتياجات مختلف الفئات الحالية والمستقبلية من السكن الملائم
	<input type="radio"/>	تحقيق اللامركزية في الإدارة والتمويل مع تطوير قدرات السلطات المحلية وتعزيز قاعدتها المالية وتشجيع مساهمة القطاع الخاص

3- آرايا

16

جوانب التنمية المستدامة		
علاقة غير مباشرة	علاقة مباشرة	
	<input type="radio"/>	ترشيد استهلاك الطاقة على مستوى المباني والفراغات العمرانية
	<input type="radio"/>	التخلص من النفايات بطريقة امنة واعادة تدويرها
	<input type="radio"/>	تشجيع المسؤولية الاجتماعية للحفاظ على البيئة
<input type="radio"/>		الاداره المستدامة للموارد الطبيعية حتى تفي احتياجات المجتمع في الحاضر والحفاظ عليها للأجيال القادمة
	<input type="radio"/>	دعم الطاقة المتجددة مع استحداث مصادر جديدة بديلة للمصادر التقليدية

**4- بيئي**

17

جوانب التنمية المستدامة		
علاقة غير مباشرة	علاقة مباشرة	
	<input type="radio"/>	رفع كفاءة الخدمات الاساسية (الصحة-التعليم -....) مع توسيع قاعده الاستفادة منها لتشمل جميع فئات المجتمع
	<input type="radio"/>	توفير ورفع كفاءة البنية التحتية والمرافق
	<input type="radio"/>	توفير شبكه مواصلات عامة فى الداخل وربطها بالخارج مع استخدام الوسائل الحديثه الصديقة للبيئة
	<input type="radio"/>	استخدام اساليب وتقنيات المبانى الخضراء والمستدامة مع تشجيع استخدام مواد البناء المحليه
	<input type="radio"/>	مراعاة جميع الفئات وخاصة (الاطفال-كبار السن - متحدى الاعاقه) اثناء التصميم
<input type="radio"/>		توفير الفراغات العامة الخضراء والمفتوحة طبقا للمعايير التخطيطية والتصميمية ومراعاة نصيب الفرد منها
	<input type="radio"/>	تطوير انماط اسكان تلبى احتياجات مختلف الشرائح الاقتصادية

**5- عمراني**

18

## خامساً : التوصيات

19

- 1 – أهمية تحقيق الارتباط بين أبعاد وأهداف التنمية المستدامة ومبادئ وأهداف الإستراتيجية الوطنية للإسكان .
- 2 – مراعاة أسس التنمية المستدامة عند صياغة إستراتيجية الإسكان وبرامجه .
- 3 – تعزيز سياسات الإسكان فى سياق التنمية الإقتصادية المستدامة .
- 4 – تقليل التأثير السلبي للإسكان على البيئة وتعزيز كفاءة الطاقة فى قطاع الإسكان .
- 5 – أهمية وضع معايير ومؤشرات لقياس مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى برامج ومشروعات الإسكان .

20

**مرفق رقم 39**



الرقم/ 461 / 1.ع / 2015/

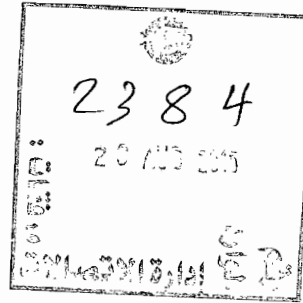
تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب - ، و بالإشارة إلى التقرير و القرارات الصادرة عن الدورة 31 لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب ، التي عقدت بمدينة عمان بالأردن بتاريخ 15 و 16 ديسمبر 2014، حيث تقرر تكوين لجنة من الأمانة الفنية للمجلس و بعضوية كل المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، دولة قطر ، دولة فلسطين ، دولة الكويت بغرض إجراء تقييم لمدى تنفيذ قرارات مجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب ، الإنجازات و التحديات التي يواجهها بغرض تعزيز آليات تنفيذ قرارات المجلس ، تتشرف المندوبية الدائمة إبلاغها أنه وردت إليها مقترحات من وزارة السكن و العمران و المدينة الجزائرية بشأن تقييم و تطوير أعمال المجلس تتمثل فيما يلي :

- نجاعة الطاقة في ميدان البناء قصد إنجاز سكن موفر للطاقة
- كيفية ترقية استعمال مواد البناء المتوفرة محليا في الدول العربية كالجبس، الحجر ، التربة و التي يمكن أن يركز عليها إنجاز البرامج السكنية .
- كيفية تنظيم النشاط التجاري في الوسط العمراني تماشيا مع التهيئة المستدامة للمدن .

تنتهز المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية هذه الفرصة لتعرب مجددا للأمانة العامة لجامعة الدول العربية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب - عن فائق الاحترام و التقدير.



القاهرة: يوم 20 / 08 / 2015



إلى: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب -

**مرفق رقم 40**



الرقم :

التاريخ :

المرفقات :

٧٠٠١٥٥٧٤٣٣

## مذكرة بشأن البند المقترح

### " أساليب التمويل العقاري "

انطلاقاً من النظام الأساسي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب ، والذي يهدف الى تنمية التعاون وتنسيق الجهود بين الدول العربية في مجال الإسكان والتعمير وبخاصة الاستفادة من القطاع الخاص والمستثمرين العرب للتعاون في مجال تمويل مشروعات الإسكان والتعمير بين الدول الأعضاء ، مع التركيز على مشاريع الإسكان المنخفض التكاليف (الفقرة ٤ من المادة الثالثة "اهداف المجلس" من النظام الأساسي) ، فإن ذلك يتطلب اعداد التهيئة المناسبة لمعرفة وابتكار الأساليب المناسبة للتمويل العقاري.

ان التصدي بفعالية للمطالب و الاحتياجات الهائلة القائمة و المتزايدة لتوفير المسكن يعتمد بشكل كبير على توافر تمويل الإسكان على المدى الطويل على نطاق واسع إلى حد ما ومستدام . وتشير الدراسات حالياً أن نسبة الغالبية الحاصلة على السكن في البلدان النامية من مصادر غير المؤسسات الرسمية.

وتسعى معظم الدول لتوظيف حلول السوق لتلبية احتياجات الإسكان لديها، وفي الوقت نفسه فإن لكل دولة اشتراطات محددة لتلبية شرائح سوق الإسكان التي لم يعالجها القطاع الخاص بمختلف مستوياته بشكل كافي، مما أدى إلى وجود برامج مختلفة للتمويل حسب الموارد المتاحة للدول، وتقوم بعض الحكومات بتمويل القطاع الخاص لدعم برامج الإسكان العام الميسر، بينما في حالات أخرى تكون المبادرات بشكل كامل حكومية.

بينما تعتبر الدول ذات الدخل المرتفع تستخدم الرهون و التمويل العقاري على نطاق واسع ، فإن العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض و المتوسط تستخدم التمويل الاسكاني المؤسسي بشكل أقل. وان تمويل الإسكان، خاصة الرهن العقاري، يعتبر عنصراً أساسياً في سياسة الإسكان في معظم الدول ، وتوجد طرق مختلفة لتمويل قروض الإسكان، منها:

١. توظف كندا بشكل رئيس الودائع لتمويل القرض، بالرغم من أن من ٢٠ إلى ٣٠% من قروض الإسكان يتم تمويلها بشكل روتيني من خلال إصدار السندات في الأسواق المالية.

٢. دول أخرى مثل فرنسا تعتمد على خطط المدخرات التقاعدية والودائع والأسواق المالية، وتعتبر خطط الادخار أحد أشكال الودائع بالرغم من أن هذه الخطط بعيدة المدى ومصممة لمساعدة مشتري المساكن على توفير المدخرات لشراء منزل في المستقبل، وفي نفس الوقت





الرقم : .....

التاريخ : .....

المرفقات : .....

٧٠٠١٥٥٧٤٣٣

تبين الالتزام وأحقية الائتمان أمام المقرض، وعند الوصول إلى مستوى معين فإن العقد يسمح عادة للمدخر بالحصول على قرض الرهن بأسعار أفضل نسبياً، كما يمكن أن يتم تمويل قروض الإسكان أيضاً عن طريق سوق سندات الرهن، وفي هذه الحالة فإن المؤسسات المالية تحصل على كل تمويلها أو على جزء منه من خلال بيع سندات (الرهن) للمؤسسات الاستثمارية وللمستثمرين الآخرين، وتبقى سندات الرهن في كشف ميزانية المؤسسة، وجودة الائتمان تقوم على أساس أحقية الائتمان لدى مؤسسة الإقراض، وتستخدم الكثير من الدول الأوروبية هذا النموذج (بما في ذلك فرنسا وفنلندا)، حيث إن السندات المغطاة بالرهن تبلغ من ١٥ إلى ٢٠% من قروض الإسكان في أوروبا، كما يوجد نظام آخر مستخدم في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا وفرنسا وماليزيا وكندا وفنلندا إلى حد أقل وهو إصدار السندات المالية، وفي هذا النظام يتم تجميع رهونات وبيعها مباشرة للمستثمرين. وتتلقى المؤسسة المالية عادة معاملة خارج الميزانية إذا كانت المخاطرة محولة بشكل كامل للمستثمر، وتحتفظ المؤسسة المالية بخدمة القرض مقابل رسم.

٣. في ماليزيا توجد شركة رهن ثانوي تسمى «كاجاماس Cagamas» وأصبحت هذه الشركة رائدة في إصدار السندات المالية، وتقوم بزيادة دعم سوق الرهن الثانوي عن طريق إصدار سندات الدين لتمويل شراء قروض الإسكان من المؤسسات المالية الحكومية، ويشجع توفير السيولة بتكلفة معقولة لمقرضي قروض الإسكان في السوق الأولى على زيادة تمويل المساكن بتكلفة معقولة.

٤. في سنغافورة يوجد نظام فريد من خلاله يستطيع المقرضون استخدام مدخراتهم في «صندوق الادخار المركزي» لشراء مساكن مملوكة للحكومة، وهذا يشكل معظم تمويل ملكية المساكن في سنغافورة حيث حوالي ٩٩% من الأسر من ملاك المساكن.

والأمثلة السابقة تعتمد التمويل القائم على أساس السوق، ولكن لدى جميع الدول نظم تستخدم موارد ميزانية الحكومة سواء من خلال بنوك الدولة أو هيئات التمويل الأخرى لتوفير قروض الإسكان، فقد يأتي التمويل من خلال إيرادات الضرائب أو إيرادات أخرى أو من خلال عمليات الاقتراض الدولية.

٥. في فنلندا توجد هيئة تسمى «صندوق إسكان فنلندا» والمهمة الرئيسية لصندوق إسكان فنلندا هي توفير التمويل لبناء مساكن للإيجار المدعم من الدولة، ولصندوق إسكان فنلندا مصادر مختلفة للتمويل تشمل: الدخل من القروض المستحقة، وإصدار السندات المالية، وعمليات الاقتراض الخارجية، والرسوم من «ضمانات الدولة»، والمخصصات من ميزانية الدولة.



الرقم :

التاريخ :

المرفقات :

٧٠٠١٥٥٧٤٣٣

٦. تستخدم هولندا صندوقاً مركزياً للإسكان وهو هيئة عامة يتم تمويلها من المساهمات السنوية لاتحادات الإسكان، وهذا الصندوق يقدم المساعدة المالية لاتحادات الإسكان التي تتعرض لمشكلات.

وبعض الدول وضعت نظاماً لزيادة الانتماء مثل تأمين أو ضمان عجز الرهن؛ لدعم مؤسسات إقراض الرهن، ولتأمين قطاع إقراض الرهن، من هذه الدول الولايات المتحدة، وكندا، وفنلندا، ودول أخرى، وتأمين أو ضمان عجز الرهن هو عبارة عن حماية للمقرضين ضد الخسائر التي تحدث نتيجة عجز الرهن، ويتميز بأنه يخفض اشتراطات سداد دفعة المقدم، كما أنه يدعم الاستقرار ويوحد في صناعة إقراض الرهن، وهذا يفيد النظام المالي كله، ويمكنه أيضاً تسهيل سندات الرهن أو الأوراق المالية المدعومة من الرهن.

تحديات قد تواجه توفير الإسكان:

- أ. تحديد القنوات المالية التي من الممكن أن تسهل احتياجات تنمية سوق الإسكان.
- ب. تحديد طرق التمويل التي سوف تساعد على تحقيق الأهداف، وفي الوقت نفسه تخفيف العبء على ميزانية الدولة.
- ج. تحقيق التوافق بين البرامج في الأسواق الناجحة وسمات ومتطلبات التمويل المحلي.

النتائج المستهدفة:

- إتاحة القنوات المالية الكفيلة بتمويل مشاريع الإسكان ومواجهة الطلب المتنامي على الوحدات السكنية، وتقليل العبء على ميزانية الدولة، والمواءمة بين البرامج الناجحة في أسواق الإسكان، وشروط وخصائص التمويل لكي تحظى بقبول المجتمع، إضافة إلى توفير ضمانات تكفل حفظ حقوق بيوت التمويل والمستفيدين من القروض التي تقدمها تلك المؤسسات.
- ان الحكومات وحدها لا يمكنها مواجهة هذا التحدي، لذلك يجب جذب أموال القطاع الخاص إلى توجيهها إلى الاستثمار في الإسكان . وهذا يتطلب ان يكون نظام التمويل الإسكاني فعالاً للمشتريين و المطورين العقاريين .
- كما يمكن من خلال نتائج البند المقترح التعرف على ماهية التمويل العقاري في الدول المتقدمة ، وما يحتله التمويل العقاري من مكانة في هذه الدول بالإضافة إلى التطرق إلى أهم الآليات التي يمكن الاعتماد عليها من المنظور الاقتصادي مع وضع بعض الضوابط والمعايير لعملية التمويل العقاري المناسبة للدول العربية.

**مرفق رقم 41**



## الأمانة العامة

الرقم: 257  
التاريخ: 12/10/2015

المحترم

سعادة الأخ المحترم / د. محمد بن إبراهيم التويجري

الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية

تحية طيبة وبعد،،،

إشارةً إلى مذكرتكم رقم 3951 بتاريخ 2015/11/12 بشأن موافاتكم بكشف الإيرادات والمصروفات لحساب مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب المدرج ضمن الحساب الموحد للمجالس الوزارية العربية المتخصصة.

نفيدكم أن أرصدة الحساب للفترة من 2015/1/1 حتى 2015/12/1 جاءت على

النحو التالي:-

\$765,886.16

رصيد الدولار الأمريكي

ج109,195.93

رصيد الجنيه المصري

\$10,000.00

إجمالي الإيرادات

\$5,979.66

إجمالي المصروفات

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

السفير/ عدنان عيسى الخضير

الأمين العام المساعد

رئيس قطاع الشؤون الإدارية والمالية



## تقرير تحليل حساب

معرف مجموعة التحليل 43 المجلس الوزارية المتخصصة  
معرف كود التحليل 01 مجلس وزراء الاسكان والتعمير  
رقم الحساب 43-1430 مقابل ارصدة مجالس وزارية متخصصة

المبلغ	رقم المستند	البيان	تاريخ المستند
16,423.27	15,000,045	قبو دنظامية-فتح ح/ مجالس وزارية	2015/01/15
761,041.96	15,000,046	قبو دنظامية-فتح ح/ مجالس وزارية	2015/01/15
5,000.00	15,000,249	م.س عمان 2015 مجلس وزراء إسكان	2015/08/05
5,000.00	15,000,346	مساهمة السعودية 2015 مجلس الإسكان	2015/09/29
<b>787,465.23</b>			

## تقرير تحليل حساب

معرف مجموعة التحليل 43 المجالس الوزارية المتخصصة  
معرف كود التحليل 01 مجلس وزراء الاسكان والتعمير  
رقم الحساب 43-3322 مصاريف مجالس وزارية متخصصة

المبلغ	رقم المستند	البيان	تاريخ المستند
5,000.00	PY1500087	ت.جائزة الإسكان العرب 2014-تونس	2015/01/14
86.57	PY1500273	مصاريف وعمولات بنكية	2015/01/28
22.73	PY1500296*	مصاريف بنكية-ت.جائزة إسكان 2014	2015/01/29
420.00	PY1500803	طباعة ورق مراسلات صفحة اولى وثا	2015/03/08
214.29	PY1500835	تكلفة شراء 500 إسطوانة مدمجة	2015/03/09
19.00	RC1500303	م.س.عمان 2015 مجلس وزراء إسكان	2015/05/19
189.57	PY1502690	ط.200 نسخة-نظام مجلس مياة+إسكان	2015/08/04
27.50	PY1503391*	رسوم ت.شيك السعودية 2015م.إسكان	2015/10/15
<b>5,979.66</b>			

مرفق رقم 42





الأمانة العامة

الرقم: .....  
التاريخ: 2015/09/08

السيد/ رئيس المكتب التنفيذي

الموقر

مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: فحص حسابات مجلس وزراء الإسكان والتعمير  
العرب

بناءً على الدعوة الموجهة للهيئة العليا للرقابة العامة لجامعة الدول العربية من  
الأمانة العامة بمذكرتها رقم 3/1814 بتاريخ 2015/6/25 بشأن فحص حسابات  
الأمانة العامة وحسابات الأجهزة الملحقة بها عن السنة المنتهية في 2014/12/31.

قامت الهيئة بفحص حسابات مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب عن السنة  
المذكورة وأعدت تقريراً عنها.

وأتشرف بأن أرفق لكم تقرير الهيئة عن الحساب، برجاء التفضل بالاطلاع  
وموافاة الهيئة بالرد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

قصي موسى حمد الدرويش

رئيس الهيئة العليا للرقابة العامة

## 7- مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

تم إنشاء الحساب الخاص بمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بموجب القرار الصادر في الدورة 13 المنعقدة بتاريخ 14/11/1995 وذلك بهدف تمويل أنشطة المجلس، ولتغطية نفقات هذا الحساب، وقد حدد المجلس مساهمات الدول الأعضاء بمبلغ قدره 5,000 دولار سنوياً لكل دولة عضو.

وقد اطّلت الهيئة العليا للرقابة العامة على حساب الإيرادات والمصروفات وقائمة المركز المالي للعام 2014، وهي كما يلي:

### أ- حساب الإيرادات والمصروفات لسنة 2014

البيان	عام 2014	عام 2013
<b>الإيرادات</b>		
مساهمات الدول الأعضاء	59,995.72	24,817.27
<b>إجمالي الإيرادات</b>	<b>59,995.72</b>	<b>24,817.27</b>
<b>المصروفات</b>		
مطبوعات وأدوات كتابية ومكتبية	240.74	0.00
نفقات متنوعة	117.50	42,014.48
الدعاية والضيافة	0.00	182.52
مهمات رسمية	1,289.74	7,354.59
هيئات ولجان	0.00	1,238.96
خسائر فروق عملات	2,051.38	296.41
<b>إجمالي المصروفات</b>	<b>3,699.36</b>	<b>51,086.96</b>
<b>فائض (عجز) العام</b>	<b>56,296.36</b>	<b>(26,269.69)</b>

ب- تحليل قائمة المركز المالي للحساب في 2014/12/31

البيان	عام 2014	عام 2013
<b>أولاً: الأصول</b>		
بنك حساب جاري	201,723.66	140,260.30
بنك ودائع لأجل	570,280.54	569,656.18
مدينون مختلفون	11,370.00	96,882.21
<b>إجمالي الأصول</b>	<b>783,374.20</b>	<b>806,798.69</b>
<b>ثانياً: الخصوم</b>		
حساب الاحتياطي	807,029.80	746,566.07
عائد الاستثمار	2,614.09	2,936.26
العجز نتيجة العام	(26,269.69)	56,296.36
<b>إجمالي الخصوم</b>	<b>783,374.20</b>	<b>806,798.69</b>

وبالنظر إلى الجدولين السابقين عن حساب المجلس للعام 2014 نلاحظ ما يلي:

- تراجع كبير في الإيرادات لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بنسبة 58.6% حيث بلغت إيرادات 2014 مبلغ 24,817.27 بينما كانت إيرادات سنة 2013 هي 59,995.72 دولار ويرجع هذا إلى تراجع بعض الدول عن دفع مساهماتها السنوية.
- لذا توصي الهيئة بحث الدول الأعضاء لدفع مساهماتها حتى يتسنى للمجلس الوفاء بالتزاماته.
- زيادة كبيرة في المصروفات حيث بلغ إجمالي المصروفات 51,086.96 دولار لعام 2014 مقابل 3,699.36 دولار لعام 2013 وهي زيادة ترجع إلى إنفاق 45,000 دولار على جوائز مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وكذلك زيادة المصروف الخاص بالمهام الرسمية.
- لذا توصي الهيئة بالبحث عن تمويل لهذه الجوائز التي تقدم كل 3 سنوات وذلك من أجل التخفيف من العجز الحاصل في الميزانية.
- بلغ إجمالي متأخرات الدول هذه السنة 1,017,719.63 دولار، أي بزيادة 8.54% مقارنة بالعام 2013 وهو ما يستدعي البحث عن حل لهذه المسألة.